

Distr.: General
27 October 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة،
والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة أو مجلس
الأمن أو كلاهما

المجموعة المواضيعية الثالثة - مكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب دعم بناء السلام،
والمكاتب المتكاملة واللجان

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٠٩ لـ ١٠ بعثات
سياسية خاصة في إطار المجموعة المواضيعية لمكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام
والمكاتب المتكاملة واللجان، والمنبثقة عن مقررات مجلس الأمن.

وتبلغ الاحتياجات التقديرية لعام ٢٠٠٩ للبعثات السياسية الخاصة المصنّفة ضمن
هذه المجموعة ٨٠٠ ٩١٨ ٩٨ دولار (مبلغ صاف). وبعد احتساب الرصيد المقدّر البالغ
٥٠٥ ٥٠٠ دولار، المتوقع أن يبقى حراً للبعثات الـ ١٠ عند نهاية عام ٢٠٠٨، فإن
الاحتياجات الإضافية المطلوبة لهذه البعثات ستبلغ ٩٨ ٤١٣ ٣٠٠ دولار.



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	لمحة عامة عن الوضع المالي	٣
ثانيا -	البعثات السياسية الخاصة	١٦١-١ ٤
ألف -	مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	١٦-١ ٤
باء -	مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٤-١٧ ١٦
جيم -	مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو	٤٧-٣٥ ٢٧
دال -	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	٧٣-٤٨ ٤١
هاء -	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	٨٩-٧٤ ٥٤
واو -	دعم الأمم المتحدة للجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة	١٠٩-٩٠ ٦٧
زاي -	لجنة التحقيق الدولية المستقلة	١١٧-١١٠ ٧٧
حاء -	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى	١٣١-١١٨ ٨٠
طاء -	مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي	١٤٧-١٣٢ ٨٧
ياء -	بعثة الأمم المتحدة في نيبال	١٦١-١٤٨ ١٠٥

أولا - لمحة عامة عن الوضع المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الفرق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠٠٨
				مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	
(١)	(٢)	(٣) - (١) = (٤)	(٤)	(٥) - (٤) = (٦)	(٦)	(٧) - (٤) = (٨)	
١ - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	٥ ٣٧٣,٠	٥ ٣٦٢,٦	١٠,٤	٥ ٧٨٨,٦	٥ ٧٧٨,٢	-	٤١٥,٦
٢ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٦ ٤٠٩,٩	٦ ٩٠٠,١	(٤٩٠,٢)	٨ ٨١٨,١	٩ ٣٠٨,٣	٩٠٩,٥	٢ ٤٠٨,٢
٣ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو	٣ ٦٣٩,٨	٣ ٦٣٦,٥	٣,٣	٤ ٨٣٣,٠	٤ ٨٢٩,٧	٢٩١,٥	١ ١٩٣,٢
٤ - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	١٥ ٢٦٠,١	١٠ ٦٤٨,٠	٤ ٦١٢,١	٥ ٩٩٣,٨	١ ٣٨١,٧	٣٧٢,٠	(٩ ٢٦٦,٣)
٥ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	-	-	-	١٥ ٢٠٤,٠	١٥ ٢٠٤,٠	١ ٨٨٢,٠	١٥ ٢٠٤,٠
٦ - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	٨ ٢٧٣,٢	٧ ٨٥٨,٨	٤١٤,٤	٨ ٠٩٩,٨	٧ ٦٨٥,٤	٢٨٧,٣	(١٧٣,٤)
٧ - لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة	٣٠ ٧٨٦,٣	٣٤ ٢٤٦,٣	(٣ ٤٦٠,٠)	٣ ٠٥٦,٩	٦ ٥١٦,٩	-	(٢٧ ٧٢٩,٤)
٨ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى	٢ ٣١٧,٥	١ ٨١٢,١	٥٠٥,٤	٢ ٢٩٣,٦	١ ٧٨٨,٢	٤١٤,٤	(٢٣,٩)
٩ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي	٣١ ١٢٤,٦	٣٢ ٢٥١,٦	(١ ١٢٧,٠)	٣٧ ٨٩٨,٤	٣٩ ٠٢٥,٤	٣٤٢,٦	٦ ٧٧٣,٨
١٠ - بعثة الأمم المتحدة في نيبال	٥٥ ١٢١,٥	٥٥ ٠٨٤,٤	٣٧,١	٦ ٩٣٢,٦	٦ ٨٩٥,٥	-	(٤٨ ١٨٨,٩)
المجموع	١٥٨ ٣٠٥,٩	١٥٧ ٨٠٠,٤	٥٠٥,٥	٩٨ ٩١٨,٨	٩٨ ٤١٣,٣	٤ ٤٩٩,٣	(٥٩ ٣٨٧,١)

ثانياً - البعثات السياسية الخاصة

ألف - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

(٦٠٠ ٧٨٨ ٥ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١ - على إثر تبادل الرسالتين المؤرختين ٢٦ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، على التوالي، بين الأمين العام (S/2001/1128) ورئيس مجلس الأمن (S/2001/1129)، أنشئ في داكار مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي يشار إليه أيضاً باسم مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ومُددت ولايته لفترة ثلاث سنوات إضافية على إثر تبادل رسالتين أخريين (S/2004/525 و S/2004/858) وعلى إثر تقديم استعراض لمتنصف المدة إلى مجلس الأمن (S/2004/797، المرفق). وقُدِّم استعراض ثانٍ لمتنصف المدة إلى المجلس في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/294). وفي رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/754)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن المجلس وافق على تمديد ولاية المكتب إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مع زيادة في مهامه وأنشطته، وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن أنشطة المكتب.

٢ - وجرى الاعتراف بعمل المكتب في عدة مناسبات، بما في ذلك في البيان الذي قدمه رئيس مجلس الأمن باسم المجلس (S/PRST/2005/9)، على إثر المناقشة التي جرت في المجلس بشأن التقرير المرحلي للأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية في غرب أفريقيا (S/2005/86). ولاحظ المجلس مع التقدير زيادة التعاون بين مختلف البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، وشجّع المكتب على مواصلة الأخذ بنهج دون إقليمي متكامل ومشترك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع الشركاء الدوليين الرئيسيين الآخرين ومنظمات المجتمع المدني. وشدد مجلس الأمن، في بيان قدمه رئيس مجلس الأمن باسم المجلس مؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/38) بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا، على البعد الإقليمي للسلام والأمن في غرب أفريقيا وشجّع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وبعثات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على مواصلة جهودهم في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لضمان تحسن ترابطها وزيادة كفاءتها إلى أقصى حد ممكن. وبناء على طلب المجلس، قدم الأمين العام، في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، تقريراً عن القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2007/143)، ضم توصيات بشأن تعزيز التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

في هذه المنطقة دون الإقليمية، ومع بعثات ووكالات متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣ - ووفقاً لما أوصى به مجلس الأمن في بيان رئيسه المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/16) وما أوصى به الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ بشأن التعاون بين البعثات واحتمال قيام عمليات عبر الحدود (S/2005/135)، يقوم المكتب بتيسير سبل التعاون فيما بين بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة العاملة في المنطقة دون الإقليمية (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو). ويتولى الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا تنسيق ورئاسة الاجتماعات التي تعقد بوتيرة ربع سنوية بين رؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام لتبادل وجهات النظر بشأن التطورات السياسية والأمنية كل في منطقة بعثته، وتقييم الأخطار المستجدة التي تهدد السلام من منظور دون إقليمي، والتوصية بالمتابعة والعمل المتضافر. ويزود المكتب البعثات أيضاً بمعلومات آنية عن الأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية. وبالإضافة إلى التشاور مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة عند زيارة البلدان في المنطقة دون الإقليمية، يتعاون المكتب أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومكاتبها الإقليمية ويسهل الاتصالات بينها من خلال تنظيم اجتماعات ومناقشات منتظمة بشأن الاستراتيجيات المتكاملة العابرة للحدود في مجالات الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية والأمن. ويستعين الممثل الخاص للأمين العام بشكل منتظم بخبرة رؤساء المكاتب الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، الذين يرافقونه في بعض الرحلات الرسمية لضمان اتباع نهج منسق والتصدي بصورة منسقة للقضايا دون الإقليمية. ويعتزم المكتب، تمشياً مع ولايته، تعزيز هذا التعاون في عام ٢٠٠٩ عن طريق تحسين إجراءات المتابعة وتعزيز أوجه التآزر والتكامل بين الأنشطة والبرامج.

٤ - ويتم التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى أيضاً من خلال استخدام الأصول بصورة مشتركة لتحقيق الكفاءة القصوى في استخدام الموارد وتقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن. ويقدم المكتب خدمات دعم الطيران لبعثات الأمم المتحدة ووكالاتها على أساس رد التكاليف، ويساعد وفود الأمم المتحدة وكبار المسؤولين فيها الذين يمرون عبر داكار. وستظل الترتيبات المتعلقة باستخدام الأصول والموظفين بصفة مشتركة مع لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة قائمة بالكامل في عام ٢٠٠٩ وسيزيد المكتب دعمه لهذه اللجنة، تمشياً مع ولايته المنقحة.

٥ - ويتعاون المكتب مع إدارة الشؤون السياسية بصدد المسائل الفنية، بما فيها تلقي الإرشادات السياسية والاستراتيجية، وتيسير الإنجاز الفعال لعمل المكتب والإشراف عليه. وتقدم إدارة الدعم الميداني الدعم للمكتب في المسائل الإدارية والمالية واللوجستية.

حالة تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة لعام ٢٠٠٨

٦ - ينبغي أن يُقاس أداء المكتب في تعزيز مساهمة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا على أساس المعيارين الرئيسيين التاليين:

(أ) القدرة الفعلية والمستدامة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية على المساعدة في منع نشوب النزاعات في هذه المنطقة دون الإقليمية وإدارتها وتسويتها؛

(ب) قيام الأمم المتحدة وشركائها بوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات دون إقليمية متضافرة الهدف منها توطيد سلام وأمن دائمين في غرب أفريقيا.

٧ - وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠٠٨، أسهم المكتب في تعزيز القدرات في غرب أفريقيا نحو اعتماد نهج دون إقليمي منسق للسلام والأمن. وسعت البعثة لتحقيق هذا الهدف من خلال التوعية بالأخطار الناشئة التي تهدد السلم والأمن، وكذلك تيسير التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة والشركاء دون الإقليميين الرئيسيين والمجتمع المدني من أجل تعزيز نهج متكامل لمعالجة القضايا الإقليمية. وبذل رئيس المكتب أيضا مساعيه الحميدة لمعالجة حالات الأزمات والتهديدات العابرة للحدود، ولا سيما في منطقة الساحل.

٨ - وفي مجال حقوق الإنسان، رصد المكتب التطورات المستجدة في مجال حقوق الإنسان، وشارك في اجتماعات وحلقات دراسية وقدم المشورة لجهات فاعلة دون إقليمية رئيسية بشأن حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وإدماجها في صلب الأنشطة والبرامج. ووفق المكتب بصفة خاصة في مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع استراتيجية وخطة عمل في مجال حقوق الإنسان وأنشأ فريقا عاملا دون إقليمي معنياً بالمرأة والسلام والأمن.

٩ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، لم يُنجز إلا عدد قليل نسبياً من الأنشطة في إطار برنامج الحكم الرشيد، ولا سيما فيما يتعلق بإطار التعاون بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومساعدة الجماعة في تنفيذ صكوكها المختلفة، ويُعزى ذلك إلى نقص الموارد البشرية اللازمة لإدارة برامج الحكم الرشيد بفعالية.

ومع ذلك، فإن أنشطة التوعية، والدعم المقدم للجماعة الاقتصادية في المسائل الانتخابية، والتعاون مع الشركاء الرئيسيين من أجل اعتماد نهج متكامل ودون إقليمي في مجال الحكم الرشيد، قد ساهمت في إحراز بعض التقدم في هذا الصدد.

موضع التركيز في عام ٢٠٠٩

١٠ - سيواصل المكتب في عام ٢٠٠٩، تمشياً مع ولايته، زيادة الوعي بالتحديات دون الإقليمية التي تعد الأسباب الرئيسية لانعدام الاستقرار في غرب أفريقيا، وتيسير اعتماد استراتيجيات مشتركة بين كيانات الأمم المتحدة والحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية من أجل التصدي لهذه التحديات. وستظل المجالات ذات الأولوية تشمل ما يلي: انعدام الأمن الغذائي، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار بالمخدرات والبشر، والبطالة بين الشباب، والتحضر السريع، والقرصنة والإرهاب. وسيركز المكتب بصفة خاصة على بناء أوجه تآزر وتكامل مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، فضلاً عن الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات المعنية الأخرى. وسيسعى أيضاً إلى زيادة أثره وحضوره من خلال اعتماد نهج دينامي وتحسين المواءمة والتنسيق مع شركائه ومواصلة استطلاع إمكانية التماس مساهمات مباشرة من الدول الأعضاء.

١١ - وسيزيد المكتب مرة أخرى دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما في مجال منع نشوب النزاعات، بما في ذلك تحديث وتنفيذ خطة عمل مشتركة تشمل المساعي الحميدة والبعثات الرفيعة المستوى، وعقد اجتماعات منتظمة لمراكز التنسيق والخبراء؛ واجتماعات الأفرقة العاملة؛ والاضطلاع بأنشطة ميدانية؛ والتعاون عن طريق الاجتماعات التي تعقدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الثلاثية للاتحاد الأوروبي وأفريقي الاتصال الدوليين بشأن اتحاد نهر مانو وغينيا - بيساو. كما سيواصل المكتب مساعدة الجماعة الاقتصادية في تنفيذ رؤيتها الاستراتيجية الجديدة للتنمية الإقليمية، وسيواصل تقديم الدعم لتنفيذ إطار استراتيجي جديد وشامل لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك البروتوكولات ذات الصلة. وستشمل مجالات التعاون ذات الأولوية في عام ٢٠٠٩ ما يلي: التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وحقوق الإنسان، وتوطيد العمليات الديمقراطية، والتقدم نحو تحقيق مفهوم منطقة غرب أفريقيا بلا حدود بحلول عام ٢٠٢٠.

١٢ - ويرد أدناه الهدف، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لعام ٢٠٠٩:

الهدف: توطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' زيادة عدد الأنشطة المشتركة (حلقات عمل، اجتماعات، تدريب، مشاورات، دعوة، حملات، دراسات، بعثات ميدانية، زيارات عمل، رصد) بين الشركاء، بما فيهم المنظمات دون الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وغير ذلك من الكيانات في المنطقة دون الإقليمية بغية تعزيز التعاون وتيسير وضع إستراتيجيات مشتركة ومتوائمة	(أ) إحراز تقدم في اتباع نهج دون إقليمي موحد إزاء التحديات العابرة للحدود والتهديدات الناشئة للسلام والأمن في غرب أفريقيا
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٠	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١٠	
الهدف لعام ٢٠٠٩: ٢٠	
'٢' زيادة عدد الأنشطة المشتركة (حلقات عمل، اجتماعات، تدريب، مشاورات، دعوة، حملات، دراسات، بعثات ميدانية، زيارات عمل، رصد) مع هيئات من بينها وكالات الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والحكومات بهدف زيادة الوعي بتهديدات السلام والأمن الناشئة في غرب أفريقيا	
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٦	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١٠	
الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٥	
'٣' زيادة عدد الأنشطة المشتركة والتنفيذ المشترك للاستراتيجيات وخطط العمل ذات الصلة مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين بغية تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ميدان السلام والأمن الدوليين	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٩

الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٠

٤' زيادة عدد بعثات وأنشطة التقييم المشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاع، بغية تحقيق استقرار المنطقة دون الإقليمية، والسلام المستدام، والتنمية البشرية والأمن البشري

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٦

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١٦

الهدف لعام ٢٠٠٩: ٢٠

النواتج

- عقد اجتماع واحد لأعضاء مجلس الأمن في داكار لمناقشة التحديات الشاملة والتهديدات الناشئة في المنطقة والمساعدة في تعزيز التعاون الأوثق
- عقد ٤ اجتماعات للممثلين الخاصين للأمين العام في غرب أفريقيا (اجتماع في داكار و ٣ في المنطقة دون الإقليمية) لمناقشة التحديات الشاملة والتهديدات الناشئة في المنطقة والمساعدة في تعزيز التعاون الأوثق
- تبادل المعلومات وعقد اجتماعات التنسيق لخبراء بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا بصفة منتظمة (قادة القوات؛ ورؤساء مكاتب حقوق الإنسان، ومستشارو الشؤون الجنسانية) فضلا عن الوجود الإقليمي للأمم المتحدة في داكار والشركاء الآخرين، بما فيهم وكالات الأمم المتحدة، و الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والحكومات، من أجل اتباع نهج متكامل والتصدي بصورة منسقة للمشاكل دون الإقليمية
- إعداد ٤ تقارير/دراسات/ورقات بحث بشأن المسائل الناشئة الشاملة، بما فيها الاتجار بالمخدرات والبشر، والجرائم العابرة للحدود، والهجرة غير القانونية، وانعدام الأمن في منطقة الساحل، وانعدام الأمن الغذائي، والمسائل البيئية مع توصيات لأصحاب المصلحة الرئيسيين، لزيادة الوعي وتعزيز اتباع نهج دون إقليمية متضافرة

- إعداد وثائق صحفية يومية وأسبوعية ومحتوى شبكي ملائم من أجل التوعية، وتعميم المعلومات وزيادة بروز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وأجواء السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية
- تقديم تقريرين من الأمين العام إلى مجلس الأمن
- المشاركة في الاجتماعات المقررة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعمليات الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية واجتماعات مجلس الأمن والاضطلاع بأنشطة مشتركة كجزء من برنامج عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا
- المشاركة في اجتماعين من الاجتماعات التي تعقدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الثلاثية للاتحاد الأوروبي، وفريقا الاتصال الدوليان المعنيان بحوض نهر مانو وغينيا - بيساو
- المساهمة في استكمال وتنفيذ إطار العمل من أجل السلام والأمن لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - الاتحاد الأوروبي وجميع جوانب برنامج عمل المكتب - الجماعة الاقتصادية
- المشاركة في الفريق العامل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/الاتحاد الأوروبي المعني بالهجرة
- بعثات مشتركة للمساعي الحميدة/تقييم الاحتياجات لمكتب غرب أفريقيا/الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتوفير الإنذار المبكر للتصدي لحالات الأزمات والتهديدات العابرة للحدود
- عقد ٦ اجتماعات للخبراء دون الإقليميين للمستشارين العسكريين من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة في غرب أفريقيا وفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- عقد مؤتمر واحد لقادة القوات المشتركة بين البعثات في داكار والمشاركة في ثلاثة اجتماعات لقادة القوات المشتركة بين البعثات وستة اجتماعات لرؤساء أركان الدفاع في المنطقة دون الإقليمية
- المشاركة في ٣ من اجتماعات تقييم الدورات التدريبية لقوات الاحتياط للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي ٣ اجتماعات إقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعقودة في داكار وحلقة دراسية واحدة دون إقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- تنظيم ٣ بعثات لتقصي الحقائق في المنطقة دون الإقليمية بشأن التهديدات الأمنية المحتملة في مناطق التراع في غرب أفريقيا والمشاركة في الحلقات الدراسية دون الإقليمية بشأن إصلاح قطاع الأمن

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

إحراز تقدم نحو اتباع نهج دون إقليمي منسق ومعزز (أ) '١' زيادة عدد الأنشطة المشتركة (حلقات عمل، اجتماعات، تدريب، مشاورات، دعوة، حملات، دراسات، بعثات ميدانية، ممارسات وتدابير الحكم الرشيد زيارات عمل، رصد) بين الشركاء، بما فيهم المنظمات دون الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وغير ذلك من

الكيانات بغية تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة
وضمن نُهج متكاملة بينها في مجالات الحكم الرشيد، وسيادة
القانون، والديمقراطية والانتخابات

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١٠

الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٥

٢' زيادة عدد الأنشطة المشتركة (حلقات عمل، اجتماعات،
تدريب، مشاورات، دعوة، حملات، دراسات، بعثات ميدانية،
زيارات عمل، رصد) مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
لمعالجة مسائل الحوكمة بما في ذلك سيادة القانون، والديمقراطية
والانتخابات، مما يؤدي إلى فهم متوائم لهذه المسائل، وسياسات
موحدة، واستراتيجيات مشتركة ترمي إلى تحقيق الاستقرار
السياسي والاجتماعي، وإرساء الديمقراطية والتنمية البشرية والأمن

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: غير متوفر

تقديرات عام ٢٠٠٨: ٥

هدف عام ٢٠٠٩: ١٠

النواتج

- عقد مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمؤسسات الأمنية والمجتمع المدني وشركاء التنمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والحكومات والمؤسسات الخاصة في المنطقة دون الإقليمية بشأن إصلاح قطاعي الأمن والقضاء
- إعداد خمس دراسات لاستراتيجيات وخطط عمل منسقة بشأن المسائل الناشئة (البطالة بين الشباب، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتحضر، وإصلاح قطاعي الأمن والقضاء، والعدالة الانتقالية، والاتجار بالمخدرات و بالبشر، والتهديدات الإرهابية وغير ذلك من الجرائم العابرة للحدود ذات الصلة)

- المشاركة في المداخلات وتوفيرها في الحلقات الدراسية والاجتماعات التي ينظمها الشركاء الرئيسيون في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والحكومات، وتنظيم استراتيجيات/أنشطة إعلامية مشتركة بشأن الحكم الرشيد
- إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى لجنة الشؤون السياسية، والسلام والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التخطيط وبناء القدرات من أجل السلام والأمن في بلدان شريط الساحل
- إعداد وتنفيذ برامج مشتركة مع الشركاء، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والحكومات، والقطاع الخاص وأفرقة الفكر، بشأن مكافحة الفساد، والاتجار بالموارد المعدنية وغسل الأموال
- إسداء المشورة إلى الجماعة الاقتصادية ودولها الأعضاء بشأن تنفيذ البروتوكولات المعنية بالديمقراطية والحكم الرشيد، وبرنامج المبادرات العابرة للحدود للجماعة الاقتصادية، والعمليات الانتخابية ووضع استراتيجيات لمعالجة المسائل المتعلقة بالعدالة الانتقالية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) زيادة التعاون والاتساق في أنشطة الجهات الفاعلة دون الإقليمية بشأن المسائل الشاملة المتعلقة بالأمن البشري، وحقوق الإنسان ونوع الجنس	'١' زيادة عدد الأنشطة المشتركة (حلقات عمل، اجتماعات، تدريب، مشاورات، دعوة، حملات، دراسات، بعثات ميدانية، زيارات عمل، رصد) بين الشركاء، بما في ذلك المنظمات دون الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وغير ذلك من الكيانات، بغية توطيد التعاون بين الشركاء وتعزيز اتباع نهج متكاملة إزاء الأمن البشري وحقوق الإنسان
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٩	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١٤	
الهدف لعام ٢٠٠٩: ٢٥	

'٢' زيادة عدد الاجتماعات والأنشطة المشتركة (حلقات عمل، اجتماعات، تدريب، مشاورات، دعوة، حملات، دراسات، بعثات ميدانية، زيارات عمل، رصد) بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ووكالات الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والحكومات بهدف زيادة الوعي

بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وضمن تنفيذ في
المنطقة دون الإقليمية

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : ٨

التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ١٠

الهدف لعام ٢٠٠٩ : ١٢

٣' زيادة عدد دورات التدريب التي يحضرها أصحاب
المصلحة في المنطقة دون الإقليمية (من قبيل الشرطة،
وموظفي الهجرة والجمارك، والقضاة والإداريين المحليين)
بهدف تحسين معارفهم في مجال إدماج حقوق الإنسان،
والأبعاد الجنسانية والاجتماعية في تعزيز اتباع نهج منسق
إزاء إصلاح قطاع الأمن في المنطقة دون الإقليمية

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : غير متوفر

التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ١

الهدف لعام ٢٠٠٩ : ٤

٤' زيادة عدد الاجتماعات والأنشطة المشتركة مع
الجماعة الاقتصادية بغية تعزيز آلياتها للنهوض بحقوق
الإنسان وحمايتها

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : غير متوفر

التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ٨

الهدف لعام ٢٠٠٩ : ١٣

النواتج

- صياغة استراتيجية وبرنامج عمل لحقوق الإنسان على الصعيد دون الإقليمي واعتمادهما بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والحكومات، ومراكز التدريب والأوساط الأكاديمية

- وضع استراتيجية وبرنامج عمل وتنفيذهما من أجل تنفيذ الأنشطة المشتركة مع الاتحاد الأفريقي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها
- إجراء مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع المدني وشركاء التنمية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والحكومات والمؤسسات الخاصة في المنطقة دون الإقليمية بشأن جدوى الميثاق الاجتماعي لغرب أفريقيا الرامي إلى تعزيز الحوار الاجتماعي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- بعثات تقييم مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية بشأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهدد السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية
- إسداء المشورة إلى المعهود إليهم بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن التدخلات الاستراتيجية ذات الصلة، بما في ذلك المقررين الخاصين المواضيعين والقطريين للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بغية منع نشوب المنازعات/الأزمات وإلى الحكومات بشأن تقاريرها المقدمة إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات
- عقد ٦ اجتماعات متعلقة بقضايا حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية مع شركاء من المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والحكومات
- إسداء المشورة للفريق العامل المعني بالمرأة، والسلام والأمن بشأن استكمال خطة العمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، والسلام والأمن
- عقد حلقتي عمل بشأن حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاع

العوامل الخارجية

١٣ - سيتحقق الهدف على افتراض:

- (أ) ألا ينشب أي نزاع أو تقع أي أزمة على نطاق كبير من شأنهما التأثير بشكل دائم على الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو للمنطقة دون الإقليمية، أو تحويل الانتباه عن الأولويات؛
- (ب) أن يبدي أصحاب المصلحة الوطنيون والإقليميون وشركاؤهم الإرادة السياسية اللازمة للمشاركة في منع النزاعات.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨						
	احتياجات عام ٢٠٠٩			٢٠٠٨			الافتقار
	الاحتياجات غير المتكررة	صافي الاحتياجات	مجموع الاحتياجات	الافتقار	التقديرات	الاعتمادات	
	(٦)	(٥) - (٣)	(٤)	(٣) - (١)	(٢)	(١)	
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٩٤,١	-	١٧٠,٢	١٦١,٧	(٨,٥)	٧٦,١	٦٧,٦
تكاليف الموظفين المدنيين	٣٢٩,٤	-	٢ ٧٢٨,٠	٢ ٦٦٧,٧	(٦٠,٣)	٢ ٣٩٨,٦	٢ ٣٣٨,٣
التكاليف التشغيلية	(٧,٩)	-	٢ ٨٨٠,٠	٢ ٩٥٩,٢	٧٩,٢	٢ ٨٨٧,٩	٢ ٩٦٧,١
مجموع الاحتياجات	٤١٥,٦	-	٥ ٧٧٨,٢	٥ ٧٨٨,٦	١٠,٤	٥ ٣٦٢,٦	٥ ٣٧٣,٠

١٤ - يبلغ صافي الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٠٩ ما مجموعه ٥ ٧٨٨ ٦٠٠ دولار (إجماليه ٦ ٢٢٧ ٢٠٠ دولار) وتشمل تكاليف ما يلي: وظيفتان لمستشارين عسكريين. بما فيهما وظيفة مستشار عسكري جديدة (١٦١ ٧٠٠ دولار)؛ المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٢ ٦٦٧ ٧٠٠ دولار) الخاصة بملاك الوظائف التكميلية البالغ عددها ٣٠ وظيفة كما هو مبين تفصيليا في الجدول أدناه، ويشمل ذلك وظيفتين جديدتين من الرتبة ف-٤ وواحدة من رتبة الخدمة الميدانية؛ وخدمات الخبراء والمستشارين (١٩٢ ١٠٠ دولار)؛ والسفر الرسمي (٤٨ ٩٠٠ دولار)؛ والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المرافق والهياكل الأساسية (١٢٢ ٨٠٠ دولار) والنقل البري (٨٩ ٠٠٠ دولار)، والنقل الجوي (١ ٧٦٨ ٩٠٠ دولار)، والاتصالات (١٤٣ ٢٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٨٢ ٢٠٠ دولار) ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (٧٢ ٠٠٠ دولار).

١٥ - وتعزى زيادة الاحتياجات لعام ٢٠٠٩ في المقام الأول إلى زيادة عدد وظائف الموظفين الدوليين من ١٣ إلى ١٥ وظيفة، بالاقتران بأثر الزيادة في مضاعف تسوية المقر من ٤٠,١ إلى ٥٤,٢ في المائة، والأمر الذي يعوضه جزئيا تطبيق معدل شغور أعلى يبلغ ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بمعدل عام ٢٠٠٨ الذي بلغ ٥ في المائة.

الاحتياجات من الموظفين

التغير	الفئة الفنية وما فوقها													فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون
	أع	أع م	مد-٢	١	٢	٣	٤-ف	٥-ف	٢-ف الفرعي	الأمن	العامة	الدوليين	الفنية	الحلية	المتطوعو	الموظفون
																المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	١	-	-	١	٢	٣	٢	-	٩	٣	١	١٣	٢	١٢	١	٢٨
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	١	-	-	١	٢	٥	١	-	١٠	٤	١	١٥	٢	١٢	١	٣٠
	-	-	-	-	٢	(١)	-	١	١	١	-	٢	-	-	-	٢

١٦ - بالإضافة إلى ملاك الوظائف الموافق عليه لعام ٢٠٠٨ وقدره ٢٨ وظيفة، من المقترح إنشاء وظيفة إضافية لمستشار القضايا الجنسانية (رتبة ف-٤) لتغطية ستة نشاطات مختلفة في مجال القضايا الجنسانية على النحو المتوخى في الولاية المعززة، ووظيفة مساعد إداري (الخدمات الميدانية) لتقديم الدعم إلى مكتب المدير فضلا عن ترفيع وظيفة موظف إداري من رتبة ف-٣ إلى ف-٤ بغية تقديم دعم يتسم بالكفاءة والفعالية إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإلى لجنة الكامبيرون ونيجييريا المختلطة، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الموظفين المدنيين في العتتين على حد سواء.

باء - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

(۱۰۰ ۸۸۸ ۸۸۸ دلار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٧ - في أعقاب سلسلة من أعمال التمرد العنيفة التي قامت بها القوات المسلحة في البلاد عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وقد حلّت هذه البعثة محل بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وهي قوة إقليمية لحفظ السلام. وقد يسرت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ناجحة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، على التوالي.

١٨ - وفي القرار ١٢٧١ (١٩٩٩)، قرر مجلس الأمن أن يعقب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجوداً للأمم المتحدة لبناء السلام في البلد بعد انتهاء التراع. واقترح الأمين العام في رسالته المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى رئيس مجلس الأمن

(S/1999/1235) الطرائق المتعلقة بهذا الوجود لمساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تذليل التحديات الأمنية والإنمائية التي يواجهها البلد. وأنشئ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

١٩ - وفي أعقاب محاولة انقلاب حصلت في أيار/مايو ٢٠٠١ وقيام الجنرال فرانسوا بوزيزيه بالإطاحة بحكومة الرئيس آنج - فيليكس باتاسيه في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، أعيد توجيه ولاية المكتب بغية مساعدة الحكومة خلال الفترة الانتقالية التي تلت ذلك. كما أجري استفتاء دستوري في عام ٢٠٠٤ أعقبته في عام ٢٠٠٥ انتخابات رئاسية وتشريعية متعددة الأحزاب فاز بها الجنرال فرانسوا بوزيزيه وتحالف الأحزاب السياسية الداعمة له. وشكلت تلك الانتخابات نهاية الفترة الانتقالية فاستعادت بذلك النظام الدستوري.

٢٠ - ورغم إجراء تلك الانتخابات، لا تزال البيئة السياسية والأمنية هشة، ويعزى هذا الأمر إلى جملة أمور منها غياب الحوار بين الحكومة والجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية في البلاد والبطء الشديد في وتيرة الإصلاحات السياسية والقضائية والاقتصادية والأمنية. وقد تسبب هذا الوضع في ظهور جماعات مسلحة/متمردة جديدة في المقاطعات الشمالية للبلاد، يتزعمها بشكل رئيسي كل من الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى والجيش الشعبي لاستعادة الديمقراطية واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع.

٢١ - ووقعت الحكومة منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧ ثلاثة اتفاقات سلام منفصلة مع كل من الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والجيش الشعبي لاستعادة الديمقراطية. ويُتوقع أن تترسخ هذه الاتفاقات بشكل إضافي بتوقيع اتفاق سلام شامل بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وكل الجماعات السياسية والعسكرية. وستكون الخطوة التالية في عملية السلام الجارية إجراء حوار سياسي جامع حقيقي يهدف إلى إنهاء الأزمات السياسية والعسكرية المتكررة في البلاد. وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اقترحت على الرئيس بوزيزيه اللجنة التحضيرية للحوار التي كان أنشأها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ والتي تضم ممثلين عن الحكومة والمعارضة وحركات المتمردين والمجتمع المدني، طرائق إجراء هذا الحوار السياسي الشامل. وقد عمل المكتب والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية على تيسير عملها وقدم لها مركز الحوار في المجال الإنساني الدعم التقني.

٢٢ - ورغم الانخفاض النسبي في حدة الصراع السياسي خلال العام الماضي، لا يظل انعدام الأمن يشكل تحدياً رئيسياً في معظم أنحاء البلاد. فإلى جانب الأنشطة المتزايدة التي تقوم بها عصابات قطاع الطرق، تزيد الموقف تعقيداً أنشطة الصيادين غير المرخص لهم والأفراد المسلحين تسليحاً جيداً، والذين يُعتقد أنهم من متمرد جيش الرب للمقاومة، فضلاً عن

إنشاء جماعات أهلية للدفاع عن النفس في بعض أجزاء البلاد. وقد أدى استمرار انعدام الأمن إلى زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان، وتنامي الفقر والتشريد الجماعي للسكان، بما في ذلك في اتجاه تشاد والكاميرون المجاورتين. وما برح عدم الاستقرار في إقليم دارفور بالسودان وفي شرق تشاد، وما يرافقه من أعمال لصوصية على طول الحدود المشتركة مع هذين البلدين، يزيد من انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى ويشكل تهديدا للسلام في هذه المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

٢٣ - وفي عام ٢٠٠٨، واصل المكتب العمل بشكل وثيق مع الوكالات والبرامج ضمن فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويشارك المكتب أيضا بانتظام في اجتماعات التنسيق التي يعقدها فريق الأمم المتحدة القطري ويشاطره الخدمات الأمنية والطبية المشتركة. كما تُقيم البعثة علاقات عمل وثيقة جدا في المسائل المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان.

٢٤ - ويواصل المكتب تيسير قيام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بمختلف مهامها في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال مساعدة هذه البعثة في تنفيذ مهمتها المتمثلة في خلق الظروف الأمنية المؤاتية للأنشطة الإنسانية في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وتقوم هاتان البعثتان على نحو منتظم بتبادل المعلومات وتنسيق استراتيجيتهما وأنشطتهما فيما يتعلق بتنفيذ ولايتهما في مناطق عمليات كل منهما. وشارك المكتب والبعثة في الحلقة الدراسية الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى التي اشترك في تنظيمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢٥ - ويتنسيق وثيق مع الحكومة وبدعم وتوجيه من مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يسهل المكتب إعداد خطة الأولويات الوطنية، التي اقترحت مجالات رئيسية في عملية توطيد السلام الجارية لتوفير تمويل لها من صندوق بناء السلام. وواصل المكتب أيضا العمل بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمة

الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. كما يعمل المكتب بشكل وثيق مع قوة دون إقليمية لحفظ السلام قوامها ٥٠٠ جندي هي بعثة توطيد السلام المعروفة سابقا باسم القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٢٦ - وكانت الولاية الأساسية للمكتب هي دعم جهود الحكومة في توطيد السلام وتحقيق المصالحة الوطنية، وتيسير حشد الدعم الدولي لإعادة إعمار البلاد وتحقيق الانتعاش الاقتصادي فيها. بيد أنه تعذّر على المكتب، بسبب استمرار العنف، التركيز على توطيد السلام، معطيا الأولوية بدلا من ذلك لصنع السلام وتسوية النزاع. لذا، ورغم أنه من المفهوم أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الاستقرار السياسي الطويل الأجل تقع على عاتق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال يتعين على المجتمع الدولي القيام بالمزيد من العمل لمساعدة البلد في بناء السلام وإصلاح القطاع الأمني. وفي الوقت نفسه، ينبغي لوجود المكتب وما يبذله من جهود لتحقيق هذا الهدف الشامل وتعزيز السلام وترسيخ الديمقراطية أن يكونا محدودين في الزمان والنطاق ومكيفين مع الظروف السياسية والأمنية العابرة في البلاد.

حالة تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة لعام ٢٠٠٨

٢٧ - تركزت جهود المكتب على تقديم الدعم لأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني في تنظيم حوار سياسي جامع، يشمل بذل مساع حميدة لحل عدد من القضايا التي يمكن أن تُخرج عمليتي السلام والمصالحة الوطنية الجاريتين عن مسارهما. وبشكل خاص، يَسرّ المكتب عمل اللجنة التحضيرية التي أنشأتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لإعداد حوار سياسي جامع يهدف إلى إنهاء النزاعات المتكررة في البلاد. كما رصد المكتب حالة حقوق الإنسان وأسدى المشورة إلى السلطات الوطنية والمحلية. وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، شارك المكتب في عملية وضع خطة الأولويات الوطنية، التي حصلت على تمويل من صندوق بناء السلام.

موضع التركيز في عام ٢٠٠٩

٢٨ - في عام ٢٠٠٩، سيساعد المكتب الحكومة في تنفيذ التوصية الداعية إلى إجراء حوار سياسي جامع وكذلك في تنفيذ اتفاقات السلام وقعتها الحكومة مع جماعات المتمردين في البلاد في عام ٢٠٠٨. وسيقوم المكتب أيضا بتعبئة الموارد لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية الصالحة وحقوق الإنسان والتشجيع على انخراط أكبر وأكثر فعالية للمجتمع المدني في تذليل التحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها البلاد، ومنها

الإعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠١٠. وستوضع استراتيجية شاملة ومتكاملة للأمم المتحدة تكفل استجابة الأمم المتحدة في البلاد على نحو تام للتحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، بجانب دعم البرامج والأنشطة المختلفة ذات الصلة، بما فيها تلك التابعة للجنة بناء السلام.

٢٩ - وسعى إلى توفير الدعم الكافي للجهود التي بُذلت مؤخراً في سبيل تحقيق الاستقرار ووقف الأعمال القتالية في مقاطعة أوام - بيندي في أقصى الشمال الغربي من البلد، سينشئ المكتب مكتبا فرعيا رابعا له لحقوق الإنسان في بلدة باوا. فما برحت هذه البلدة تشكل مسرحا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٥، عندما شنت جماعات المتمردين هجمات على المؤسسات الحكومية. وما فتئت باوا تشكل محور الأعمال التي قام بها متمرّدو الجيش الشعبي لاستعادة الديمقراطية في الأمس القريب، ومسرحا لمعظم الأنشطة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتُعتبر أوام - بيندي المقاطعة الأكثر تضررا جرّاء النزاع الحالي في البلد. ويتواجد معظم عناصر الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية في تلك المقاطعة ويُتوقع أن يخضع أفرادها بموجب اتفاقي السلام الموقعين في ٩ أيار/مايو و ٢١ حزيران/يونيه لعملية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، يشكل المكتب جزءاً من لجنة المتابعة لاتفاق السلام الشامل الموقع في ليرفيل في ٢١ حزيران/يونيه. وافتتحت قوة حفظ السلام دون الإقليمية القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا/بعثة توطيد السلام أحدث قاعدة لها في أونام - بيندي في آذار/مارس ٢٠٠٨. لذا، من الأهمية بمكان أن ينشئ المكتب مكتبا فرعيا له في هذا الجزء من البلاد.

٣٠ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لعام ٢٠٠٩.

الهدف: مواصلة الإسهام في الجهود المبذولة لتوطيد المصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان، والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، وتعزيز السلام المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم في جهود المصالحة الوطنية بهدف تذليل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تواجه البلد	(أ) '١' إنشاء هيئة رصد من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي لتنفيذ نتائج الحوار السياسي الجامع
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: صفر
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ١

٢٠٠٧ 'انعدام أو انخفاض عدد انتهاكات اتفاق السلام
الشامل الموقع بين الحكومة وجماعات المتمردين

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

التقديرات لعام ٢٠٠٨: صفر

الهدف لعام ٢٠٠٩: صفر

النواتج

- تيسير إنشاء هيئة قابلة للاستمرار تضم أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي لرصد تنفيذ توصيات الحوار السياسي الجامع
- بذل المساعي الحميدة والوساطة في المنازعات بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني التي تهدد تنفيذ توصيات الحوار
- القيام بزيارات شهرية إلى المقاطعات لرصد تنفيذ توصيات الحوار السياسي الجامع، ولقاء القادة المحليين لمناقشة برامج التعليم بهدف تعزيز ثقافة السلام وبناء الثقة والتصدي لمسألة عمالة الشباب على الصعيد المحلي وفرص التعليم
- عقد اجتماعات أسبوعية رفيعة المستوى مع القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني بشأن مسائل المصالحة الوطنية
- تنظيم ٤ حلقات دراسية عن آليات تعزيز الحوار، وثقافة التسامح والسلام، والمصالحة الوطنية وإعادة الثقة والطمأنينة، لأعضاء الأحزاب السياسية والبرلمانيين وموظفي الخدمة العامة وممثلي المجتمع المدني
- ترؤس مشاورات شهرية مع مجموعة من الشركاء الخارجيين الرئيسيين لجمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تنسيق تعبئة الموارد اللازمة لإعادة الإعمار والتنمية على الصعيد الوطني، وإشراكهم في تنفيذ توصيات الحوار
- تنظيم حلقة دراسية لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والسلوك الدبلوماسي وأوساط الجهات المانحة في البلد بشأن دور كل منهم في توطيد السلم وتعزيز المصالحة والمساهمة في تنفيذ استراتيجية إنمائية منسقة
- عقد اجتماعات فصلية مع ممثلي البلدان المجاورة المتضررة جرّاء انعدام الأمن عبر الحدود بهدف تعزيز التعاون ومواجهة التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، بينها عصابات قطاع الطرق
- تقديم تقريرين إلى مجلس الأمن

- عقد ٤ اجتماعات تعاون بين البعثات مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن المسائل الموضوعية والعملياتية ذات الاهتمام المشترك
- إطلاق حملة إعلامية لتعزيز ثقافة السلام، تشمل عقد جلسات إحاطة إعلامية شهرية لوسائل الإعلام المحلية، وتوزيع ٢٠٠ من الملصقات (باللغتين السانغوية والفرنسية) و ١ ٠٠٠ من الكراسيات (باللغتين السانغوية والفرنسية)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) احترام المؤسسات الوطنية للمعايير الديمقراطية (ب) '١' زيادة عدد المؤسسات الحكومية التي تقوم بمراجعة ومبادئ الشفافية ومفهوم فصل السلطات	حساباتها الجمعية الوطنية أو هيئة مراجعة حسابات أخرى معينة
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٥
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٧
	'٢' الاحتفاظ بعدد المنتديات التي تعقدها المؤسسات الوطنية لمناقشة مسائل فصل السلطات
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٢
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٢

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع مسؤولين رفيعي المستوى لمناقشة العوامل اللازمة لكفالة سير أعمال المؤسسات الوطنية وفقا للقواعد الديمقراطية
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين لمساعدة الحكومة في جهودها لتعزيز المؤسسات الوطنية والنهوض بها
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين لمواصلة دعم ما تبذله الحكومة من جهود من أجل إعادة تنظيم قوات الأمن الوطنية، بجانب تنفيذ التوصيات المعتمدة أثناء حلقة دراسية متعلقة بإصلاح قطاع الأمن الوطني، عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) تعزيز قدرات المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل (ج) '١' زيادة عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان بإبلاغ جهاز القضاء عنها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٠ التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١٤ الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٦	تشجيع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون
'٢' عدد الأشهر من الوقت الذي يتم فيه الإبلاغ عن حالة انتهاك لحقوق الإنسان إلى الوقت الذي يتم فيه استعراضها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣ التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١ الهدف لعام ٢٠٠٩: ١	
'٣' عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان التي حقق فيها جهاز القضاء أو استعراضها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٢ التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١٤ الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٦	

النواتج

- تنظيم ٥ حلقات عمل بشأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وبشأن استراتيجيات المنظمات غير الحكومية المحلية لجمع الأموال لأعضاء المجتمع المدني والأحزاب السياسية وقوات الدفاع والأمن في العاصمة وفي أربعة أقاليم تستضيف مكاتب فرعية لحقوق الإنسان تابعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
- تقديم خدمات استشارية وعقد حلقة دراسية واحدة للوزارات الرئيسية من أجل مساعدة الحكومة على تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان
- عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي جهاز القضاء وقوات الأمن للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب، وتقديم تقارير عن تلك الاجتماعات
- إعداد ١٢ تقريراً عن رصد الزيارات الميدانية في سائر أنحاء البلد، وعن تحقيقات مكتب الأمم المتحدة في انتهاكات حقوق الإنسان
- تنظيم حملة إعلامية عامة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك جلسات إحاطة إعلامية شهرية، وبرامج إذاعية شهرية مدة كل منها ٣٠ دقيقة (بلغة السانغو واللغة الفرنسية)، و ١٠٠٠ كتيب (بلغة السانغو واللغة الفرنسية)، و ٢٠٠ ملصق (بلغة السانغو واللغة الفرنسية)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(د) '١' زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار بالحكومة	(د) إدماج المنظورات الجنسانية في أعمال المؤسسات الوطنية
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٤	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٥	
الهدف لعام ٢٠٠٩: ٦	
'٢' اعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن	
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: صفر	
الهدف لعام ٢٠٠٩: ١	

النواتج

- تنظيم حلقتين دراسيتين لتوعية القيادات السياسية وأعضاء المجتمع المدني بدور المرأة والشباب في توطيد السلم، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن
- تنظيم ٤ زيارات ميدانية لتوعية النساء والرجال بمشاركة المرأة في صنع القرار وبموضوع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس
- تنظيم حلقة دراسية واحدة للبرلمانيات والجماعات النسائية بشأن تشجيع القيادة النسائية والمشاركة السياسية للمرأة
- تقديم خدمات المشورة وعقد حلقة عمل واحدة لمسؤولي الوزارات الرئيسية وممثلي الأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني بشأن مراعاة المنظور الجنساني في البرامج الإنمائية وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية الوطنية
- تنظيم مناسبات للاحتفال باليوم الدولي للمرأة والذكرى السنوية لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وحملة الأيام الستة عشر لمناهضة العنف ضد المرأة
- تنظيم حلقة دراسية للحكومة والمجتمع المدني لإعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
- إعداد دراسة/تقرير واحد وعقد حلقة عمل واحدة بشأن تمكين المرأة والشباب وخلق فرص العمل والتعليم لهاتين الفئتين الضعيفتين من فئات المجتمع

العوامل الخارجية

٣١ - من المتوقع أن يحقق المكتب أهدافه بشرط ألا يكون لانعدام الأمن عبر الحدود والقتال في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان المجاورة تأثير سلبي على الوضع.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨							
الاحتياجات لعام ٢٠٠٩				النفقات			
تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الاحتياجات	صافي	مجموع	الاعتمادات			فئة الإنفاق
	غير المتكررة	الاحتياجات	الاحتياجات	التقديرية	الفرق		
(٧) = (٤) - (١)	(٦)	(٥) = (٤) - (٣)	(٤)	(٣) = (١) - (٢)	(٢)	(١)	
							تكاليف الأفراد
٩,٢	-	١٩٠,٠	٢٣٦,٢	٤٦,٢	١٨٠,٨	٢٢٧,٠	العسكريين وأفراد الشرطة
٩٣٢,٨	-	٥٥٨٣,٦	٥٣٧٤,٩	(٢٠٨,٧)	٤٦٥٠,٨	٤٤٤٢,١	تكاليف الموظفين المدنيين
١٤٦٦,٢	٩٠٩,٥	٣٥٣٤,٧	٣٢٠٧,٠	(٣٢٧,٧)	٢٠٦٨,٥	١٧٤٠,٨	التكاليف التشغيلية
٢٤٠٨,٢	٩٠٩,٥	٩٣٠٨,٣	٨٨١٨,١	(٤٩٠,٢)	٦٩٠٠,١	٦٤٠٩,٩	مجموع الاحتياجات

٣٣ - ويعزى أساسا الإنفاق الزائد المقدّر لعام ٢٠٠٨ والبالغ ٤٩٠ ٢٠٠ دولار إلى ارتفاع التكاليف العامة للموظفين بسبب قوة العملة المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة، والأسفار المكثفة غير المتوقعة لرئيس البعثة وفريقه والمتعلقة بتقديم الإحاطات عن محادثات السلام وتنفيذ ولاية المكتب، وسفر الموظفين لحضور أنشطة تدريبية إلزامية لم تكن متوقعة في عام ٢٠٠٨، فضلا عن زيادة تكاليف الإيجار والإمدادات والبترين والزيوت والشحوم.

[illegible]

26

إلى الرتبة ف-٤، بالنظر إلى الزيادة المستمرة في نطاق ومدى الأنشطة المرتبطة بالوظيفة الحالية. ويشمل أيضا الوظائف الخمس الإضافية المقترحة للمكتب الفرعي الجديد في باوا، والمؤلفة من موظف واحد لحقوق الإنسان (من متطوعي الأمم المتحدة) ومساعدتين اثنتين لشؤون حقوق الإنسان (من الرتبة المحلية) ومساعد واحد لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من الرتبة المحلية) وسائق واحد (من الرتبة المحلية). ويشمل أخيرا مساعدا واحدا لشؤون الاتصالات (من الخدمة الميدانية) ومساعدا واحدا لشؤون المالية/الميزانية (من الرتبة المحلية) مطلوبان لمقر البعثة في بانغي. وعلى مدى السنوات الماضية، زاد حجم العمل بوحدة الشؤون المالية، بسبب الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين، من ٤٧ وظيفة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٦ وظيفة مقترحة لعام ٢٠٠٩. وستسمح الوظيفة الإضافية لوحدة الشؤون المالية بدعم المكاتب الإقليمية في كل من بوار وبوسانغو وبامباري وباوا، وكفالة تسديد الثريات والمرتبات ومطالبات الحوادث والسفر في وقتها، والمساعدة في إعداد الميزانية ورصدها. وستكفل الوظيفة الإضافية المقترحة لمساعد لشؤون الاتصالات (من الخدمة الميدانية) سلامة تشغيل معدات البعثة العاملة بنظم الفتحات الطرفية الصغيرة جدا، والترددات العالية والترددات العالية جدا وكذا نظام الثريا، فضلا عن المقاسم الفرعية الآلية الخصوصية. وترتبت على زيادة عدد المكاتب الفرعية زيادة في عبء العمل في مجال تشغيل المعدات العاملة بنظم الفتحات الطرفية الصغيرة جدا، والترددات العالية والترددات العالية جدا وكذا نظام الثريا، فضلا عن المقاسم الفرعية الآلية الخصوصية في مقر البعثة، وهو ما يتطلب دعما إضافيا لكفالة التشغيل المستمر والفعّال والموثوق به لمعدات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سواء في مقر البعثة أو في المكاتب الفرعية.

جيم - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو

(٠٠٠ ٨٣٣ ٤ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٣٥ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٢١٦ (١٩٩٨) إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى المجلس بشأن احتمال اضطلاع الأمم المتحدة بدور في عملية السلام والمصالحة في غينيا - بيساو. وفي الرسالة المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ التي وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/232)، اقترح الأمين العام إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، الذي بدأ عمله في تموز/يوليه ١٩٩٩. ونتيجة للمناخ السياسي المتغير وما أعقبه من طلبات قدمتها الحكومة، تم تمديد ولاية المكتب مرارا. وفي رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، (S/2007/701) موجهة إلى الأمين العام من رئيس

مجلس الأمن تم تمديد ولاية المكتب إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مع تنقيح ولايته بحيث تشمل تيسير الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، وتيسير الجهود المبذولة للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمساهمة في جمع الأسلحة التي تجري حيازتها بطريقة غير مشروعة، والمساعدة في إجراء انتخابات تشريعية تتسم بالمصداقية والشفافية في عام ٢٠٠٨، بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء دوليين آخرين.

٣٦ - واضطلع المكتب بدور محوري في اللجوء إلى الحوار السياسي المستمر لكفالة تبديد التوترات السياسية التي نشبت بين كل من زعيم الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، وحزب التجديد الاجتماعي والحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد ورئيس الوزراء والرئيس والبرلمان، وكانت تشكل تهديدا لبقاء الحكومة وبإمكانها أن تفضي إلى أزمة مؤسسات. وبذلت البعثة أيضا مساعيها الحميدة من أجل خفض حدة التوتر بين مختلف أجهزة قوات الأمن عن طريق تيسير التواصل الوثيق بين كافة السلطات المعنية، والدعوة العلنية إلى احترام سيادة القانون.

٣٧ - وفي أعقاب إدراج غينيا - بيساو على جدول أعمال لجنة بناء السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اضطلع المكتب بدور ريادي في تعامل اللجنة مع غينيا - بيساو خلال عام ٢٠٠٨، عن طريق تقديم المشورة الاستراتيجية ودعم الأنشطة التي ينفذها مكتب دعم بناء السلام في البلاد، ودعم مشاركة السلطات الوطنية وتملكها زمام المبادرة في إعداد وتنفيذ مشاريع الأثر السريع والإطار الاستراتيجي المتكامل لبناء السلام.

٣٨ - واستمر المكتب، في إطار ولايته المنقحة، وضمن إطار استراتيجية شاملة لبناء السلام، في دعم الجهود المبذولة من أجل تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على حفظ النظام الدستوري وإصلاح قطاع الأمن، والمساعدة على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠٠٨، وتوطيد السلام والديمقراطية؛ وتيسير جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وقدم الدعم أيضا للجهود الوطنية المبذولة من أجل حشد الدعم الدولي لتلك المساعي. وحرصا من المكتب على تحقيق أهدافه في مجال بناء السلام، فقد عمل عن كثب مع شرائح واسعة من مجتمع غينيا - بيساو من أجل تشجيع الحوار البناء والمصالحة والإعمار في ربوع البلاد. وفي إطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، عمل المكتب على تيسير إنشاء فريق عامل مواضيعي معني بالشؤون الجنسانية، بغية كفالة التنسيق بين الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، بشأن إدماج منظور جنساني في برامج التنمية

الاجتماعية - السياسية في غينيا - بيساو. وعلاوة على ذلك، تم إحراز تقدم كبير في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، منذ إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المؤلفة من ممثلين عن أصحاب المصلحة الحكوميين الرئيسيين ومنظمات المجتمع المدني ورابطة المحاربين القدماء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

حالة تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة لعام ٢٠٠٨

٣٩ - في عام ٢٠٠٨، واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا - بيساو، مما أدى إلى مواصلة فعالية بين الجهود الرامية إلى توطيد السلام ودعم التنمية الاقتصادية في ذلك البلد. وتنفذ معظم أنشطة المكتب في مجال بناء السلام بالتشاور مع وكالات فريق الأمم المتحدة القطري المعنية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد جرى التخطيط والتحضير لمساهمة المكتب في انتخابات عام ٢٠٠٨ بالتعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي، الوكالة التي احتلت موقع الريادة في تلك الأنشطة. وبناءً على طلب السلطات الوطنية، تولى المكتب تنسيق الأفرقة الدولية لمراقبي الانتخابات في تمثيل الوفود من المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وزودها بالدعم التقني واللوجستي. كما ضاعف المكتب جهوده الرامية إلى تيسير مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو، وذلك بالعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسلطات الوطنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ويسر المكتب عقد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، لمؤتمر إقليمي بشأن الاتجار بالمخدرات لإنشاء منتدى إضافي يبرز شواغل الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو ويعمل على معالجة هذه الظاهرة من منظور إقليمي. وأثناء عام ٢٠٠٨، نجح المكتب أيضاً في تعزيز التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو وشركاء دوليين آخرين، وكذلك التعاون بين البعثات.

وضع البعثة مستقبلاً

٤٠ - بناءً على طلب من سلطات غينيا - بيساو، وعلى أساس البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن باسم المجلس في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عن غينيا - بيساو (S/PRST/2007/38)، أحاط الأمين العام مجلس الأمن علماً في رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/700)، أنه يعتزم أن يستطلع في أعقاب إجراء انتخابات

تشريعية تنسم بالمصادقية والشفافية في عام ٢٠٠٨ إمكانية تحويل المكتب الحالي إلى مكتب متكامل في غينيا - بيساو وأن يقدم توصيات في هذا الشأن إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٤١ - وبناءً على ما ورد أعلاه وفي انتظار صدور توصية من الأمين العام وقرار من مجلس الأمن معاً، عرضت ميزانية لتغطية النفقات في هذا التقرير مع تعديلات طفيفة على هيكل ملاك الموظفين لتحسين تنفيذ الولاية والدعم الإداري.

٤٢ - وستعرض أية آثار على الميزانية تنشأ من اتخاذ مجلس الأمن لقرار لاحق يقضي بتحويل المكتب إلى مكتب متكامل على الجمعية العامة لكي تنظر فيها أثناء الجزء الأول من دورتها الثالثة والستين المستأنفة.

٤٣ - ويرد أدناه هدف المكتب وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

الهدف: دعم قدرة المؤسسات الوطنية على الحفاظ على النظام الدستوري، والسلام والديمقراطية ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسن الظروف لتنفيذ مبادرات الحوار الوطني، (أ) '١' زيادة عدد الاجتماعات المشتركة بين أجهزة الدولة، أي وتعزيز المصالحة الوطنية	الرئاسة والبرلمان والحكومة والقضاء والقوات المسلحة، من أجل إقامة علاقات مستقرة وفاعلة
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣٠
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٣٥
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٥٥
'٢' زيادة عدد المنظمات والمشاركين المساهمين في مبادرات حوار شامل بين الرئاسة والبرلمان والحكومة والقضاء والقوات المسلحة والمجتمع المدني	
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٨ منظمات و ٦٠ مشاركاً
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١٥ منظمة و ١٥٠ مشاركاً
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٢٠ منظمة و ١٨٠ مشاركاً

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٣' زيادة عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وأعضاء منظمات المجتمع المدني، بما فيها جماعات النساء والشباب، وكذلك الصحفيين الذين تلقوا التدريب في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣٠٠

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٤٠٠

الهدف لعام ٢٠٠٩: ٤١٠

٤' زيادة عدد المشاركين في برنامج تدريب المدربين بشأن العلاقات بين المدنيين والعسكريين

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣٠

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٧٥

الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٠٠

النواتج

- اجتماع استشاري نصف شهري يعقده ممثل الأمين العام بشأن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية الاجتماعية الرئيسية، لأصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، يشمل مشاورات مع الأطراف الإقليمية والدوليين
- عقد اجتماعات أسبوعية مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بمن في ذلك ممثلو المجتمع المدني، لبناء توافق الآراء بشأن مواضيع وطنية رئيسية
- تنظيم ٤ حلقات دراسية إقليمية بشأن العلاقات بين المدنيين العسكريين، للأفراد العسكريين والمجتمع المدني، بما في ذلك شبكات المجموعات النسائية وجهات فاعلة أخرى مثل الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبعثات الدبلوماسية
- تقديم رسائل إخبارية شهرية و ٤٠ برنامجاً إذاعياً وعقد مناقشات بشأن قضايا وطنية هامة، من بينها الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والإرهاب، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتنظيم انتخابات تشريعية
- تقديم تقارير فصلية وجلسات إحاطة لمجلس الأمن
- إعداد دراسة شاملة/تقرير شامل عن مستوى المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٨

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(ب) تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام على المشاركة بصورة بناءة في تنفيذ استراتيجية بناء السلام في غينيا - بيساو عن طريق مشاريع الكسب السريع وغيرها من المشاريع طويلة الأجل

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٤

الهدف لعام ٢٠٠٩: ٨

٢' زيادة عدد المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل التي ينفذها أصحاب المصلحة الوطنيون لإصلاح الإدارة العامة، وتوطيد سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز التدريب المهني والتقني، وكذلك تقديم الدعم للشباب والفئات المستضعفة ضمن الإطار الاستراتيجي المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٤

الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٥-١٠

٣' زيادة عدد المشاركين في حلقات العمل والاجتماعات من أجل تنفيذ مشاريع الكسب السريع والطويلة الأجل في إطار استراتيجية بناء السلام في غينيا - بيساو

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٤٣٠

الهدف لعام ٢٠٠٩: ٦٥٠

النواتج

- تقديم المساعدة التقنية لعقد اجتماعات كل أسبوعين للتشكيلة القطرية المخصصة لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام
- عقد اجتماعات شهرية لصندوق بناء السلام التابع للجنة التوجيهية الوطنية
- تنظيم ٢٠ حلقة عمل وبرامج تدريبية لأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن استراتيجية بناء السلام في غينيا - بيساو
- تقديم رسائل إخبارية و ٦ برامج إذاعية شهرية عن المجالات العامة لمشاركة لجنة بناء السلام في غينيا - بيساو
- تقديم مساعدة تقنية لأصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، لوضع وتنفيذ خطة الأولويات المؤقتة لصندوق بناء السلام والإطار الاستراتيجي المتكامل لبناء السلام

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز التزام الشركاء الدوليين بجهود بناء السلام، ودعم تنفيذ السلطات الوطنية لاستراتيجية إصلاح قطاع الأمن، بما فيها مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة	(ج) '١' تعبئة المزيد من الموارد من خلال منابر ومنتديات الدعوة للمساعدة في بناء السلام والجهود الرامية إلى توطيده في غينيا - بيساو مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٠ ٣٧٣ ٠٠٠ دولار التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١٧ ١٧٣ ٠٠٠ دولار الهدف لعام ٢٠٠٩: ٥٢ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار
	'٢' زيادة عدد مشاريع المساعدة التقنية في جهود بناء السلام مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢ التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٥ الهدف لعام ٢٠٠٩: ٧
	'٣' تعبئة المزيد من الموارد وفقا للترعات المعلنة من الجهات المانحة وتعزيز الالتزام بتمويل إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢ مليون دولار التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٥، ٣ مليون دولار الهدف لعام ٢٠٠٩: ٥ ملايين دولار

٤' زيادة عدد عناصر برنامج إصلاح قطاع الأمن الذي يتولى تنفيذه الحكومة والشركاء ضمن الإطار التنظيمي لإصلاح قطاع الأمن (اللجنة التوجيهية ولجنة التعاون التقني المشتركين بين الوزارات)

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : ١

التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ١٠

الهدف لعام ٢٠٠٩ : ١٥

٥' زيادة عدد المشاريع التي يجري تنفيذها من خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : ٢

التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ٦

الهدف لعام ٢٠٠٩ : ١٠

٦' عدد المشاريع التي تنفذ من خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : صفر

التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ١

الهدف لعام ٢٠٠٩ : ٣

٨' زيادة عدد المشاريع في مجال جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : صفر

التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ١

الهدف لعام ٢٠٠٩ : ٣

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات المانحة وممثلي المجتمع المحلي الناطق باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشأن آخر التطورات والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية وخطة عمل إصلاح قطاع الأمن
- عقد اجتماعات أسبوعية مع السلطات الوطنية من أجل التخطيط والتنفيذ الفعالين لاستراتيجية إصلاح قطاع الأمن
- عقد ٦ حلقات دراسية للجنة التنسيق التقني
- تنظيم ٦ حلقات عمل لمتابعة عمل لجنة الدفاع والأمن البرلمانية بشأن استراتيجية وخطة عمل إصلاح قطاع الأمن
- عقد حلقة دراسية واحدة للبرلمانيين من أجل متابعة استراتيجية وخطة عمل إصلاح قطاع الأمن
- تنظيم ٤ زيارات ميدانية للبرلمانيين إلى وحدات القوات المسلحة والشرطة خارج غينيا - بيساو
- عقد ٣ حلقات دراسية مع منظمات المجتمع المدني والصحفيين لتعزيز الفهم المشترك للتشريعات الإطارية لإصلاح قطاع الأمن
- تقديم برنامجين إذاعيين عن استراتيجية وخطة عمل إصلاح قطاع الأمن
- تيسير الأنشطة والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات
- عقد اجتماعات مرة كل شهرين لأعضاء اللجنة التوجيهية الوطنية بشأن تنفيذ خطة عمل الحكومة لمكافحة الاتجار بالمخدرات
- تيسير الأنشطة والتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المؤتمر الإقليمي المعني بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة من أجل وضع خطة للعمل
- تقديم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو رسالة إخبارية شهرية و ٤ برامج إذاعية عن إصلاح قطاع الأمن

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- (د) تهيئة بيئة أفضل لاحترام سيادة القانون وحقوق (د) '١' زيادة عدد موظفي السلك القضائي ورؤساء مخافر الإنسان واستقلال الجهاز القضائي بوصفها الضامن لسيادة الشرطة ومراكز الاحتجاز الإقليمية الذين تدربوا على قواعد القانون الإجراءات القانونية المتبعة بشأن المحتجزين في مراكز الاحتجاز

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣٠

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٦٠

الهدف لعام ٢٠٠٩: ٨٠

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- ٢' زيادة عدد الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها
المؤسسات الوطنية
- مقاييس الأداء
- الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : ١
- التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ٢
- الهدف لعام ٢٠٠٩ : ٣
- ٣' زيادة عدد برامج بناء القدرات في مجال سيادة القانون التي تنفذ
للمؤسسات الوطنية الديمقراطية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام
- مقاييس الأداء
- الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : ٣
- التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ٤
- الهدف لعام ٢٠٠٩ : ٧

النواتج

- تنظيم برنامجين تدريبيين بشأن حقوق الإنسان ومدونة قواعد السلوك لموظفي السلك القضائي
- تنظيم برنامج تدريبي واحد للقضاة ورؤساء مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز الإقليمية بشأن الضمانات القضائية للمحتجزين
- عقد اجتماعات شهرية للدعوة لتعزيز حقوق الإنسان عن طريق اللجنة الوطنية المقترحة لحقوق الإنسان من أجل التصديق على صكوك حقوق الإنسان
- وضع ١٠ برامج تدريب للقضاة على سيادة القانون
- تنظيم حلقة دراسية واحدة بشأن كيفية تعزيز هيئات إنفاذ القانون ودور الشرطة في المجتمع المحلي
- تقديم برامج إذاعية عن مسائل تتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(هـ) تحسين الشروط اللازمة لتنفيذ عملية صنع قرار (هـ) '١' زيادة عدد مناصب صنع القرار التي تحتلها المرأة في المؤسسات
شاملة مع التركيز خاصة على التوازن الجنساني الوطنية الرئيسية والبرلمان والوزارات الحكومية

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٨

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٢٠

الهدف لعام ٢٠٠٩: ٢٨

'٢' زيادة عدد ممثلي فئات المجتمع المدني المدربة على العمل لتعزيز
حقوق المرأة

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٣٢

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٢٠٠

الهدف لعام ٢٠٠٩: ٢٥٠

'٣' زيادة عدد البرامج المجتمعية للتوعية بالعنف الممارس ضد المرأة

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٤

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٦

الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٠

'٤' زيادة عدد ممثلي الحكومة المدربين في مجال تعميم مراعاة
المنظور الجنساني

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٣٠

الهدف لعام ٢٠٠٩: ٥٠

النواتج

- عقد حلقتين دراسيتين على الصعيد الوطني للقادة السياسيين ولأعضاء المجتمع المدني لمناقشة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة التامة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية
- تنظيم ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين تخصص لفئات المجتمع المدني العاملة على تعزيز حقوق المرأة
- تنظيم ١٠ حلقات عمل ميدانية لبناء قدرات النساء في المناطق الريفية وتوعيتهن بحقوقهن
- تنظيم حلقة دراسية واحدة لقادة المجتمعات المحلية والصحفيين بشأن العنف ضد المرأة
- تنظيم حلقة دراسية واحدة للبرلمانيات والصحفيات بشأن تعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- تنظيم حلقتين دراسيتين لمسؤولين في وزارات حكومية رئيسية بشأن مراعاة تعميم المنظور الجنساني في البرامج المحلية والوطنية
- تعزيز قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومراعاة تعميم المنظور الجنساني من خلال تنظيم مناسبتين للاحتفال بيوم المرأة الدولي وذكرى اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
- تنظيم حلقة دراسية وطنية واحدة للنساء الرائدات بشأن دور المرأة في توطيد السلام والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية
- توزيع ٥٠٠ كتيب و ٥٠٠ قميص خفيف و ٣٠٠ قبعة كمواد للترويج لحقوق المرأة وللتنوعية بحملة مكافحة العنف القائم على نوع الجنس
- إعداد ٣ برامج إذاعية عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

العوامل الخارجية

٤٤ - يُتوقع بلوغ هذه الأهداف بناءً على الافتراض بأن: (أ) تُجرى الانتخابات التشريعية بشكل سلمي وتعتبر بشكل عام انتخابات حرة ونزيهة وتتسم بالشفافية، في حين يتسم مناخ فترة ما بعد الانتخابات بعلاقات مستقرة بين جميع أجهزة الدولة؛ (ب) تتخذ تدابير تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالحكم، بما في ذلك الإصلاحات المبينة تفصيلاً في القطاع الأمني، مع مشاركة كاملة من أصحاب المصلحة الوطنيين؛ (ج) يتعهد أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليون بالتزامات ضمن إطار لجنة بناء السلام؛ (د) يواصل المجتمع الدولي دعمه التقني والمالي للإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية في غينيا - بيساو، بالإضافة إلى ما يبذله من جهود لتحقيق حد أدنى من التنمية الاقتصادية - الاجتماعية عن طريق ورقة استراتيجية الحد من الفقر؛ (هـ) ويتحقق استقرار مؤسسي في العلاقات القائمة بين الرئاسة والسلطة التنفيذية والهيئات القضائية والقوات المسلحة كما تقل التوترات السياسية.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠٠٨
	الاعتمادات	التقديرية	الفرق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	
	(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٣) - (٤)	(٦)	(٧) = (٤) - (١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٢٩,٨	١٤٤,٨	(١٥,٠)	١٥٤,٧	١٦٩,٧	-	٢٤,٩
تكاليف الأفراد المدنيين	٢٤٢٨,٢	٢٠٠٨,٦	٤١٩,٦	٢٧١٥,١	٢٢٩٥,٥	-	٢٨٦,٩
التكاليف التشغيلية	١٠٨١,٨	١٤٨٣,١	(٤٠١,٣)	١٩٦٣,٢	٢٣٦٤,٥	٢٩١,٥	٨٨١,٤
المجموع	٣٦٣٩,٨	٣٦٣٦,٥	٣,٣	٤٨٣٣,٠	٤٨٢٩,٧	٢٩١,٥	١١٩٣,٢

٤٥ - بافتراض تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لعام آخر، ستصل الاحتياجات من الموارد في عام ٢٠٠٩ إلى مبلغ صافيه ٤ ٨٣٣ ٠٠٠ دولار (إجماليه ٥ ٢١٨ ٧٠٠ دولار) يشمل الاحتياجات لاثنين من المستشارين العسكريين ومستشار للشرطة المدنية (١٥٤ ٧٠٠ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٢ ٧١٥ ١٠٠ دولار) لاستكمال ملاك الموظفين بواقع ٣٢ وظيفة ترد بشأنها معلومات مفصلة في الجدول أدناه، والسفر الرسمي (١٤٤ ٠٠٠ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المرافق والهياكل الأساسية (٦٤٧ ٦٠٠ دولار)، والنقل البري (٢٠٧ ٠٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٢٨٦ ١٠٠ دولار) والاتصالات (٢٠٩ ٨٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٣٥ ٨٠٠ دولار)، والخبراء الاستشاريين والخبراء (٣٦ ٥٠٠ دولار)، والخدمات الطبية (٤٩ ١٠٠ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٤٧ ٣٠٠ دولار). وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام ٢٠٠٩ أساسا إلى زيادة مستويات التوظيف، وما يتبع ذلك من زيادات في تكاليف الإيجار والصيانة وخدمات الأمن، والامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، وإدراج تكاليف إيجار استعمال طائرات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الثابتة الجناحين نظرا لعدم إمكانية الاعتماد على السفر التجاري في المنطقة.

٤٦ - وتعزى الوفورات المقدرة في عام ٢٠٠٨، أساسا إلى التأخر في تعيين الموظفين، ويقابلها إدراج احتياجات إضافية تشمل خدمات الأمن ووقود المولدات للامتثال لمعايير العمل الدنيا الأمنية لأماكن الإقامة، وزيادة التكاليف الناشئة عن استئجار أماكن عمل

مشتركة بناء على اتفاق منقح لخدمات الصيانة المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن تركيب نظام "سان" للمحاسبة، ونظام مركوري للمشتريات، ونظام غاليليو لإدارة الأصول لتجهيز المعاملات والتقارير المالية نظرا إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يعد يقدم هذه الخدمة.

فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها																	الفئة الفنية وما فوقها									
الموظفون الوطنيون																	الموظفون									
مجموع الموظفين من الفئة الفنية																	مجموع خدمات الأمن									
الرتبة المحلية																	الرتبة المحلية									
المتطوعو الأمم المتحدة																	المتطوعو الأمم المتحدة									
المجموع																	المجموع									
و أ ع أ ع م																	و أ ع أ ع م									
٢-ف ٣-ف ٤-ف ٥-ف ١-مد ٢-مد																	٢-ف ٣-ف ٤-ف ٥-ف ١-مد ٢-مد									
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨																	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨									
١٣ ١ ١٥ ٤ ٢ ٩ - ٣ ٤ ١ - ١ - -																	١٣ ١ ١٥ ٤ ٢ ٩ - ٣ ٤ ١ - ١ - -									
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩																	الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩									
١٢ ٣ ١٧ ٤ ٣ ١٠ - ٤ ٤ ١ - ١ - -																	١٢ ٣ ١٧ ٤ ٣ ١٠ - ٤ ٤ ١ - ١ - -									
التغيير																	التغيير									
٢ ٢ - ١ ١ - ١ - - -																	٢ ٢ - ١ ١ - ١ - - -									

٤٧ - تغطي الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٩ من الموظفين ١٧ موظفا دوليا و ١٥ موظفا وطنيا. وبالإضافة إلى ذلك هناك مستشاران عسكريان ومستشار للشرطة المدنية. ويشمل ملاك الموظفين المقترح اقتراحا بإنشاء ثلاث وظائف إضافية، أي وظيفة لموظف لبناء السلام (موظف وطني) لدعم مبادرات لجنة بناء السلام، بما في ذلك إنشاء الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو، ووظيفة (من الرتبة ف-٣) لموظف لشؤون الميزانية/الشؤون المالية للتعامل مع المسائل المتصلة بالعمليات والسياسات في مجال التمويل نظرا لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لن يستطيع مواصلة تقديم الخدمات الإدارية والمالية لمكتب دعم بناء السلام، ووظيفة (خدمة ميدانية) لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات سيتولى إدارة وصيانة نظامي سان وبروجن للمحاسبة، ونظام مركوري للمشتريات، ونظام غاليليو لإدارة الأصول التي سيتم إنشاؤها لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، فضلا عن تحويل وظيفة واحدة لمرجع من الرتبة المحلية إلى رتبة موظف وطني بسبب صعوبة إيجاد مترجم مؤهل من الرتبة المحلية.

دال - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

(٨٠٠ ٩٩٣ ٥ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٤٨ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، سيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تشجيع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأحزاب المعارضة الصومالية على الدخول في حوار شامل. وسيواصل المكتب أيضاً تسهيل الانتشار الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين. وسيعمل المكتب أيضاً مع مختلف أصحاب المصلحة داخل المنطقة وخارجها، وخاصة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل تحقيق سلام حقيقي واستقرار مستدام في الصومال وفي منطقة القرن الأفريقي الأوسع نطاقاً.

٤٩ - وفي القرارين ١٧٤٤ (٢٠٠٧) و ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل تكثيف جهوده لتعزيز مؤتمر المصالحة الوطنية، وتشجيع العملية السياسية الشاملة للجميع، ومساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على تنفيذ كل منها لولايتها. وفي القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، طلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقييماً للتدابير الأخرى التي قد تكون ضرورية لتعزيز قدرة المكتب على الاضطلاع بدوره المعزز.

٥٠ - وكخطوة أولى في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالقرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، أبلغ الأمين العام، المجلس، في رسالته المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/522)، باعتزامه رفع رتبة رئيس المكتب إلى وكيل أمين عام.

٥١ - وفي رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/762)، أشار الأمين العام إلى رسالته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (S/2007/566) التي توصي بتزويد المكتب بالموارد اللازمة لتنفيذ نهج متكامل لمنظمة الأمم المتحدة في الصومال، بما يفضي إلى اعتماد الأمم المتحدة استراتيجية موحدة لبناء السلام، وتحدد للمكتب جملة أهداف لعام ٢٠٠٨، من بينها المساعدة في تعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وتشجيع الحوار الشامل بين جميع الأطراف الصومالية؛ وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية في المجالات السياسية والأمنية والانتخابية والإنسانية والإنمائية، بالتنسيق مع تلك المؤسسات، وفريق الأمم المتحدة القطري. وسيعمل المكتب على نحو وثيق أيضاً مع مقر الأمم المتحدة لوضع خطط احتياطية تأهباً لإمكانية إنشاء بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

٥٢ - ومن شأن مثل هذا النهج المتكامل أن يفضي إلى استراتيجية موحدة للأمم المتحدة لبناء السلام تتكون من العناصر الرئيسية التالية: تيسير الحوار بين جميع الأطراف الصومالية؛ وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية في المجالات السياسية والأمنية والانتخابية والإنسانية والإنمائية؛ والتعاون مع الشركاء الخارجيين المشاركين في جهود التيسير.

٥٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أوفد الأمين العام فريقاً مشتركاً بين الوكالات تقوده إدارة الشؤون السياسية لإجراء تقييم استراتيجي للصومال بهدف وضع النهج الموحد للأمم المتحدة للصومال المشار إليه آنفاً. وترد نتائج وتوصيات هذا التقييم في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/178 و Corr1 و 2). وتتمثل الركيزة الأساسية للتقييم الاستراتيجي في أن الأبعاد السياسية والأمنية والبرنامجية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة يجب أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً وأن تتآزر في إطار نهج متناغم ثلاثي المسارات. وتشمل التوصيات الرئيسية للتقييم، إنشاء وحدة داخل المكتب للتخطيط المشترك لتعزيز أنشطة التنسيق بين فريق الأمم المتحدة القطري والمكتب؛ وتعزيز قدرة المكتب على ضمان أداء دوره القيادي وإقامة روابط مع فريق الأمم المتحدة القطري؛ ونقل المكتب القطري من نيروبي إلى الصومال، لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنجاز. وقد اعتمد مجلس الأمن توصيات التقييم الاستراتيجي في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨).

٥٤ - ودعا مجلس الأمن أيضاً في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨)، المكتب، إلى أن يقوم، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بالترويج لتسوية شاملة ودائمة في الصومال، وتعزيز جهوده لتمكين المؤسسات الاتحادية الانتقالية من تنفيذ الشروط الرئيسية للميثاق الاتحادي الانتقالي، أي وضع دستور، وإجراء استفتاء عليه، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٩. وطلب مجلس الأمن كذلك إنشاء نظام فعال لتعزيز القدرة على رصد وحماية حقوق الإنسان في الصومال، فضلاً عن إنشاء آلية للمشاورات بين المنظمات الإنسانية العاملة في الصومال تقودها الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن ينقل المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الصومال في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٥٥ - وتقدم إدارة الشؤون السياسية إلى المكتب دعماً مستمراً كما تقدم إليه الدعم في المقر. ويواصل المكتب السياسي، بوصفه كيان الأمم المتحدة الرائد في الصومال، العمل في تعاون وثيق مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة في نيروبي، بما فيها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة القطري لتوفير التوجيه السياسي وتفادي الازدواجية في الجهود المبذولة لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات.

ولا تزال أنشطة المكتب تركز على دوره الرئيسي في تسهيل عملية السلام في الصومال. ولضمان اتساق تدخل الأمم المتحدة في النزاع الصومالي ووضع ترتيبات أمنية مناسبة لمواكبة عملية السلام، ستواصل إدارة الشؤون السياسية والمكتب التفاعل الوطيد مع فريق التخطيط لإدارة عمليات حفظ السلام في الصومال. ويتولى فريق التخطيط مسؤولية وضع وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة لدعم قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتخطيط لنشر قوة دولية في الصومال وفقا لتوجيهات مجلس الأمن. ويركز مكتب منسق الشؤون الإنسانية أنشطته على إيصال المساعدة الإنسانية التي أصبح يركز فيها منذ تموز/يوليه عام ٢٠٠٨، على العمليات الحرجة لإنقاذ الأرواح - مراكز التغذية التابعة لليونيسيف ومرافق الموانئ لبرنامج الأغذية العالمي لنقل الإمدادات الغذائية للبرنامج إلى البلد. ولا يزال التركيز ينصب في تقديم المساعدة الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم العملية الدستورية، وتعزيز سيادة القانون ودعم الأمن لجهاز الشرطة والقضاء، وتقديم الدعم المباشر لبناء قدرات الإدارات والوكالات الحكومية.

حالة تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة لعام ٢٠٠٨

٥٦ - خلال عام ٢٠٠٨، ركزت أنشطة المكتب على تنفيذ ولايته على النحو الذي نص عليه من جديد في قرار مجلس الأمن ١٨١٤ (٢٠٠٨). وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية وبناء على طلبها، ساعدت وحدة الشؤون السياسية التابعة للمكتب الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع سياسات لتعزيز عمل مختلف مؤسساتها. وشملت هذه السياسات مسائل مثل هيكل واختصاصات مكاتب الرئيس ورئيس الوزراء، فضلا عن مهام الوزارات وهيكلها وتنظيمها. وقدم الدعم أيضا لوضع مناهج دراسية شاملة لتدريب كبار موظفي الخدمة المدنية الصوماليين في مجالات مثل الإدارة العامة والعمليات المالية (بما في ذلك الخزنة، والجمارك والضرائب)، وقواعد القضاء والدبلوماسية.

٥٧ - وقد قدم المكتب أيضا الدعم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية بأن وضع استراتيجية للاتصالات تهدف إلى تعزيز وسائط الإعلام المستقلة وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية ووسائط الإعلام؛ واستراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بهدف تمكين المرأة، وضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ واستراتيجية اقتصادية للإنعاش والتعمير لدعم الانتقال بالبلد من اقتصاد للحرب إلى اقتصاد للسلام؛ وتوفير فرص العمل للشباب لتنفيذ استراتيجية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والمليشيات السابقة؛ واستراتيجية لحشد الشتات لحثهم على دعم بناء السلام في الصومال.

٥٨ - وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٨، رعى المكتب أنشطة لبناء الثقة مع البرلمان الاتحادي الانتقالي في منطقتي هيران وباي، بالتعاون مع منظمة محلية غير حكومية. وشملت تلك الأنشطة إقامة شبكات سلام بين العشائر وتنظيم مبادرات مصالحة على صعيد المجتمع المحلي. وقام المكتب أيضا بتدريب مجموعة من الصحفيين العاملين بالإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة على المعايير المهنية وإدارة الوسائط الإعلامية، كجزء من الجهود المبذولة لتحسين إعداد تقارير متسمة بالاستقلالية والمسؤولية في بيداوة في الفترة من ٧ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وييسر المكتب مشاركة ممثلي الجماعات النسائية في حلقة دراسية عن عملية إعداد الدستور، نظمها اتحاد من الشركاء، وعُقدت في أوغندا في الفترة من ٦ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٥٩ - وخلال عام ٢٠٠٨، كان أحد الأهداف الرئيسية للمكتب هو ضمان تحقيق تسوية سياسية شاملة في الصومال. وكان تجميع المحاورين السياسيين الرئيسيين في الصومال، ومثلت كل منهما المؤسسات الاتحادية الانتقالية الحاكمة، والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، المعارض، عاملا مساعدا على تهيئة الظروف المواتية لإجراء مناقشات مركزة ومثمرة أدت إلى اتفاق جيبوتي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكانت المناقشات السياسية تجري في الماضي بين جهات فاعلة متعددة، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى مزيد من تجزئة الأحزاب وافتقار المناقشات إلى التركيز.

٦٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، نظم المكتب اجتماعا في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، لمناقشة الدور الذي يمكن أن تقوم به دوائر الأعمال في تعزيز السلام والمصالحة في الصومال. وشمل المشاركون جهات عاملة في المجال الاقتصادي من الصومال وغيره من البلدان الأفريقية والشرق الأوسط. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، استضاف المكتب بالاشتراك مع البنك الدولي، مؤتمرا لشؤون الأعمال والاقتصاد في نيروبي، حضرته الحكومة الاتحادية الانتقالية. وركز اللقاء على الحالة الاقتصادية الراهنة في الصومال وما تنطوي عليه من إمكانات النمو. وأسفر الاجتماع عن التزام جهات فاعلة اقتصادية دولية، من بينها منظمات متعددة الأطراف، بمواصلة دعم الصومال حتى استعادة الحد الأدنى من الاستقرار في البلد. وفي نيسان/أبريل، عقد المكتب اجتماعا في نيروبي مع قيادة التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، لاستكشاف الخيارات من أجل استعادة السلام والأمن في الصومال. وأسفر الاجتماع عن توقيع مذكرة تفاهم مع التحالف لحضور مناقشات سياسية مع الحكومة الاتحادية الانتقالية عُقدت في جيبوتي في أيار/مايو.

٦١ - وعقب اتصالات مبدئية مكثفة، قام المكتب بتيسير محادثات عن قرب بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف المعارضة، عُقدت في جيبوتي في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٨. وخلال الجولة الأولى من المحادثات، التي عقدت في الفترة من ١٠ إلى ١٦ أيار/مايو، أكد كلا الطرفين التزامهما بحل الأزمة الصومالية سلمياً، وطلبا من الأمم المتحدة أن تقدم الدعم لتنفيذ أي اتفاق نهائي بينهما. وفي الجولة الثانية، التي عقدت في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اتفق الطرفان على جدول زمني لوقف الأعمال القتالية وانسحاب القوات الأجنبية. واتفقا أيضاً على إنشاء لجنة أمنية مشتركة لتيسير رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية، ولجنة رفيعة المستوى لمعالجة المسائل المتعلقة بتسوية سياسية دائمة وإقرار العدل والمصالحة. وقبل الجولة الثانية من المحادثات وفي محاولة لبناء الثقة، أوقفت الحكومة الاتحادية الانتقالية عملياتها ضد المتمردين في الصومال كخطوة أولى نحو اتفاق لوقف إطلاق النار. وخلال الجولة الثانية من المحادثات، انتقلت الأطراف من المباحثات عن قرب إلى مناقشات وجهها لوجه. وفي حين أن اتفاق جيبوتي يشكل تطوراً مشجعاً، فإن تحقيق مزيد من التقدم في عملية السلام يتطلب تقوية قدرات المكتب في مجال الوساطة والتخطيط.

موضع التركيز في عام ٢٠٠٩

٦٢ - من المتوقع أن يسفر التقدم في العملية السياسية عن تحسن كبير في الحالة الأمنية في الصومال بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بحيث يصبح من الممكن التفكير في نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري إلى مقديشو. وبالتالي، سيسمح ذلك النقل للمكتب بأن يصل إلى مجموعة أوسع نطاقاً من أصحاب المصلحة الصوماليين وبأن يكتف ويبدأ الأنشطة المنوطة به. وسيواصل المكتب خلال الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٩ تقديم الدعم والمشورة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل وضع دستور وإجراء استفتاء على الدستور والتخطيط لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية، حسب ما ينص عليه الميثاق الاتحادي الانتقالي. وسيمهد ذلك النقل الطريق أيضاً لإصلاح القطاع الأمني ولزويد من إشراك المجتمع الدولي.

٦٣ - وسيواصل المكتب أيضاً تقديم الدعم لأنشطة بناء القدرات لمكاتب الرئيس ورئيس الوزراء والوزارات المختلفة، وكذلك تقديم التدريب لأعضاء لجان الميثاق الاتحادي الانتقالي بشأن الدستور والانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحقوق الإنسان والمصالحة والقطاع الأمني. وسيجري التدريب على يد موظفين من المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري ومقر الأمم المتحدة وخبراء خارجيين، حسب المقتضى. وفيما يخص الانتخابات، سيوفر المكتب القيادة وينسق أنشطة شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة

الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما صياغة قانون الانتخابات وتدريب المدربين لمسؤولي اللجنة الانتخابية والمراقبين وكذلك لمنظمات المجتمع المدني المشتركة في العملية الانتخابية. وسيقوم المكتب أيضا بأنشطة للتوعية عن طريق نشر المعلومات بين الجمهور الصومالي بشأن تنفيذ تلك الأنشطة التي تمثل حدثا هاما.

٦٤ - وفي حين أن أفراد المكتب لن يكونوا موجودين بصفة دائمة في الصومال خلال ذلك الوقت، فمن المتوخى أن ينتقلوا بين نيروبي والصومال للتشاور مع المحاورين الوطنيين، بشرط أن تسمح بذلك الظروف السياسية والأمنية على أرض الواقع.

٦٥ - ويرد الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لعام ٢٠٠٩ أدناه.

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال.

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(أ) إحراز تقدم نحو إقامة تسوية سياسية شاملة وممثلة للجميع (أ) '١' مشاركة أوسع نطاقا في المؤسسات الاتحادية الانتقالية عن طريق مفاوضات أكثر تركيزاً الشاملة للجميع وذات القاعدة الواسعة

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣ مجموعات تتألف من الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأعضاء المجتمع المدني، والشتات
التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٤ مجموعات تتألف من الحكومة الاتحادية الانتقالية، وتحالف المعارضة، وأعضاء المجتمع المدني، والشتات
الهدف لعام ٢٠٠٩: ٤ مجموعات تتألف من الحكومة الاتحادية الانتقالية، وتحالف المعارضة، وأعضاء المجتمع المدني، والشتات

'٢' زيادة المساهمات المالية التي يقدمها المانحون إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاق جيبوتي

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٤٥ مليون دولار
التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٢٥٠ مليون دولار
الهدف لعام ٢٠٠٩: ٣٥٠ مليون دولار

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية للجنة الاستشارية الدولية لتقديم المشورة والدعم التقني إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن تنفيذ وثيقة المسار الحيوي والتقييم الاستراتيجي، ويشمل ذلك المسائل الدستورية ومسائل الشرطة والمسائل العسكرية وكذلك مناقشات وقف إطلاق النار وبرامج أخرى للأمم المتحدة
- إجراء اتصالات ومشاورات أسبوعية مع أطراف الصراع دعماً للعملية السياسية
- تنظيم ٦ اجتماعات بين البلدان المساهمة بقوات والاتحاد الأفريقي والجهات المانحة، دعماً لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام
- تنظيم ٦ اجتماعات مع أحزاب المعارضة والحكومة الاتحادية الانتقالية وكذلك فئات مستهدفة في المجتمع المدني، بما فيها دوائر الأعمال، بشأن العملية السياسية
- تقديم الخبرة التقنية (القانونية والعسكرية والشرطة والسياسية) في وضع مشروع اتفاق سياسي واتفاق لوقف إطلاق النار
- عقد ٦ اجتماعات كل شهرين مع منظمات إقليمية ودون إقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي) بشأن الحالة في الصومال
- تنظيم ١٨ دورة من المشاورات للممثل الخاص للأمين العام أو نائبه مع زعماء بلدان المنطقة وبلدان المنطقة دون الإقليمية بشأن البيان الأمني الإقليمي
- عقد مشاورات مع جامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرهما من الشركاء الدوليين، بما في ذلك مجموعة الاتصال الدولية والمفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) '١' زيادة عدد الموظفين المدنيين المدربين على الإجراءات القانونية، والممارسة القضائية، وإدارة المحاكم، وحقوق الإنسان، والأخلاقيات، وكذلك على مهام الإدارة العامة والإدارة المحلية	(ب) تقوية قدرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل التنفيذ الفعال للميثاق الاتحادي الانتقالي
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٧٠	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١٣٠	
المهدف لعام ٢٠٠٩: ٢٠٠	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢' زيادة عدد اللجان التقنية التي تدعمها الأمم المتحدة والتابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، المعنية بأمور من بينها الدستور ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، والمصالحة، والتعداد السكاني والديمقراطي الوطني والخدمة المدنية، والاقتصاد والانتعاش واللجنة الانتخابية

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : ١٥

التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ٢٠

الهدف لعام ٢٠٠٩ : ٢٥

٣' اعتماد الحكومة الاتحادية الانتقالية لدستور جديد

وقانون انتخابي جديد

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : صفر

التقديرات لعام ٢٠٠٨ : صفر

الهدف لعام ٢٠٠٩ : ٢

النواتج

- عقد اجتماعات استشارية أسبوعية مع جميع اللجان التقنية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن مهام متنوعة، من بينها صياغة مشروع الدستور وإجراء استفتاء دستوري
- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع اللجنة الانتخابية بشأن صياغة قانون انتخابي
- تنظيم حلقتي عمل لتدريب المدربين لـ ٣٨ من موظفي الاقتراع على الاستفتاء (٢ لكل مقاطعة)
- تنظيم ٣ حلقات عمل تدريبية لـ ٤٥ من الصحفيين بشأن التوعية بالمسائل الدستورية، بما في ذلك الاستفتاء
- تنظيم ١٢ حلقة عمل مع اللجان التقنية التابعة للبرلمان الاتحادي الانتقالي بشأن الدستور والأمن والحكومة، وكذلك مع ممثلي جماعات المجتمع المدني بشأن العملية الدستورية، والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، ودور المجتمع المدني في عملية صنع القرار، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، لعدد يقدر بـ ٣٥٠ مشاركاً
- بذل المساعي الحميدة وبناء الثقة وتوفير الخدمات الاستشارية للمؤسسات الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية الأخرى في "بونتلاندا" و "صوماليلاندا"

- تنظيم اجتماعات أسبوعية للتنسيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة بشأن تنفيذ توصيات تقرير التقييم الاستراتيجي المتكامل (S/2008/178، المرفق الثاني، والتصويب ٢)
- عقد اجتماعات شهرية مع الفريق القطري للأمم المتحدة بشأن التوجيه في مجال السياسة العامة والاستراتيجية لأعمال الأمم المتحدة في الصومال
- عقد جلسة أسبوعية للتنسيق مع الوكالات الإنسانية للتوجيه في مجال السياسة العامة وتبادل المعلومات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) '١' زيادة عدد مراكز الاقتراع المنشأة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٨: صفر الهدف لعام ٢٠٠٩: ٣٨	(ج) إحراز تقدم نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة
'٢' عدد الناخبين المسجلين مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٨: صفر الهدف لعام ٢٠٠٩: ٣ ملايين	

النواتج

- عقد مشاورات أسبوعية مع اللجنة الانتخابية الوطنية بشأن وضع صيغة مشروع قانون انتخابي
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وأعضاء من اتحاد من الشركاء (مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة السلام الدولية والمعهد الديمقراطي الوطني ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومؤسسة أو كسفام نوفيبي الصومال، ومعهد ماكس بلانك للقانون)
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لـ ٣٨ من موظفي الاقتراع الوطنيين بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وأعضاء من اتحاد الشركاء (منظمة السلام الدولية والمعهد الديمقراطي الوطني ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومؤسسة أو كسفام نوفيبي الصومال ومعهد ماكس بلانك للقانون)
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لـ ٣٨ من مراقبي الانتخابات الوطنيين بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وأعضاء من اتحاد الشركاء
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لـ ١٠ من الصحفيين (٣ من الإذاعة و ٢ من التلفزيون و ٢ من وسائل الإعلام المطبوعة و ٣ من الإنترنت) بشأن تغطية الانتخابات، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وأعضاء من اتحاد الشركاء

- تنظيم حملة إعلامية وحملة توعية دعماً للانتخابات، بما في ذلك برامج إذاعية وإعداد مواد الحملة (نشرات وملصقات وقمصان خفيفة)
- تنظيم ١٢ إحاطة للأحزاب السياسية الوطنية بشأن العملية الانتخابية
- تنظيم اجتماعات تنسيقية أسبوعية مع الفريق القطري للأمم المتحدة واتحاد الشركاء بشأن التخطيط للانتخابات وإجرائها

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم نحو هيكل معزز للأمن الإقليمي بالتشاور مع	(د) '١' اعتماد هيكل أمني إقليمي
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي،	مقاييس الأداء
وجماعة شرق أفريقيا	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: صفر
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ١
	'٢' زيادة عدد البلدان التي تعتمد خطة عمل استراتيجية
	محسنة للسلام والأمن الإقليميين
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: صفر
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٦
	'٣' زيادة عدد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع
	بها الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٢
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٥

النواتج

- إجراء ٢٠ مشاورة بشأن الأمن الإقليمي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا)
- إجراء ٢٠ مشاورة مع بلدان المنطقة (إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي والسودان وكينيا)
- تقديم الدعم التقني (الخبرة العسكرية والسياسية والاقتصادية) في وضع مشروع هيكل معزز للأمن الإقليمي يضطلع به فريق من الخبراء من بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
- عقد اجتماعات شهرية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن قضايا الأمن في القرن الأفريقي
- إعداد ٣ ورقات مفاهيمية، تشمل التكامل الإقليمي، وترتيبات الأمن الإقليمي، واستراتيجيات للقضايا الإقليمية العابرة للحدود
- تيسير ٥ مبادرات سلام إقليمية تضطلع بها الحكومات أو المجتمع المدني
- تنظيم دورتين تدريبيتين لكبار المسؤولين من بلدان المنطقة
- تدريب ما لا يقل عن ٤٨ من كبار الموظفين من حكومات المنطقة بشأن السلام والأمن
- تقديم المعونة التقنية لإنشاء آلية لمنع النزاعات وحلها

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

- (هـ) إحراز تقدم نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة (هـ) '١' زيادة عدد الشكاوى المقدمة من نشطاء حقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان القانون

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣ ٢٤٥

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٢ ٧٤٠

الهدف لعام ٢٠٠٩: ١ ٠٠٠

'٢' زيادة عدد مراكز موارد حقوق الإنسان

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٣

الهدف لعام ٢٠٠٩: ٦

النواتج

- تقديم المشورة للسلطات الصومالية (الشرطة والقضاء والجيش والإدارة المحلية) بشأن تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان

- تقديم التوجيه لإقامة آليات العدالة الانتقالية
- تنظيم ٥ حلقات عمل تدريبية عن حقوق الإنسان لموظفي وزارة العدل والموظفين القضائيين
- تنظيم ٥ حلقات عمل لتدريب المدربين بشأن قضايا حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القوانين
- إعداد تقارير منتظمة عن حالة حقوق الإنسان في الصومال
- عقد اجتماعات تنسيقية كل أسبوعين مع الفريق القطري للأمم المتحدة بشأن أنشطة حقوق الإنسان
- عقد اجتماعات شهرية مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية الوطنية المعنية للتشاور وتقديم المشورة بشأن القضايا الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتطبيقه في الصومال

العوامل الخارجية

٦٦ - من المتوقع أن يحقق المكتب أهدافه شريطة تحقق ما يلي: (أ) عدم الإخلال باستقرار المؤسسات الاتحادية الانتقالية بفعل معارضة داخلية/خارجية؛ (ب) توقيع الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة على اتفاق سلام شامل؛ (ج) دعم حكومات المنطقة والمنظمات الإقليمية لعملية السلام؛ (د) تجدد وتضافر مشاركة المجتمع الدولي في دعم عملية السلام في الصومال؛ (هـ) التزام بلدان المنطقة بتعزيز السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠٠٨
	النفقات			مجموع صافي الاحتياجات			
	الاعتمادات	التقديرية	الفرق	الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة		
	(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٦)	(٦)	(٧) = (٤) - (١)
تكاليف الأفراد المدنيين	٦ ٣٩٥,٩	٤ ١٠٤,١	٢ ٢٩١,٨	٣ ١٤٠,٣	٨٤٨,٥	-	(٣ ٢٥٥,٦)
التكاليف التشغيلية	٨ ٨٦٤,٢	٦ ٥٤٣,٩	٢ ٣٢٠,٣	٢ ٨٥٣,٥	٥٣٣,٢	٣٧٢,٠	(٦ ٠١٠,٧)
مجموع الاحتياجات	١٥ ٢٦٠,١	١٠ ٦٤٨,٠	٤ ٦١٢,١	٥ ٩٩٣,٨	١ ٣٨١,٧	٣٧٢,٠	(٩ ٢٦٦,٣)

٦٧ - تغطي الاحتياجات من الموارد المقدمة في هذه الوثيقة الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد طلب مجلس الأمن، في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨)، إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات الأمنية الضرورية لنقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من نيروبي إلى مقديشو. وفي هذا الصدد، سُرسل بعثة تقييم أمني إلى الصومال خلال الفصل الرابع من عام ٢٠٠٨. وستوفر نتائج بعثة التقييم الأساس لوضع افتراضات

التخطيط وتحديد الاحتياجات من الموارد اللازمة لنقل هذا المكتب إلى الصومال. وستُقدم إلى الجمعية العامة في مرحلة لاحقة ووفقاً للإجراءات المعمول بها ميزانية تكميلية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بالاستناد إلى توصيات بعثة التقييم.

٦٨ - وستصل احتياجات المكتب من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى مبلغ صافيه ٨٠٠ ٩٩٨ ٥ دولار (إجماليه ٤٠٠ ٤٢٠ ٦ دولار) يتصل بالاحتياجات المتعلقة بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين والبدلات (٣٠٠ ٣١٤٠ دولار) بالنسبة إلى ٧٧ وظيفة، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٦٦٨ دولار)، واحتياجات تشغيلية أخرى، مثل المرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٣٩٧ دولار)، والنقل البري (٢١٧ ٠٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٧٦٨ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ٣٥٢ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٢٥٣ دولار)، والخدمات الطبية (٩٠٠ ٢٧ دولار)، ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (٥٠٠ ١٦٩ دولار).

٦٩ - ويُعزى التخفيض البالغ ٩ ٢٦٦ ٣٠٠ دولار في احتياجات عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع اعتمادات عام ٢٠٠٨ إلى كون احتياجات عام ٢٠٠٩ أُدرجت في الميزانية لفترة ستة أشهر فقط بالمقارنة مع فترة ١٢ شهراً في عام ٢٠٠٨.

٧٠ - وتُعزى الوفورات المقدرة لعام ٢٠٠٨ أساساً إلى انخفاض الاحتياجات نتيجة لزيادة معدلات الشواغر الفعلية عما أُدرج في الميزانية وكذلك إلى الوفورات المحققة في إطار التكاليف التشغيلية نظراً لعدم إمكان الانتقال إلى الصومال والقيود المفروضة على التحركات الجوية بسبب الحالة الأمنية في البلد.

الاحتياجات من الموظفين

الخدمات العامة														
الفئة الفنية وما فوقها										الموظفون الوطنيون				
وكيل أمين أمين عام مساعد مد-٢ مد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢ الفرعي										الخدمة الميدانية/ فئة مجموع				
										الموظفون الوطنيون				
										من الفئة الرتب متطوعو				
										الأمم المتحدة المجموع				
										الحلقة الفنية				
										الدوليين				
										الخدمة العامة				
										الموظفين				
										مجموع				
										الخدمة				
										الميدانية/ فئة				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				
										الخدمة العامة				
										الدوليين				
										مجموع				

٧١ - أقر مجلس الأمن، في الفقرة ٣ من قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨)، اقتراح الأمين العام إنشاء وحدة تخطيط مشتركة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام لتيسير تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة بفعالية وكفاءة (S/2008/178). لذلك، يُقترح إنشاء وحدة تخطيط مشتركة تكون مؤلفة من ممثلي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وستساعد الوحدة المكتب السياسي للصومال على أداء مهمته القيادية وتقديم الإرشادات والتوجيهات في تنفيذ الولاية الواردة في القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨) بغية ضمان أقصى فرص النجاح لاتفاق سلام جيبوتي.

٧٢ - وستألف الوحدة مما مجموعه ٤ وظائف: رئيس الوحدة (ف-٥) الذي سيعمل أيضاً بوصفه رئيس المكتب، وموظفا تخطيط (ف-٤ و ف-٣) ومساعد إداري (الخدمة الميدانية).
٧٣ - ويقترح أيضاً إنشاء منصب لموظف لوجستيات (ف-٤) لتخطيط وتنفيذ نقل المكتب السياسي للصومال من نيروبي إلى الصومال.

هاء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

(٠٠٠ ٢٠٤ ١٥ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٧٤ - طلب مجلس الأمن، في الفقرة ١ من قراره ١٨٢٩ (٢٠٠٨)، إلى الأمين العام أن ينشئ، لمدة ١٢ شهراً تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وهو الوجود اللاحق لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. ورحب مجلس الأمن بالتوصيات الواردة في التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون (S/2008/281) وقرر أنه ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون أن يركز في ولايته على دعم حكومة سيراليون في المجالات التالية:

- (أ) تقديم الدعم السياسي للجهود الوطنية والمحلية المبذولة من أجل تحديد وتسوية التوترات والتهديدات التي تنذر بتزاع محتمل، أيّاً كان مصدرها؛
- (ب) رصد وتعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك الجهود المبذولة للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات؛
- (ج) توطيد إصلاحات الحكم الرشيد، مع التركيز بشكل خاص على أدوات مكافحة الفساد من قبيل لجنة مكافحة الفساد؛

(د) دعم اللامركزية ومراجعة دستور عام ١٩٩١ وإصدار التشريعات ذات الصلة؛

(هـ) التنسيق على نحو وثيق مع لجنة بناء السلام ودعم ما تقوم به من عمل، فضلاً عن تنفيذ إطار التعاون من أجل بناء السلام والمشاريع المدعومة من خلال صندوق بناء السلام.

٧٥ - وشدد مجلس الأمن أيضاً على أهمية إنشاء مكتب متكامل تماماً مع التنسيق الفعال للاستراتيجية والبرامج فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في سيراليون، وأكد على ضرورة دعم منظومة الأمم المتحدة للمكتب المتكامل لبناء السلام في سيراليون والتعاون معه تماماً، وفقاً للمهمة المنوطة بالممثل التنفيذي بوصفه ممثلاً مقيماً ومنسقاً مقيماً.

٧٦ - لذلك سيعمل المكتب عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء الدوليين وسينسق وضع سياسات متسقة وأنشطة تعبئة الموارد المتكاملة والتنفيذ المشترك لبرامج الأمم المتحدة ومبادراتها. وسيقوم، على الخصوص، بتقديم التحليلات والمشورة السياسية، والخبرة التقنية والدعم في مجال السياسات، ورصد التطورات والإبلاغ عنها في مجالي السياسة وحقوق الإنسان وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتقييم أثر الأمم المتحدة في بناء السلام في البلد.

٧٧ - وسيرفع رئيس المكتب تقاريره إلى كل من إدارة الشؤون السياسية بصفته الممثل التنفيذي وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي. وسيخضع المكتب من الناحية الفنية لقيادة إدارة الشؤون السياسية، بدعم من البرنامج الإنمائي، وبالتشاور وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب دعم بناء السلام وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين، بينما ستقدم إدارة الدعم الميداني الدعم الإداري.

٧٨ - ويتكون فريق الأمم المتحدة القطري من تسع وكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي وصندوق السكان وبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف ومفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والبرنامج المشترك المعني بالإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، فضلاً عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة في سيراليون. والوثيقة الاستراتيجية الرئيسية لتنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري والمكتب هي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة عمل مشتركة تركز على المجالات الرئيسية المنبثقة عن قرار مجلس الأمن ١٨٢٩ (٢٠٠٨). وبينما يتبع كل عضو في فريق الأمم المتحدة القطري أولويات برنامجية وتشغيلية محددة وفقاً لمختلف المجالات التي صدر بها تكليف بمنظور أطول أجلاً، فإن

التعاون والإجراءات المشتركة مع المكتب تركز أساساً على مجالات توطيد السلام والأمن والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، مع مراعاة أبعاد الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى سيراليون لبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

٧٩ - وفي سياق تقديم دعم يتسم بالفعالية والكفاءة إلى البعثة، مع ضمان أكبر قدر من التأزر، سيدخل المكتب في ترتيبات لتقاسم التكاليف مع فريق الأمم المتحدة القطري في مجالات الخدمات الطبية والسلامة والأمن والاشتراك في موقع واحد في أربعة مكاتب إقليمية (ماكينى وبو وكينما وكوادو). وسيستعين بمتعاقدين محليين في توفير صيانة المباني والمرافق.

٨٠ - ومع بداية عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، أوقف مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون عملياته ودخل في مرحلة التصفية التي يزمع إنهاؤها في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وشملت الاحتياجات التي بلغت حوالي ٣ ٤٥١ ٠٠٠ دولار لبدء عمليات المكتب المتكامل لبناء السلام للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مبلغ ١ ٢٩٦ ٦٠٠ دولار لبدء استقدام الأفراد ونشرهم ومبلغ ٤٠٠ ١٥٤ ٢ دولار للتكاليف التشغيلية لتلبية الاحتياجات الأولية من المعدات والنفقات المتكررة. وتم استيعاب هذه التكاليف المتعلقة ببدء العمل تماماً باستخدام الرصيد الحر المقدّر لاعتمادات المكتب المتكامل في سيراليون لعام ٢٠٠٨.

٨١ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: دعم السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سيراليون على المدى الطويل.	
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم نحو توطيد السلام ومنع النزاعات	(أ) '١' زيادة عدد المنتديات الرامية إلى زيادة التسامح السياسي والحوار فيما بين الأحزاب السياسية ومؤيديها
المحتملة	مقاييس الأداء
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٤

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢' زيادة عدد المنتديات الرامية إلى تعزيز قدرات جماعات المجتمع المدني على بذل الجهود لتسوية النزاعات ومسامي الوساطة المبذولة على الصعيدين الوطني والمحلي	
مقاييس الأداء	
التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ١	
المهدف لعام ٢٠٠٩ : ٤	

النواتج

- تنظيم مشاورات فصلية مع الأحزاب السياسية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية بشأن تعزيز الحوار والتعاون بين الأحزاب
- تقديم تقارير فصلية إلى مجلس الأمن
- عقد اجتماعات منتظمة وإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن الحاجة إلى الإدماج والتلاحم الوطني
- تقديم المشورة والدعم التقنيين إلى لجنة تسجيل الأحزاب السياسية
- إجراء مشاورات فصلية مع منظمات المجتمع المدني لتقييم التطورات السياسية والتعاون في المجالات المشتركة
- تقديم الدعم والمشورة التقنيين إلى منظمات المجتمع المدني

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١' زيادة عدد التقارير المرحلية التي تنشرها الحكومة وتبين زيادة تولى الحكومة لزام عملية بناء السلام وزيادة مشاركة شركاء دوليين إضافيين في تنفيذ إطار التعاون لبناء السلام	(ب) تعزيز تنسيق الجهود الدولية والوطنية المبذولة (ب) لبناء السلام
مقاييس الأداء	
التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ١	
المهدف لعام ٢٠٠٩ : ٢	
٢' زيادة عدد المشاريع المنفذة لصندوق بناء السلام	
مقاييس الأداء	
التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ٢	
المهدف لعام ٢٠٠٩ : ١٠	

النواتج

- إجراء مشاورات رفيعة المستوى شهرياً مع الشركاء الدوليين بشأن التنسيق مع الجهات المانحة
- إجراء مشاورات فصلية تهدف إلى تقديم المشورة والدعم إلى الحكومة في تنفيذ إطار التعاون لبناء السلام
- تقديم تقارير نصف سنوية عن تنفيذ إطار التعاون لبناء السلام إلى لجنة بناء السلام
- المشاركة في رئاسة الاجتماعات الفصلية للجنة الشراكة من أجل التنمية مع المنظمات المتعددة الأطراف والمانحين والحكومة بغية تقييم تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر
- المشاركة فصلياً في رئاسة اجتماعات اللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام في سيراليون بغية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع صندوق بناء السلام
- تقديم المساعدة في وضع وتنفيذ استراتيجية خلف للاستراتيجية الحالية للحد من الفقر
- إجراء مشاورات شهرية مع الحكومة والشركاء الخارجيين والمجتمع المدني لتقديم تغذية عكسية بشأن عمل لجنة بناء السلام
- عقد اجتماعات تنسيق أسبوعية لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن عمليات البرمجة المشتركة، بما فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لضمان الدعم لاستراتيجيات الحكومة وسياساتها وأولوياتها الوطنية
- تقديم ٣ تقارير إلى مجلس الأمن

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) '١' تعزيز قدرة لجنة مكافحة الإرهاب في مجالات الكشف عن قضايا الفساد والتحقيق فيها ومقاضاتها، ويتضح ذلك في عدد الحالات التي قدمت إلى القضاء	(ج) إحراز تقدم نحو الحكم الرشيد وتعزيز المؤسسات الدستورية
مقاييس الأداء	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٣	
الهدف لعام ٢٠٠٩: ٥	
'٢' عدد تقارير مراجع الحسابات العام التي استعرضها البرلمان وزيادة عدد الحاضرين من الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين في البرلمان	
مقاييس الأداء	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: تقريران (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦)	
الهدف لعام ٢٠٠٩: تقريران (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) و ١٢ حضوراً	

النواتج

- عقد اجتماعات نصف شهرية مع لجنة مكافحة الفساد وإسداء المشورة لها عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتحديات التي تواجهها فضلا عن اتفاق تحسين الحكم والمساءلة المدعوم من الجهات المانحة
- إجراء تقييم وتقديم المشورة السياسية، شهريا، للحكومة بشأن عملية تفويض الصلاحيات بالتنسيق مع الجهات المانحة، والأمانة المعنية باللامركزية والمجالس المحلية
- إجراءات مشاورات منتظمة والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، والاتحاد البرلمان الدولي وغيرهما من الشركاء الدوليين لتعزيز قدرة البرلمان
- تقديم المشورة للحكومة في مجال السياسة العامة بشأن تعزيز التعاون الإقليمي والحوار السياسي في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو
- تقديم المشورة في مجال السياسة العامة وتقديم الدعم التقني للحكومة، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، ولجنة الانتخابات الوطنية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وجماعات مناصرة المرأة بشأن زيادة عدد النساء في مواقع اتخاذ القرارات، وكمرشحات للانتخابات، فضلا عن زيادة مشاركة النساء في العمليات السياسية والانتخابية
- تقديم المشورة والدعم التقنيين لوزارة الإعلام والاتصالات في إنشاء هيئة بث عامة تتوافر لها أسباب البقاء، وهي هيئة الإذاعة والتلفزيون في سيراليون، استنادا إلى المعايير الدولية للبث العام
- قيادة وتوجيه عملية تطوير هيئة الإذاعة والتلفزيون في سيراليون
- إسداء المشورة إلى الحكومة في مجال السياسة العامة بشأن وسائط الإعلام والاتصالات
- إجراء مشاورات فصلية مع مؤسسات وسائط الإعلام وفريق الأمم المتحدة القطري تتعلق بالاحتياجات من وسائط الإعلام لدعم الديمقراطية والمصالحة والتنمية

الإنتاجات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم نحو حماية حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها وكذلك تعزيز سيادة القانون في سيراليون	(د) '١' زيادة عدد المهام الإضافية المنفذة للجنة حقوق الإنسان في سيراليون
	مقاييس الأداء
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٢
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٤
	'٢' عدد التقارير القطرية المقدمة إلى الهيئات الدولية المنشأة بمعاهدات في إطار مختلف معاهدات حقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
مقاييس الأداء	
التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ١	
الهدف لعام ٢٠٠٩ : ٢	
٣' زيادة تخفيض عدد القضايا المتراكمة من ٧٠٠ في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وإقامة العدل في حينه	
مقاييس الأداء	
التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ٧٠ في المائة	
الهدف لعام ٢٠٠٩ : ٩٠ في المائة	
٤' زيادة عدد المستفيدين نتيجة لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة	
مقاييس الأداء	
التقديرات لعام ٢٠٠٨ : غير متوفرة	
الهدف لعام ٢٠٠٩ : ١ ٠٠٠	

النواتج

- تقديم خدمات التنسيق والخدمات التقنية/الاستشارية للجنة حقوق الإنسان في سيراليون فيما يتصل بتنفيذ ولايتها
- تقديم المشورة والدعم التقنيين للحكومة سيراليون تعزيزا لالتزامها بتقديم التقارير عن أربع معاهدات دولية لحقوق الإنسان (العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري)
- تقديم الدعم للخدمات التقنية والاستشارية في مجال إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمدارس
- عقد ٢٤ اجتماعا مع لجان حقوق الإنسان في المقاطعات بشأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها
- تيسير إجراء حلقي عمل لتدريب المدربين لصالح الموظفين القضائيين والقضاة بشأن المحاكمات العادلة واستقلال السلطة القضائية
- تقديم الخدمات التقنية والاستشارية للحكومة تعزيزا لعملية إصلاح القانون والاستعراض الدستوري
- تقديم خدمات الاستشارة التقنية لمؤسسات القطاع القضائي بما في ذلك السلطة القضائية، ووزارة العدل، ومصلحة السجون، وقطاع الشرطة، ولجنة إصلاح القوانين، بشأن مسائل حقوق الإنسان وسيادة القانون

- تقديم المشورة للحكومة في مجال السياسة العامة ورصد عملية استعراض دستور سيراليون لعام ١٩٩١
- عقد ١٢ اجتماع تنسيق لفريق تنسيق القطاع القضائي يشارك فيها شركاء دوليون يدعمون القطاع القضائي
- تقديم المشورة والدعم التقنيين للحكومة سيراليون بشأن اعتمادها مشاريع قوانين تراعي الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تقديم المشورة والدعم التقنيين للجنة إصلاح القانون بشأن إصلاح القانون
- تقديم المشورة والدعم التقنيين للجنة الوطنية للعمل الاجتماعي بشأن تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة بما في ذلك مسألة التعويضات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(و) '١' زيادة عدد الكيانات المشتركة لقطاع الأمن القومي بغية تعزيز التنسيق والتعاون في منع المخدرات غير المشروعة داخل سيراليون وخارجها	(و) تحسين قدرة القطاع الأمني في سيراليون على الاضطلاع بمسؤولياته في التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية
مقاييس الأداء	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: صفر	
الهدف لعام ٢٠٠٩: ١	
'٢' زيادة عدد قضايا سوء السلوك التي تحقق فيها شرطة سيراليون	
مقاييس الأداء	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: غير متوفرة	
الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٢	

النواتج

- حضور وتحليل اجتماعات مجموعة تنسيق مجلس الأمن الوطني كل أسبوعين، وحضور اجتماعات المستويين ١ و ٢ للجنة التنسيق المشتركة أسبوعياً، وكذلك حضور اجتماعات لجنة الاستخبارات المشتركة
- حضور وتحليل الاجتماعات الشهرية للفريق العامل المشترك لأمن الحدود بشأن إجراءات المتابعة
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى الحكومة بشأن إنشاء سياسات وإجراءات وعلاقات تعاونية موحدة للقضاء على التهديد الذي يشكله تهريب المخدرات والاتجار بها على الأمن القومي
- تقديم المشورة التقنية إلى الحكومة بشأن تأسيس استراتيجية موحدة لمنع المخدرات

- حضور وتحليل الاجتماعات الشهرية لفرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات بغية إسداء المشورة التقنية إلى فرقة العمل
- تقديم المساعدة والمشورة التقنية إلى العاملين في البحر وعلى الحدود التابعين للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون بشأن تعزيز الدوريات المشتركة على الحدود لمنع التهريب غير المشروع للمخدرات والأسلحة والبشر
- إرشاد ومساعدة شعبة الشكاوى والتأديب والشؤون الداخلية التابعة لشرطة سيراليون في إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لتعقب جميع التحقيقات الداخلية التي تجريها الشرطة
- إرشاد ومساعدة شعبة الشكاوى والتأديب والشؤون الداخلية في إجراء عمليات تفتيش فصلية لمكاتب الشعبة في مراكز الشرطة في سائر أنحاء سيراليون
- تنسيق جهود الوكالات الدولية وإسداء المشورة لها فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية واحتياجات التدريب للقوات المسلحة بغية إيجاد دعم ملائم وإقامة مشاريع إنمائية

العوامل الخارجية

٨٢ - من المتوقع أن يحقق المكتب هدفه شريطة تحقق ما يلي: (أ) أن تبقى الجهات المانحة على التزامها بدعم حكومة سيراليون وتعبئة الموارد المطلوبة لتوطيد السلام وتعزيز الأمن وإدامة التنمية في البلد؛ (ب) ألا تؤثر أية حالة من عدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية على الحالة الأمنية في سيراليون؛ (ج) أن يكون هناك التزام وطني بعملية بناء السلام والتنمية المستدامة وأن يمتلك البلد زمام هذه العملية؛ و (د) أن تواصل حكومة سيراليون التزامها بدعم القيم الديمقراطية وأن تمتلك الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ إصلاحات فعالة في الحكم المحلي وتعزيز المساءلة والشفافية في الحكومة والعمليات المؤسسية.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠٠٨
	الاعتمادات	التقديرية (أ) الفرق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)=(٣)-(٤)-(٥)	
تكاليف الأفراد المدنيين	-	١ ٢٩٦,٦	٥ ٧٣٩,٩	٥ ٧٣٩,٩	-	٥ ٧٣٩,٩
التكاليف التشغيلية	-	٢ ١٥٤,٤	٩ ٤٦٤,١	٩ ٤٦٤,١	١ ٨٨٢,٠	٩ ٤٦٤,١
مجموع الاحتياجات	-	٣ ٤٥١,٠	١٥ ٢٠٤,٠	١٥ ٢٠٤,٠	١ ٨٨٢,٠	١٥ ٢٠٤,٠

(أ) جرى تمويل احتياجات بدء تشغيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لعام ٢٠٠٨ البالغة ٣ ٤٥١ ٠٠٠ دولار، باستخدام الأرصدة الحرة المقدرة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بعد مراعاة احتياجاته المتعلقة بالتصفية للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٨٣ - ستغطي الاحتياجات من الموارد التي يبلغ صافي مجموعها ١٥ ٢٠٤ ٠٠٠ دولار (إجماليها ١٦ ٢٩٠ ٣٠٠ دولار) المرتبات، والتكاليف العامة للموظفين وبدل الإقامة المقرر للبعثة (٣٠٠ ٧٣٩ ٥ دولار) المتعلقة بإنشاء ٧٣ وظيفة ونفقات بدل الإقامة و السفر لـ ٧ موظفين قدمتهم الحكومة (موظف عسكري واحد و ٦ مستشارين للشرطة) (١٠٠ ٣٢٠ دولار)، وسفر الموظفين (٢٩٨ ٥٠٠ دولار)، والمرافق والهيكل الأساسية (١٠٠ ٦٠٦ ١ دولار)، وصيانة وتشغيل ٣٢ عربة (٢٣٣ ٩٠٠ دولار) وطائرة عمودية واحدة (٢٠٠ ٠٦٦ ٤ دولار)، وإقامة وصيانة شبكة اتصالات (٢٠٠ ٨٠٤ ١ دولار) وشبكة تكنولوجيا المعلومات (٨٢٤ ٧٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات الطبية (٣٠٠ ٣١٠ دولار)، بالإضافة إلى الخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (١٠٠ ٠٠٠ دولار).

٨٤ - وستبلغ حصة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في الخدمات العامة، المدرجة في التقديرات الآتية الذكر، ١٢٢ ١٠٠ دولار وتضم ما يلي.

المرفق الطبي المشترك (١٠ ١٠٠ دولار)

٨٥ - جرى دمج العيادة السابقة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون والعيادة السابقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرفق طبي واحد تابع للأمم المتحدة سيساهم فيه فريق الأمم المتحدة القطري بطبيب واحد من متطوعي الأمم المتحدة، وممرضتين، واثنين من فنيي المختبرات وسائق ومساعد إداري (مبالغ إجمالية حوالي ١٢٦ ٠٠٠ دولار) وسيساهم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون برئيس لموظفي الخدمات الطبية (ف-٤)، فضلا عن حصته في الخدمات العامة (١٠ ٠٠٠ دولار).

المكاتب الميدانية (٨٠ ٦٠٠ دولار)

٨٦ - نُقلت أصول مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون (١٢ حاوية، و ٤ مولدات كهرباء، ومعيد للتردد العالي جدا وهوائي للوحدات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا) إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بتكلفة سنوية يجري تقاسمها على أساس نسبة الموظفين على النحو المبين في الجدول أدناه:

توزيع التكلفة حسب المنظمة والمكتب الإقليمي

(بدولارات الولايات المتحدة)

المنظمة	المكتب الإقليمي				المجموع
	بو	كينيا	كوإيدو	ماكين	
مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون	٣٣ ٣٠٠	٨ ٣٠٠	٢٢ ٦٠٠	١٦ ٤٠٠	٨٠ ٦٠٠
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	-	٣٩ ٨٠٠	-	-	٣٩ ٨٠٠
برنامج الأغذية العالمي	-	٤٨ ١٠٠	-	-	٤٨ ١٠٠
اليونيسيف	-	١٦ ٨٠٠	-	٣٦ ٧٠٠	٥٣ ٥٠٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٥ ٠٠٠	-	١٦ ٩٠٠	٨ ٢٠٠	٥٠ ١٠٠
المجموع	٥٨ ٣٠٠	١١٣ ٠٠٠	٣٩ ٥٠٠	٦١ ٣٠٠	٢٧٢ ١٠

الأمن (٣١ ٤٠٠ دولار)

٨٧ - نُقلت الأصول الأمنية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بالمقدر المطلوب وسيجري تقاسم التكاليف العامة السنوية للنظام الأمني بين كل عضو من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري بناء على عدد الموظفين المشمولين بالتغطية الأمنية. وستبلغ حصة المكتب المتكامل لبناء السلام في سيراليون حوالي ٣١ ٤٠٠ دولار.

الاحتياجات من الموظفين

فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها														
الموظفون الوطنيون					الفئة الفنية وما فوقها									
مجموع الموظفين من الفئة الرتبة الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون	الخدمة الميدانية/ فئة خدمات الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	مجموع	الفرعي الأمن	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أع م	و أ ع	
المجموع	المتطوعون	من الفئة الرتبة الأمم المتحدة	الفنية المحلية	المجموع	الفرعي الأمن	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أع م	و أ ع	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	٧٣	-	١٨	١٣	٤٢	-	١٣	٢٩	١	٩١٢	٥	١	-	١
التغير	٧٣	-	١٨	١٣	٤٢	-	١٣	٢٩	١	٩	١٢	٥	١	-

(أ) جرى تمويل احتياجات بدء تشغيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لعام ٢٠٠٨ باستخدام الأرصدة الحرة المقدرة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بعد مراعاة احتياجاته المتعلقة بالتصفية للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٨٨ - وسيضم مجموع الملاك التكميلي للوظائف المقترحة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ٧٣ موظفا (٤٢ موظفا دوليا و ٣١ موظفا وطنيا) وسيأهله ممثل تنفيذي للأمين العام برتبة أمين عام مساعد، ستدعمه وحدة للتخطيط الاستراتيجي المتكامل وأربعة أقسام مواضيعية فنية تركز على المجالات الرئيسية للولاية، وهي توطيد السلام، والمؤسسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والشرطة والأمن، بالإضافة إلى قسم لدعم البعثة.

٨٩ - ويرد أدناه بيان تفصيلي لملاك الموظفين التكميلي المقترح:

الوظائف الفنية (٤٣ وظيفة)

(أ) مكتب ممثل الأمين العام (٧ وظائف) - سيتولى المكتب المباشر لممثل الأمين العام مسؤولية إدارة البعثة عموما، بما في ذلك تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في سيراليون وسيكون من ممثل للأمين العام (أمين عام مساعد)، وموظف تخطيط أقدام (بناء السلام) (ف-٥)، ومساعد خاص (ف-٤)، ومستشار خاص وطني (موظف وطني)، وموظف أمن (من فئة الخدمات الميدانية)، ومساعد إداري (الخدمات الميدانية) وسائق (رتبة محلية)؛

(ب) قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام (١٤ وظيفة) - سيتولى قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام قيادة جهود البعثة في تشجيع الحوار مع الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين بهدف ضمان تحقيق المصالحة والتلاحم الوطني وسيكون من كبير موظفي الشؤون السياسية (مد-١)، وموظف للشؤون السياسية (ف-٤)، ١١ موظف للشؤون المدنية (٥ برتبة ف-٣ و ٦ موظفين وطنيين)، ومساعد إداري (الخدمات الميدانية)؛

(ج) قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون (٧ وظائف) - سيتولى قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون قيادة جهود البعثة في توفير الدعم من أجل توطيد سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سيراليون. ووفقا للولاية التي منحها مجلس الأمن، سيوفر القسم دعم السياسات، وإسداء المشورة الفنية والدعوة السياسية لعملية الاستعراض الدستوري، وعملية الاستعراض التشريعي وتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة الاستعراض الدستوري ولجنة الإصلاح القانوني. وسيكون من كبير موظفي حقوق الإنسان (ف-٤)، وموظف للشؤون القضائية (ف-٤)، وموظف للشؤون الاجتماعية (الشباب والمسائل الجنسانية) (ف-٤)، وموظفين اثنين لشؤون سيادة القانون والشؤون القضائية (٢ موظفين وطنيين)، ومساعد إداري (رتبة محلية)؛

(د) أقسام المؤسسات الديمقراطية (١٠ وظائف) - سيتولى قسم المؤسسات الديمقراطية قيادة جهود البعثة في تقديم الدعم من أجل توطيد وتوسيع الديمقراطية المتعددة الأحزاب والحكم الرشيد في سيراليون وسيقود العملية الرامية إلى تحديد مفاهيم السياسات وصياغتها وإسداء المشورة الفنية للمؤسسات الوطنية والمحلية بشأن مكافحة الفساد، واللامركزية، وإصلاح القطاع العام، وتعزيز مؤسسات الحكم الوطني بشكل عام. وسيتألف من كبير موظفي المؤسسات الديمقراطية (ف-٥)، وموظف للشؤون المدنية (اللامركزية) (ف-٤)، وموظف برامج (مكافحة الفساد) (ف-٤)، وموظف لشؤون الإعلام (شؤون وسائط الإعلام) (ف-٤)، وموظف لشؤون الإعلام (إدارة الإذاعة) (ف-٤)، وموظف شؤون الانتخابات (ف-٣)، وموظفين اثنين للتوعية (٢ موظفين وطنيين)، ومساعد لشؤون الإعلام (رتبة محلية)، ومساعد إداري (رتبة محلية)؛

(هـ) قسم الشرطة والأمن (٥ وظائف) - سيتولى قسم الشرطة والأمن قيادة جهود البعثة من أجل تقديم الدعم إلى شرطة سيراليون، ومكتب الأمن القومي وغير ذلك من المؤسسات الأمنية. وسيقدم القسم دعماً للسياسات ودعماً فنياً من أجل تعزيز آليات الرقابة والمساءلة لشرطة سيراليون، والمساعدة في وضع استراتيجيات فعالة للتصدي لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، ومواصلة بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني بغية تعزيز كفاءتها المهنية وفعاليتها. وسيكون القسم من كبير مستشاري الشرطة (ف-٥)، وموظف لشؤون مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (ف-٤)، ومستشارين اثنين للشرطة (٢ موظفين وطنيين)، ومساعد إداري (رتبة محلية).

الوظائف الإدارية (٣٠ وظيفة)

(و) ستكون الإدارة التي ستدعم العمليات الفنية من موظف إداري أقدم (ف-٥)، ومساعد للشؤون الإدارية/الموارد البشرية (من فئة الخدمات الميدانية)، وكبير موظفي الشؤون المالية وشؤون الميزانية (ف-٣)، وصراف (من فئة الخدمات الميدانية)، ومساعد للشؤون المالية (رتبة محلية)، وموظف موارد بشرية (ف-٣)، وموظف خدمات عامة (ف-٣)، ومساعد خدمات عامة (من فئة الخدمات الميدانية)، ومساعد إدارة مرافق (رتبة محلية)، وكبير موظفي الخدمات الطبية (ف-٤)، وموظف مشتريات (من فئة الخدمات الميدانية)، وموظف نقل (من فئة الخدمات الميدانية)، وموظف للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الخدمات الميدانية)، وأخصائي تقني في مجال الاتصالات (الخدمات الميدانية)، وأخصائي تقني في مجال تكنولوجيا المعلومات/مدير شبكة (الخدمات الميدانية)، وكبير موظفي الطيران (ف-٤)، وموظف عمليات جوية (ف-٢)، ومساعد للعمليات الجوية (من فئة

الخدمات الميدانية)، ومتابع للرحلات الجوية (رتبة محلية)، ومساعد مدرج (رتبة محلية)، ومساعدين اثنين للخدمة الأرضية (رتبة محلية)، وستة سائقين/رجال إطفاء (رتبة محلية) وسائقين اثنين (رتبة محلية).

واو - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(٩٠٠ ٠٩٩ ٨ دولار)

٩٠ - أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة المختلطة دعم وضع علامات الحدود البرية والحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة على طول الحدود، ومعالجة حالة السكان المتضررين، وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

٩١ - وجرى التوصل إلى قرارات واتفاقات بشأن الأقسام الأربعة لحكم محكمة العدل الدولية، وتشمل الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦) واكتمل وضع علامات الحدود البحرية في أيار/مايو ٢٠٠٧، وأدرج خط الحدود في خريطة متفق عليها في آذار/مارس ٢٠٠٨.

٩٢ - وتواصل اللجنة المختلطة دعم صياغة تدابير بناء الثقة الرامية إلى ضمان أمن السكان المتضررين ورفاههم، فضلا عن تشجيع اتخاذ مبادرات لتعزيز الثقة بين الحكومتين وشعبيهما. وتمثل المجالات الرئيسية المحددة لعمل الحكومات وشركائها في: الأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والمياه والهياكل الأساسية الرئيسية، بما في ذلك إصلاح الطريق التي تربط بين موتغين وأباكيكي.

٩٣ - وفي سبيل تشجيع الاستقرار الإقليمي وتعزيز التعاون بين الكاميرون ونيجيريا، تقدم إدارة الشؤون السياسية التوجيه السياسي والاستراتيجي إلى اللجنة المختلطة بجانب تيسير تنفيذ عمل اللجنة والإشراف عليه. وتوفر إدارة الدعم الميداني الدعم الإداري والمالي واللوجستي.

٩٤ - ويستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار أمانة اللجنة المختلطة. وتتراوح آليات تقاسم التكاليف من الدعم الإداري واللوجستي (السفر وإدارة المكاتب، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والشؤون المالية) إلى المسائل الفنية من قبيل الإعلام وحقوق الإنسان. ويقدم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون ونيجيريا الدعم، بما في ذلك الدعم اللوجستي والإداري، للجنة المختلطة وللمراقبي الأمم المتحدة الموفدين إلى البلدين.

وأدت عمليات التشاور المنتظم مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية كالبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي إلى تعزيز أوجه التكامل والتآزر بين أصحاب المصلحة في دعم تعليم الحدود البرية فضلا عن تدابير بناء الثقة بالنسبة للسكان المتضررين. وقد وضعت وكالات الأمم المتحدة في الكاميرون برنامجا مشتركا لتقديم المساعدات الإنسانية والتنمية المجتمعية في منطقة بحيرة تشاد. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعمه لمبادرات التنمية المجتمعية المحلية في كل من باكاسي والمناطق الأخرى. ويعمل مصرف التنمية الأفريقي على برنامج لإنشاء طريق رئيسي متعدد الأقطار بين الكاميرون ونيجيريا.

حالة تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة لعام ٢٠٠٨

٩٥ - من المتوقع بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ اكتمال بعثتين من بعثات التقييم الميداني الأربع علي طول الحدود البرية، مما يضيف طولا قدره ٣٨٠ كيلومترا من الحدود البرية التي جرى تقييمها، بحيث يبلغ مجموع الطول المقدر للحدود التي جرى تقييمها ١١٥٠ كيلومترا. وتشمل العقبات التي واجهت البعثات الميدانية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ فصل الأمطار، والتطورات السياسية في نيجيريا والتأخيرات في تخصيص اعتمادات الميزانية النيجيرية، مما أدى إلى خفض غير متوقع لطول الحدود المقيّمة قدره ٣٥٠ كيلومترا في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تضيف ثلاث بعثات مقررة في عام ٢٠٠٩، ٥٠٠ كيلومتر أخرى للحدود المقيّمة، ومن المخطط الآن تقييم الـ ٣٠٠ كيلومتر المتبقية (مناطق تتسم بالصعوبة) في عام ٢٠١٠.

٩٦ - وفيما يتعلق بوضع علامات الحدود، فقد اكتمل معظم عمليات المسح الأولي والمسح الأولي الواسع النطاق من خلال الصور المرسلّة من السواتل. وشهد عام ٢٠٠٨ أيضا اكتمال عقد الشبكة الجيوديسية (العقد الثالث) مما سيوفر محطات لمراقبة المسح يمكن منها إجراء المسح الختامي للأعمدة المنصوبة. وعقب ذلك، من المتوقع تنفيذ العقد الأول لضمان النوعية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وأخيرا، تسير إجراءات التعاقد بشأن العقد الثاني (نقاط المراقبة الأرضية) سيرا حثيثا جنبا إلى جنب مع صياغة الاتفاقات وقيام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدور الشريك في تنفيذ العقد الأول من عقود نصب الأعمدة.

٩٧ - وفيما يتعلق بالحدود البحرية، فقد يسرت اللجنة المختلطة عملية إدراج خط الحدود البحرية المتفق عليه في أيار/مايو ٢٠٠٧ في خريطة متفق عليها في آذار/مارس ٢٠٠٨. وطوال عام ٢٠٠٨، استمرت المفاوضات المتعلقة بالتعاون العابر للحدود بشأن حقول النفط والغاز الواقعة على مقربة من الحدود البحرية.

موضع التركيز في عام ٢٠٠٩

٩٨ - في عام ٢٠٠٩ ستقدم اللجنة المختلطة لكل من الكاميرون ونيجيريا دعماً فنياً في الشؤون التقنية، والسياسية، والقانونية والاقتصادية؛ وستواصل تقديم الدعم للطرفين في مجال المسح ورسم الخرائط بغية تيسير العمل المتعلق بالتقييم الميداني فيما يتصل بتعليم الحدود البرية بين البلدين؛ وستشرف على تنفيذ المتعاقدين الخارجيين للمشاريع، بما في ذلك بدء نصب أعمدة الحدود الذي يُمول عن طريق التبرعات. وعقب تلقي اللجنة المختلطة طلباً من الكاميرون ونيجيريا، فإنها تعتزم الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات القانونية والتقنية، بما في ذلك مهارات التفاوض، بغية تيسير حل مواطن الخلاف الذي نشأ عن التقييم الميداني المشترك للحدود البرية.

٩٩ - وتتوقع اللجنة المختلطة أن تغطي في عام ٢٠٠٩ التقييم الميداني لما تبقى من طول الحدود البرية، وأن تعالج في عام ٢٠١٠ مواطن الخلاف الناشئة عن التقييم الميداني. ومن المتوقع أن تبدأ عقود نصب الأعمدة في عام ٢٠٠٩ وأن تُنجز في عام ٢٠١١، مع اكتمال جميع أنشطة وضع علامات الحدود البرية بحلول عام ٢٠١٢.

١٠٠ - وفيما يتعلق بالحدود البحرية، فمن المتوقع مواصلة المفاوضات طوال عام ٢٠٠٩ للعمل على التوصل إلى أساس متفق عليه يتيح تبادل المعلومات وبمجهود الطريق للتعاون العابر للحدود بشأن حقول النفط والغاز الواقعة بالقرب من الحدود البحرية.

١٠١ - وفي هذه الأثناء، سيتولى المراقبون المدنيون التابعون للجنة المختلطة رصد الحالة في مناطق الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد، على طول الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي. وستسدي الأمم المتحدة المشورة أيضاً بشأن تنفيذ تدابير ومشاريع بناء الثقة بغية تشجيع المشاريع الاقتصادية المشتركة، والتعاون العابر للحدود والضمانات البيئية، وجميعها ضرورية لضمان توطيد علاقات حسن الجوار الطيبة بين البلدين. ويتطلب تحقيق ذلك الغرض مواصلة الدعم الحالي لهيئة حوض بحيرة تشاد، مع مراعاة أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن حسب وعند الاقتضاء.

١٠٢ - وفيما يتعلق بشبه جزيرة باكاسي، وبعد نقل السلطة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، فقد اعترف اتفاق غرينتري بالمركز الخاص للمواطنين النيجيريين المقيمين في باكاسي لفترة خمس سنوات. ومن المتوقع أن يواصل مراقبو الأمم المتحدة رصد الحالة والإبلاغ عنها. وعلاوة على ذلك، فقد دعا نائب رئيس نيجيريا في أيار/مايو ٢٠٠٨ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة والدعم المنسقين إلى برنامج نيجيريا للعودة الطوعية إلى الوطن من أجل إعادة مواطنيها المقيمين في باكاسي إلى "باكاسي الجديدة". وسيكفل رئيس اللجنة

المختلطة قيادة تنسيق المشاريع التي تدعمها الأمم المتحدة وينفذها الفريقان القطريان في الكاميرون ونيجيريا في كل من الموقعين.

١٠٣ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لعام ٢٠٠٩.

الهدف: إتمام تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا، بطريقة منظمة وسلمية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) توطيد ومواصلة التقدم المحرز بشأن تعليم الحدود البرية وبشأن حل قضايا الحدود البحرية المتبقية	(أ) '١' الحفاظ على عدد اجتماعات اللجنة المختلطة التي تحضرها الكاميرون ونيجيريا لمناقشة قضايا وضع علامات الحدود
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٤
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٤
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٤
	'٢' زيادة النسبة المئوية للحدود البرية التي تم التوصل بشأنها إلى اتفاق على تحديد مواقع الأعمدة بعد إتمام التقييم الميداني المشترك مع الكاميرون ونيجيريا
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣٦ في المائة (٦٩٦,٦ كيلومتر)
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٥٩ في المائة (١١٥٠ كيلومترا)
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٨٥ في المائة (١٦٥٠ كيلومترا)
	'٣' زيادة معدل التنفيذ لعشرة عقود تتصل بتعليم الحدود البرية (بصورة تدريجية)
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٥ في المائة
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٣٥ في المائة
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٥٥ في المائة

٤' الإبقاء على اجتماع خاص لتنفيذ اتفاقات التعاون بين الكاميرون ونيجيريا المتصلة بحدودهما البحرية

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : ١

التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ١

المهدف لعام ٢٠٠٩ : ١

النواتج

- عقد ٤ اجتماعات للجنة المختلطة من أجل مناقشة قضايا متعلقة بتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية تنفيذًا سلميًا (بما في ذلك قضايا تعليم الحدود التي تهدف إلى ما يلي: اعتماد التقارير التي تعدها بعثات التقييم الميداني؛ وحل جوانب الخلاف الناجمة عن التقييم الميداني المشترك؛ واعتماد التقارير بشأن العمل المنجز من قبل المتعاقدين الذين يشيدون أعمدة الحدود ويعدون عنها دراسات)
- تنظيم ٣ بعثات مشتركة للتقييم الميداني. بمتوسط ٦ أسابيع للبعثتين و ٩ أسابيع للبعثة الواحدة على طول الخط الحدودي البري، من أجل الاتفاق مع الأطراف على مواقع أعمدة الحدود
- إعداد ٣ تقارير للفريق التقني المشترك عن بعثات التقييم الميداني الثلاث بشأن الحدود البرية، تبين التقدم المحرز في تعليم الحدود لتقديمها إلى الأطراف من أجل اعتمادها
- عقد اجتماعات استشارية قانونية وتقنية مع الأطراف لتيسير تسوية مجالات الخلاف الناشئة عن التقييم الميداني المشترك
- تنظيم ٤ بعثات ميدانية بمتوسط أربعة أسابيع على طول الخط الحدودي البري للإشراف والتصديق على الأشغال التي ينجزها المتعاقدون بشأن عقدين من ١٠ عقود لتعليم الحدود بهدف تشييد أعمدة الحدود وإعداد دراسات عنها
- إعداد ٤ تقارير للموظفين المعنيين بالتصديق بشأن العمل الذي ينجزه المتعاقدون الذين ينفذون عقود وضع علامات الحدود لتقديمها إلى الأطراف من أجل اعتمادها
- عقد اجتماعات استشارية مع الأطراف للتوصل إلى اتفاق بشأن مذكرة تفاهم بين الكاميرون ونيجيريا فيما يخص التعاون عبر الحدود بشأن موارد النفط والغاز المتاحة للحدود البحرية
- تنظيم اجتماع واحد بين الكاميرون وغينيا الاستوائية ونيجيريا لتسوية قضايا الحدود البحرية المعلقة أو المتنازع بشأنها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) '١' زيادة عدد زيارات المراقبين المدنيين بمشاركة الكامبيرون ونيجيريا إلى شبه جزيرة باكاسي لكفالة احترام حقوق السكان المتضررين مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢ التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٤ الهدف لعام ٢٠٠٩: ٨	(ب) توطيد الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق المعنية، بما في ذلك شبه جزيرة باكاسي
'٢' زيادة عدد الزيارات إلى المناطق الحدودية لكفالة احترام حقوق السكان المتضررين والقيام بعملية وضع علامات الحدود سلمياً، بما في ذلك إعادة التوطين مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢ التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٨ الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٠	
'٣' انتهاء الإبلاغ عن وقوع حوادث حدودية وانعدام حضور القوات بشكل غير قانوني على إثر الانسحاب وعمليات نقل السلطة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٨: صفر الهدف لعام ٢٠٠٩: صفر	
'٤' الحفاظ على عدد اجتماعات لجنة المتابعة بشأن شبه جزيرة باكاسي بمشاركة الكامبيرون ونيجيريا	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : ٤	
التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ٤	
المهدف لعام ٢٠٠٩ : ٤	
٥' الحفاظ على عدد مراكز الكامبيرون الإدارية في أنحاء شبه جزيرة باكاسي	
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧ : ١	
التقديرات لعام ٢٠٠٨ : ٢	
المهدف لعام ٢٠٠٩ : ٢	

النواتج

- تنظيم ٤ بعثات ميدانية من المراقبين المدنيين على طول الحدود البرية لرصد احترام حقوق السكان المتضررين ورفاههم
- إعداد ٤ تقارير للأطراف عن نتائج البعثات الميدانية التي يقوم بها المراقبون المدنيون على طول الحدود البرية
- عقد اجتماعات استشارية شهرية مع الأطراف بشأن التنمية الوطنية والمبادرات البيئية في شبه جزيرة باكاسي
- عقد ٨ اجتماعات استشارية مع الكامبيرون ونيجيريا دعماً للحفاظ على علاقات سلمية عبر الحدود، استناداً إلى بعثات التقييم التي يقوم بها مراقبون مدنيون
- تنظيم ٤ بعثات ميدانية لمراقبين مدنيين إلى شبه جزيرة باكاسي لتقييم تنفيذ اتفاق غرينتري، بما في ذلك إعداد تقارير للأطراف عن النتائج
- عقد ٤ اجتماعات للجنة المتابعة التي أنشئت بموجب اتفاق غرينتري
- تنظيم بعثتين إلى الكامبيرون ونيجيريا للتشاور بشأن التطورات ذات الصلة بتوطيد أنشطة اللجنة المختلطة في شبه جزيرة باكاسي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١' استمرار الإبلاغ عن عدم وجود انتهاكات لحقوق السكان المتضررين (ج)	استمرار احترام حقوق السكان المتضررين، وتنمية المجتمع المحلي في المناطق الحدودية وإحياء لجنة حوض بحيرة تشاد (ج)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: صفر	
الهدف لعام ٢٠٠٩: صفر	
٢' الحفاظ على أنشطة بناء الثقة المعتمدة بين الكاميرون ونيجيريا	
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٤	
الهدف لعام ٢٠٠٩: ٤	
٣' الإبقاء على عدد مبادرات تعبئة الموارد التي تشارك فيها الكاميرون ونيجيريا من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة	
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٤	
الهدف لعام ٢٠٠٩: ٤	

النواتج

- إعداد ٨ تقارير للأطراف، عقب القيام بزيارات ميدانية، بشأن أنشطة بناء الثقة الممكنة عبر الحدود لمعالجة مسألة رفاه السكان المتضررين وأي انتهاك لحقوق الإنسان
- تنظيم ٤ بعثات لمبادرات تعبئة الموارد بمشاركة البنك الدولي وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة ومصرف التنمية الأفريقي والحكومات وشركاء آخرين بهدف تشجيع التعاون عبر الحدود والبرامج الاقتصادية المشتركة
- عقد اجتماع استشاري شهري مع الأطراف بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني تمشيا مع تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن
- إعداد ٤ تقارير عن تدابير بناء الثقة فيما بين الأطراف
- تنظيم بعثة واحدة تابعة استنتاجات اجتماع لجنة حوض بحيرة تشاد عام ٢٠٠٨ الذي عقد على مستوى الرؤساء لدعم تدابير بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا

العوامل الخارجية

١٠٤ - يُنتظر أن يتحقق الهدف شريطة أن تستمر الكامبيرون ونيجيريا في الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية وبخطة العمل التي اعتمدها اللجنة المختلطة؛ وأن تظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدين مواتية لتنفيذ حكم المحكمة؛ وأن تكون أحوال الطقس مواتية، وأن ترد من المانحين الأموال اللازمة لعملية وضع علامات الحدود.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠٠٨
	الاعتمادات	التقديرية	الفرق	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات		
					غير المتكررة	الاحتياجات	
	(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٣) = (٤) - (٢)	(٦)	(٧) = (٤) - (١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٣١,٣	١٦١,٨	(٣٠,٥)	١٧٢,٢	٢٠٢,٧	-	٤٠,٩
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٠٤٠,٨	١٩٣٠,٦	١١٠,٢	٢١٩٧,٠	٢٠٨٦,٨	-	١٥٦,٢
التكاليف التشغيلية	٦١٠١,١	٥٧٦٦,٤	٣٣٤,٧	٥٧٣٠,٦	٥٣٩٥,٩	٢٨٧,٣	(٣٧٠,٥)
مجموع الاحتياجات	٨٢٧٣,٢	٧٨٥٨,٨	٤١٤,٤	٨٠٩٩,٨	٧٦٨٥,٤	٢٨٧,٣	(١٧٣,٤)

١٠٥ - مع افتراض تمديد ولاية لجنة الأمم المتحدة المختلطة عاما آخر، فإن صافي احتياجاتها المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ سيبلغ ٨ ٠٩٩ ٨٠٠ دولار (إجماليها ٤٠٠ ٤٦٠ ٨ دولار) وتشتمل على الاحتياجات المتعلقة بالمستشارين العسكريين (٢٠٠ ١٧٢ دولار) والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (٢ ١٩٧ ٠٠٠ دولار) لملاك الموظفين التكميلي على النحو المبين في الجدول أدناه، والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المستشارين والخبراء (٩٠٠ ٩٦٨ دولار) والسفر الرسمي (٣٠٠ ٧٣٩ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٢٥٧ دولار) والنقل البري (٢٠٠ ٢٠٩ دولار) والنقل الجوي (٩٠٠ ٩٢٣ دولار) والنقل البحري (٥٥ ٥٠٠ دولار) والاتصالات (٩٠٠ ٢٤٦ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ١١٧ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ١٩٤ دولار). ويُعزى النقصان في الاحتياجات لعام ٢٠٠٩ أساسا إلى تخفيض في ساعات الطيران التقديرية المطلوبة لاستخدام الطائرات الثابتة الأجنحة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، فضلا عن انخفاض عدد ساعات استئجار الطائرات العمودية استنادا إلى ساعات الطيران الفعلية في عام ٢٠٠٨.

	فئة الخدمات العامة والفتات المتصلة بها						الفئة الفنية وما فوقها											
	الموظفون الوطنيون				الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن		مجموع الموظفين الدوليين		مجموع الفرعي		مد-١		مد-٢		أع م		و أع	
	متطوعو الأمم المتحدة	الرتبة المحلية	من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون	مجموع	الخدمات العامة	الأمن	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	-	١-مد	٢-مد	-	-	-	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	٢٢	-	٦	-	١٦	١	-	١٥	-	٢	٦	٤	-	١	-	-	٢	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	٢٢	-	٦	-	١٦	١	-	١٥	-	٢	٧	٣	-	١	-	-	٢	
التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	(١)	-	-	-	-	-	

١٠٩ - وإضافة إلى ذلك، اقترح إنشاء وظيفة إضافية لموظف إداري تقني (رسام خرائط) برتبة ف-٤ في قسم رسم الخرائط التابع لإدارة الدعم الميداني في نيويورك، من أجل تزويد اللجنة المختلطة بالخرائط التقنية والإدارية المتخصصة فيما يتصل بالعملية الجارية لوضع علامات الحدود.

زاي - لجنة التحقيق الدولية المستقلة

(٩٠٠ ٥٦ ٣ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١١٠ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٨٦ (٢٠٠٦) الذي مدّد بموجبه ولاية اللجنة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ووسّع نطاقها بأن طلب إلى اللجنة توفير المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية فيما يتعلّق بالتحقيقات التي تجريها في الهجمات الأخرى التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ومدد المجلس ولاية اللجنة بقراره ١٧٤٨ (٢٠٠٧) حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ومدد المجلس ولاية اللجنة مرة أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بقراره ١٨١٥ (٢٠٠٨).

١١١ - وأنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، محكمة خاصة للبنان. ويُتوقع أن تبدأ المحكمة الخاصة أعمالها قبل انتهاء الولاية الراهنة للجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي هذا السياق، يُنتظر من اللجنة، على نحو ما اعتزمته في تنظيم أعمالها حتى تاريخه، أن تقوم، قبل انتهاء ولايتها الراهنة، بتسليم ما توصلت إليه من نتائج إلى المحكمة المقترح إنشاؤها.

١١٢ - وأثناء عام ٢٠٠٨، شهدت شعبة التحقيقات عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق، بهدف تبيان احتياجات التحقيق المتطورة والتحضير لتسليم المهام إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة. كما وسّعت اللجنة منطقة عملياتها لتشمل لاهاي، وتمّ بنجاح إنشاء قسم الاستشارات القانونية لدعم نقل الأعمال إلى المحكمة الخاصة. وتتوقع اللجنة أن تتمثل أنشطتها الرئيسية للفترة المتبقية من ولايتها في متابعة تحقيقاتها في قضية الحريري و ٢١ قضية أخرى، وجمع ما لديها حتى الآن من معلومات ونتائج عن هذه القضايا في تقرير واحد ووضع التوصيات في صيغتها النهائية. وتُعتبر التحقيقات الجنائية أحد المجالات ذات الأولوية في التحقيقات الجارية حالياً. وستُنقل جميع الأدلة الجنائية والأدلة ذات الصلة إلى لاهاي قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وستواصل اللجنة أيضاً تحسين نظام إدارة بياناتها الواسع النطاق والمعقد، مما سيشكل أحد العناصر الأساسية للنجاح في تسليم الأعمال إلى المحكمة الخاصة.

١١٣ - وتتوقع اللجنة المضي في التعاون البناء مع عدة بعثات وإدارات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وستواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، كما في السابق، تقديم الدعم اللوجستي والدعم في مجال التدريب. وتواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

أيضاً توفير الخدمات الطبية إلى اللجنة أثناء فترة ولايتها. كما تواصل اللجنة التعاون الوثيق مع مكتب المنسق الخاص للبنان وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب الشؤون القانونية، وإدارة عمليات حفظ السلام.

١١٤ - ويُتوقع أن تتوقف العمليات الفنية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وأن تُلغى العملية تدريجياً أثناء الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٩. وابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سيبدأ فريق التصفية أنشطته إلى جانب فريق فني صغير سيستكمل عملية التصرف بالوثائق الحساسة وتجميعها.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨			الاحتياجات لعام ٢٠٠٩		تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠٠٨
	الاعتمادات	التقديرية	الفرق	مجموع صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٩٧,٦٢٥	١٩١,٤٢٦	(٨٩٣,٨)	٨٢٧,٢١	٧٢١,٠٢	(٤٧٠,٤٢٣)
التكاليف التشغيلية	٤٨٨,٧٥	٥٤٤,٩٨	(٥٦٦,٢٢)	٢٢٩,٧١	٧٩٥,٩٣	(٢٥٩,٠٤)
مجموع الاحتياجات	٧٨٦,٣٣٠	٢٤٦,٣٣٢	(٤٦٠,٠٣)	١,٠٥٦,٩٢	١,٥١٦,٩٦	(٧٢٩,٤٢٧)

١١٥ - تُقدّر الاحتياجات من الموارد اللازمة لتصفية اللجنة بمبلغ صافيه ٣٠٥٦٩٠٠ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٢٦٢ ٣ دولار) يشمل تكاليف ما يلي: المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٢٠٠ ٨٢٧ ١ دولار) لملاك الموظفين التكميلي البالغ ٧٣ موظفاً (٤٤ موظفاً دولياً و ٢٩ موظفاً وطنياً) سيتم إنهاء تعيينهم تدريجياً بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على النحو المبين في الجدول أدناه؛ والسفر الرسمي (١٠٠ ٢٢ دولار)؛ والاحتياجات التشغيلية الأخرى مثل المرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٥٨٩ دولار) والنقل البري (٦٠٠ ١٧٣ دولار)، والاتصالات (٧٠٠ ١٣٧ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٧٩ دولار)، واللوازم والخدمات والاحتياجات الأخرى (٥٠٠ ٢٢٧ دولار).

١١٦ - ويُعزى الإنفاق الزائد في عام ٢٠٠٨ بشكل رئيسي إلى الحاجة إلى خبراء متخصصين (التحليل الجنائي، والتحليل باستخدام برمجية ibase، والخدمات الاستشارية في مجال التحقيقات، وتحليل التحقيقات، والمتخصصون في الحمض النووي، وتحليل الاتصالات) لوضع جميع الأدلة والقضايا في صيغتها النهائية من أجل نقلها إلى المحكمة الخاصة للبنان عند انتهاء الولاية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإنشاء مكتب للجنة في لاهاي مما يزيد

من تكاليف الموظفين نظراً لدفع بدل إقامة يومي أعلى إلى الموظفين الذين يُنقلون هناك، وزيادة في معدل بدل الإقامة اليومي في بيروت (٢٠٧ دولارات للأيام الستين الأولى مقارنة مع المعدل المدرج في الميزانية البالغ ١٦٤ دولاراً، و ١٥٦ دولاراً بعد مرور ٦٠ يوماً مقارنة مع المعدل المدرج في الميزانية البالغ ١٢٣ دولاراً) والاحتياجات إلى خبراء استشاريين إضافيين بسبب التغير في التخطيط الاستراتيجي للبعثة وولايتها، لوضع جميع الأدلة والقضايا في صيغتها النهائية من أجل نقلها إلى المحكمة الخاصة للبنان عند انتهاء ولاية البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مقارنة مع تقديرات عام ٢٠٠٨، التي أُعدت على أساس الإبقاء على البعثة. وبالإضافة إلى القضايا التي أُعدت الميزانية الأصلية من أجلها والبالغ عددها ١٧ قضية، أُضيفت ٤ قضايا جديدة تتطلب خدمات متخصصة إضافية في مجالات المساعدة في التحقيقات الجنائية، وتحليل المعلومات، والأحراز، والاستشارات القانونية، وإدارة الوثائق، وتحليل المعلومات، وتنسيق حماية الشهود، وتحليل مسرح الجريمة، ومساعدة التحقيق.

الاحتياجات من الموظفين

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	وكيل أمين عام مساعد	أمين عام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢ الفرعي	المجموع	الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون	
										الخدمة الميدانية/خدمات أمن	خدمات الدوليين	الفنية	الموظفون	مجموع الموظفين من الفئة الرتب
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	١	-	١	٣	١٢	٣٣	٤٢	٥	٩٧	٩٢	٧	١٩٦	٤	٥٣
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	-	-	-	١	٤	٨	-	١٣	٣١	-	٤٤	-	٢٩
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	-	-	-	-	١	٤	٨	-	١٣	٣١	-	٤٤	-	٢٩
شباط/فبراير ٢٠٠٩	-	-	-	-	١	٣	٧	-	١١	٢٥	-	٣٦	-	٢٧
آذار/مارس ٢٠٠٩	-	-	-	-	١	١	٤	-	٦	١٦	-	٢٢	-	٢٢
نيسان/أبريل ٢٠٠٩	-	-	-	-	١	صفر	٤	-	٥	٩	-	١٤	-	٢٢
٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

١١٧ - ويراعي ملاك الوظائف المقترحة الاحتياجات في مجال الدعم الفني والإداري والتقني واللوجستي أثناء مرحلة التصفية، كما يراعي حجم العمل المتوقع المرتبط بأعمال إعادة الأصول وتفتيشها وخدمتها، بما في ذلك المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحضيراً لشحنها وشطبها والتصرف فيها؛ وإدارة الموظفين خلال فترة التقليل، بما في ذلك إنهاء خدمة الموظفين الدوليين أو إعادة تعيينهم، وإسداء المشورة بشأن إدارة الحياة الوظيفية، وإنهاء خدمة الموظفين الوطنيين وبرامج تدريب بناء قدرات الموظفين الوطنيين؛ والعودة إلى الوضع الأصلي وتسليم الأماكن والمرافق لأصحابها؛ وتفكيك المخيمات العسكرية.

حاء - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى

(٦٠٠ ٢٩٣ ٢ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١١٨ - اقترح الأمين العام إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى في رسالته المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/279)، التي يرد الرد عليها في رسالته المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/280).

١١٩ - وتتمثل الوظيفة الرئيسية للمركز في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الحيلولة دون نشوب نزاعات في آسيا الوسطى. ويسهم المركز في معالجة الأخطار المتعددة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الإرهاب الدولي والتطرف، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، من خلال تنفيذ اختصاصاته التي يرد وصفها أدناه:

(أ) إقامة اتصالات مع حكومات المنطقة، وبناء على موافقتها، مع الأطراف الأخرى المعنية بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) رصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها وتزويد الأمين العام للأمم المتحدة بأحدث المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب النزاعات؛

(ج) البقاء على اتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات مع إيلاء المراعاة الواجبة لولاياتها المحددة؛

(د) توفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة؛ والقيام أيضاً بدعم الجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون وجهود منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل للتنمية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛

(هـ) البقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة.

١٢٠ - ويقع مقر المركز في عشق أباد. وتوفر حكومة تركمانستان أماكن العمل مجاناً، بالإضافة إلى المرافق والصيانة، خلال فترة ولاية المركز.

١٢١ - وتوفر إدارة الشؤون السياسية للمركز التوجيه السياسي والفني للسياسة العامة، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالتفاعل مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين، من أجل تنفيذ ولاية البعثة. ويتمشى برنامج عمل المركز مع المبادئ التوجيهية للمقر، ويُنفذ بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني. ويتعاون المركز بشكل وثيق مع المكاتب والبرامج والصناديق والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز نهج متكامل إزاء المنطقة.

١٢٢ - ويوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات الدعم الإداري واللوجستي للمركز في حين تضطلع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدور رئيسي في توفير الخبرة والتوجيه والدعم لعنصر حقوق الإنسان التابع للمركز. ويقوم المركز اتصالات مع مكتب شؤون نزع السلاح بشأن مسائل معينة، مثل الدعم الدولي للجهود المبذولة في مجال نزع الألغام، وكذلك مع مكتب المستشار الإقليمي للاستجابة للكوارث التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ألماتي بكازاخستان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في طشقند، من أجل تعزيز التعاون عبر الحدود فيما بين البلدان في آسيا الوسطى، في مجالات التأهب للكوارث ومواجهة تهديدات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ولا يزال المركز أيضاً على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لكفالة إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة.

حالة تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة لعام ٢٠٠٨

١٢٣ - أجرى المركز، في عام ٢٠٠٨، مشاورات مكثفة مع الحكومات الخمس في آسيا الوسطى، والمنظمات الإقليمية (رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة الأمن والتعاون

في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون)، ومنظومة الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين من أجل وضع خريطة شاملة لأهم الأسباب المحتملة للتراجع في المنطقة وخطة عمل ملموسة لمعالجتها، تقوم على التعاون بين بلدان المنطقة. وعقد المركز لهذه الغاية مؤتمراً دولياً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ على مستوى العمل، ستعقبه مناقشات رفيعة المستوى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ يُعتمد اعتماد برنامج عمل المركز أثناءها. ومن خلال هذه العملية، يعمل المركز بنشاط مع الحكومات لتحديد المجالات موضع الاهتمام المشترك، وتعزيز العمل المشترك، ودعم النهج التعاونية لإزاء تحديات مثل إدارة المياه والموارد الطبيعية وكفالة الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز في عام ٢٠٠٨، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باستضافة حلقة عمل إقليمية للمسؤولين في آسيا الوسطى بشأن المبادئ التوجيهية لطالبي اللجوء، مع التركيز خصوصاً على الحالة في أفغانستان، كما قام بتعزيز التدابير عبر الحدود في إطار التعاون الإقليمي للتخفيف من احتمال وقوع أزمة إنسانية أثناء أشهر الشتاء، ويخطط للاضطلاع بمشروع لبناء الحوار في قيرغيزستان بين الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين.

موضع التركيز في عام ٢٠٠٩

١٢٤ - سيركز المركز في عام ٢٠٠٩ على إنجاز النواتج الواردة أدناه مع التشديد خصوصاً على عقد منتدين إقليميين بشأن مسائل الأمن عبر الحدود في آسيا الوسطى، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، وإدارة الحدود على نحو فعال، وكذلك إطلاق برنامج لتدريب الدبلوماسيين المبتدئين من آسيا الوسطى في مجال الدبلوماسية الوقائية.

١٢٥ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: إدامة السلام والاستقرار في آسيا الوسطى.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١' عدد المبادرات المشتركة لبناء القدرات التي قامت بها حكومات آسيا الوسطى بشأن الدبلوماسية الوقائية	زيادة التعاون الإقليمي بين الحكومات الخمس في آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) لصون السلام ومنع نشوب الصراع

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١

الهدف لعام ٢٠٠٩: ٢

٢' عدد المنتديات التي تشجع اتخاذ نهج متكامل
للدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١

الهدف لعام ٢٠٠٩: ٢

النواتج

- تقديم المشورة إلى حكومات آسيا الوسطى بشأن إدارة الأخطار عبر الحدود، والتحديات التي تواجه التعاون الإقليمي، وأوضاع الأزمات، والاتجاهات الناشئة فيما يتعلق بالسلام والاستقرار في المنطقة
- تقديم الإرشادات والتوصيات وتيسير المساعدات التقنية المناسبة لحكومات آسيا الوسطى الخمس من أجل تصميم استجابات فعالة للتحديات الإقليمية
- عقد منتدين إقليميين لحكومات آسيا الوسطى الخمس إضافة إلى أفغانستان والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل الموضوعية ذات الصلة بالسلام والأمن في المنطقة، مثل مكافحة الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛ والإدارة الفعالة للحدود
- وضع وتنفيذ خطة عمل مع حكومات آسيا الوسطى الخمس والمنظمات الإقليمية التي تعالج المسائل المواضيعية لمكافحة الإرهاب، والتطرف، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة؛ والإدارة الفعالة للحدود
- تيسير تقديم المساعدة التقنية، عن طريق الدعوة والاتصال وزيادة الوعي بشأن الاحتياجات التمويلية، إلى وزارات الدول فيما يتعلق بإدارة الحدود والموارد المائية وهجرة اليد العاملة، إضافة إلى ما يتعلق بها من برامج تدريبية للموظفين الرئيسيين

- إجراء مشاورات فصلية مع المنظمات غير الحكومية، الدولية والوطنية، في كل من بلدان آسيا الوسطى الخمس بشأن المسائل المواضيعية، مثل تنمية المجتمع المدني، ودور الأقليات، والبطالة بين الشباب
- عقد ٥ اجتماعات مواعيد مستديرة (١ لكل بلد) مع المؤسسات الوطنية للبحوث الاستراتيجية، وهيئات التفكير، والباحثين بالجامعات، والمنظمات غير الحكومية، والأخصائيين الآخرين بشأن المسائل المواضيعية مثل مكافحة الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛ والإدارة الفعالة للحدود
- تنظيم برنامج تدريبي واحد لصغار الدبلوماسيين من آسيا الوسطى في موضوع الدبلوماسية الوقائية
- المشاركة في اجتماعات القمة التي تعقدها المنظمات ذات الصلة مثل رابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا بهدف تشجيع جهود ومبادرات صنع السلام، وبناء الشراكات ووضع المبادرات المشتركة
- إجراء مشاورات مع أمانات المنظمات الإقليمية في موسكو وبيجين وفيينا وطهران وألماني
- إجراء مشاورات ربع سنوية مع فريق الأمم المتحدة القطري لتعزيز تقاسم المعلومات وإعداد تقييمات مشتركة وتنسيق الأنشطة
- إجراء مشاورات واحدة في كابل مع حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لضمان وضع تقييم شامل ومتكامل للإقليم
- إصدار نشرات إعلامية شهرية وبيانات صحفية عن أنشطة المركز ومنظومة الأمم المتحدة في المنطقة
- تقديم ورقتي إحاطة للحكومات وللمؤسسات البحثية في آسيا الوسطى عن الاتجاهات الحديثة في صنع السلام فيما يتصل بآسيا الوسطى
- عقد مؤتمرات صحفية ربع سنوية مع الصحفيين، وتحديث موقع المركز على الإنترنت أسبوعياً

العوامل الخارجية

١٢٦ - يُنتظر أن يحقق المركز أهدافه وإنجازاته المتوقعة شريطة أن يكون هناك التزام من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني بالدبلوماسية الوقائية والحوار.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		الاحتياجات لعام ٢٠٠٩			تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠٠٨
النفقات		مجموع			
الاعتمادات	التقديرية	الفرق	الاحتياجات	صافي الاحتياجات	
(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)
فئة الإنفاق					
١ ٤٣٤,٠	٦٥٥,٠	٧٠٦,٤	١ ٤٧١,٥	٧٦٥,١	-
٨٨٣,٥	١ ٠٨٤,٥	(٢٠١,٠)	٨٢٢,١	١ ٠٢٣,١	٤١٤,٤
٢ ٣١٧,٥	١ ٨١٢,١	٥٠٥,٤	٢ ٢٩٣,٦	١ ٧٨٨,٢	٤١٤,٤
١٢٠,٠	١٢٠,٠	-	١٢٠,٠	١٢٠,٠	-
٢ ٤٣٧,٥	١ ٨١٢,١	٥٠٥,٤	٢ ٤١٣,٦	١ ٩٠٨,٢	٤١٤,٤

١٢٧ - تغطي احتياجات المركز من الموارد التي يبلغ مجموع صافيها ٢ ٢٩٣ ٦٠٠ دولارا (إجماليها ٢ ٥١٩ ٦٠٠ دولار) المرتبات والتكاليف العامة للموظفين وبدل الإقامة المخصص للبعثة (١ ٣٠٢ ٣٠٠ دولار) لاستمرار ١٩ وظيفة وإنشاء ٦ وظائف إضافية، وسفر الموظفين (٢٥٨ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٥١ ٥٠٠ دولار)، وصيانة المركبات (٢٩ ٨٠٠ دولار)، والاتصالات (٣٨٠ ٦٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٢ ٩٠٠ دولار)، وخدمات ولوازم ومعدات أخرى (٣٩ ٣٠٠ دولار).

١٢٨ - ولا يشمل المبلغ المذكور أعلاه التكاليف المقدرة لاستئجار حيز المكاتب والمرافق. يبلغ يقارب ١٢٠ ٠٠٠ دولار في السنة، والذي سيقدمه البلد المضيف إلى المركز مجانا.

١٢٩ - وتعكس الاحتياجات المخفضة لعام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨، بصورة رئيسية، انخفاض التكاليف التشغيلية الذي يُعزى إلى شراء المركبات والمعدات في عام ٢٠٠٨، وقد قابل ذلك جزئيا الإنشاء المقترح لوظائف إضافية.

١٣٠ - وتعكس الوفورات المقدرة لعام ٢٠٠٨ أساسا تأخير البدء في أنشطة البعثة، والتأخر في نشر الموظفين. وقد قابل ذلك جزئيا رسوم الاتصالات التي كانت أعلى من المتوقع بسبب متطلبات عرض النطاق الترددي العالية وما نتج عنها من ارتفاع في تكاليف استئجار الجهاز المرسل المجاوب، وكذلك الاحتياجات الإضافية اللازمة لصيانة الحد الأدنى من وظائف تكنولوجيا المعلومات لدعم البعثة، التي تشمل النظم المعيارية للدعم الحاسوبي للبعثة، والمزيد من معدات الحاسوب لدعم الهياكل الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا

فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها																
الموظفون الوطنيون								الفئة الفنية وما فوقها								
مطلوعو الأمم المتحدة				مجموع الموظفين من الفئة الفنية				الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن								
أع	أع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	مجموع الفرعي	خدمات الأمن	الخدمات العامة	الدوليين	الرتبة المحلية	المتحدة	المجموع		
-	١	-	-	١	٢	١	-	٥	٢	-	٧	-	١٢	-	١٩	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨
-	١	-	-	١	٢	٢	-	٦	٢	-	٨	-	١٧	-	٢٥	الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩
-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	-	٥	-	٦	التغيير

08-56779

طاء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

(٤٠٠ ٨٩٨ ٣٧ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٣٢ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦). ووفقاً للهيكل المقترح والولاية التي أوصى بها الأمين العام في الإضافة لتقريره السابع عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2006/429/Add.1)، أنشئ المكتب لدعم حكومة بوروندي في جهودها الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار في بوروندي. ومدد مجلس الأمن بقراره ١٧٩١ (٢٠٠٧) ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تُمدد الولاية إلى عام ٢٠٠٩ بناءً على نطاقها المحدد بالقرارين ١٧١٩ (٢٠٠٦) و ١٧٩١ (٢٠٠٧) إلى أن يتحقق، على الأقل، الإبرام الناجح لاتفاق سلام شامل.

١٣٣ - وركز المكتب، بالتنسيق الوثيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، على دعم الجهود الرامية إلى استئناف تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل؛ وتوطيد المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد؛ وإكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛ وحماية حقوق الإنسان وإصلاح قطاع العدل. ويجري القيام بأنشطة المكتب وفقاً لخطة تنفيذ ولايته. وتوفر استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لدعم توطيد السلام للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، التي أقرتها حكومة بوروندي في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، الإطار البرنامجي العام لتنفيذ البرامج المشتركة ومشاريع بناء السلام التي يمولها صندوق بناء السلام، والتي تدعم أنشطة منظومة الأمم المتحدة في بوروندي. وتساهم تلك المشاريع أيضاً في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٩١ (٢٠٠٧). وضمن هذا الإطار، فإن معظم البرامج المشتركة في مجالات السلام والحكم، وإصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة، وحقوق الإنسان والعدالة، تقدم دعماً يستهدف توطيد السلام للمساعدة على تلبية المعايير المحددة في الإضافة لتقرير الأمين العام المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/2006/429/Add.1).

١٣٤ - ويرأس وجود الأمم المتحدة في بوروندي ممثل تنفيذي للأمين العام، يعمل أيضاً بوصفه المنسق المقيم للأمم المتحدة، ومنسق الشؤون الإنسانية، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمسؤول المعين لشؤون الأمن. ويضطلع الممثل التنفيذي بمسؤولية تحقيق التكامل بين أنشطة الأمم المتحدة ويقوم بدور المحاور الأساسي للأمم المتحدة مع الحكومة في جميع المسائل السياسية والإنمائية. وبالإضافة إلى مكتب الممثل التنفيذي، يتألف مكتب الأمم

المتحدة المتكامل في بوروندي من خمسة أقسام فنية تغطي المجالات الرئيسية لولايته، وهي: (أ) الشؤون السياسية؛ (ب) السلام والحكم؛ (ج) إصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة؛ (د) حقوق الإنسان والعدالة؛ و (هـ) الإعلام والاتصالات. ويقدم قسما دعم البعثة والأمن بالمكتب الدعم اللوجستي والإداري والأمني الشامل المطلوب.

١٣٥ - وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، تدهور الوضع السياسي والأمني الشامل في بوروندي بدرجة كبيرة. واستؤنفت الأعمال العدائية في نيسان/أبريل بين قوات الأمن الوطني وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، بينما أدى تجدد الاحتكاك بين الأحزاب السياسية وداخلها إلى نشوب أزمة سياسية أخرى، أصابت بالشلل عمل البرلمان، وإلى درجة كبيرة، جدول الأعمال التشريعي للحكومة العريضة القاعدة والتي تم تعيينها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتشمل مسببات القلق الإضافية: تشريد السكان نتيجة للأعمال العدائية؛ والانتهاكات المستمرة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الوطني ومقاتلي قوات التحرير الوطنية المزعومين؛ وعدم إحراز تقدم في مجال العدالة الانتقالية؛ والوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي يجعله الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية والوقود أكثر خطورة. وبدأت الحالة الأمنية الشاملة تتحسن في أيار/مايو مع استئناف عملية السلام عقب عودة قادة حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية إلى بوروندي.

١٣٦ - وتشمل التحديات الرئيسية المتبقية الأزمات السياسية الداخلية المتكررة التي أصابت عمل البرلمان بالشلل، والتي إن لم تُعالج، يمكن أن تعرّض للخطر العملية السلمية وإجراء انتخابات عام ٢٠١٠ في جو حر ونزيه وسلمي.

١٣٧ - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عمله في تعاون وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويستخدم المكتب العناد الجوي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عند الاقتضاء على أساس رد التكلفة، ويعتمد على خبرة البعثة في المحافظة على مرفق استرجاع البيانات والاستمرار في الأعمال بقاعدة الدعم اللوجستي في عنتيي. وفي مقابل ذلك، يقوم المكتب بمساعدة البعثة بإجراء الترتيبات الإدارية أثناء عمليات تناوب القوات عن طريق مطار بجومبورا الدولي، ويتولى إدارة مخيم المرور العابر التابع للبعثة في بجومبورا. ويتعاون المكتب أيضا مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إعداد خطط الطوارئ في حالة تدهور الحالة الأمنية في بوروندي.

١٣٨ - والممثل التنفيذي للأمين العام هو، في الوقت نفسه، المنسق المقيم للأنشطة التشغيلية ومنسق الشؤون الإنسانية والمسؤول المعين. كما أن نائب الممثل التنفيذي للأمين العام ورؤساء أقسام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي هم أيضا أعضاء في فريق الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة، الذي هو صورة موسعة لفريق الأمم المتحدة القطري. ولدى المكتب ثلاثة برامج مواضيعية مشتركة في مجالات ولايته الخاصة بالسلام والحكم؛ وإصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة؛ وحقوق الإنسان والعدالة. وتستخدم البعثة في تخطيطها، كما تستخدم برامج وكالات الأمم المتحدة وصناديقها نفس استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لدعم توطيد السلام (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)، مما يدل على التكامل البرنامجي والاستراتيجي. ويحز تكامل المكتب مع شتى وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها الموجودة في بوروندي تقدما مطردا على الأصعدة السياسية والاستراتيجية والتشغيلية. وعلى وجه الخصوص، فإن المسؤوليات الفنية للمكتب في مجالات السلام والحكم، وإصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة، وحقوق الإنسان والعدالة، تُنفذ بطريقة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان. كما أحرز تكامل المكتب مع بقية منظومة الأمم المتحدة تقدما على الصعيد التشغيلي. ويتيح إبرام اتفاق للخدمات المشتركة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى أن تفيد من مجموعة كبيرة متنوعة من خدمات المكتب، مثل النقل الجوي والبري، وحيز المكاتب، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الهندسية، واللوازم، والخدمات الطبية.

حالة تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة لعام ٢٠٠٨

١٣٩ - خلال فترة عام ٢٠٠٨، قامت البعثة بما يلي: (أ) ضاعفت جهودها الرامية إلى تحسين الحوار بين الأحزاب السياسية الرئيسية، مما ساهم في التوصل إلى الحلول التوفيقية المطلوبة لاستئناف المؤسسات الوطنية لأنشطتها وأداء وظائفها بصورة عادية، بما في ذلك الحكومة والجمعية الوطنية، وواصلت دعم الحكومة في تحسين الحكم والإدارة العامة؛ (ب) اضطلعت بدور داعم حيوي في تسهيل استئناف عملية التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل بعد اندلاع القتال بين قوات الحكومة ومقاتلي حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مع عودة قيادة الحزب إلى بوجمبورا لاستئناف المفاوضات الكاملة مع الحكومة تحت رعاية هيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا؛ (ج) رصدت التوازن الجنساني داخل المؤسسات الوطنية وساعدت في الحفاظ عليه؛ (د) بدأت و/أو دعمت بناء القدرات والكفاءة المهنية لوسائط الإعلام من خلال العديد من حلقات العمل وأنشطة التدريب؛ (هـ) ساعدت الحكومة وقوات الدفاع الوطني والأمن في

وضع تصور للأدوات والوسائل ذات الصلة وتحضيرها لإصلاح قطاع الأمن وتحديد قوامه السليم، كما قامت بتنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية لإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، (و) وعززت رصد إنفاذ معايير حقوق الإنسان ونظمت حملات للتدريب والتوعية في جميع أنحاء البلد.

موضوع التركيز في عام ٢٠٠٩

١٤٠ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، في إطار سعيه الحثيث لتحقيق الأهداف المحددة في قرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦)، وحسبما أعيد تأكيدها في القرار ١٧٩١ (٢٠٠٧)، ورهنا بتمديد المجلس ولايته الحالية، الاضطلاع بدور سياسي قوي دعماً لعملية السلام، بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب مساعدة بوروندي حكومة وشعباً لبلوغ الأهداف الرئيسية المتوخاة من توطيد السلام، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) تحسين الحكم الديمقراطي والخاضع للمساءلة؛ (ب) وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة المهنية والمساءلة في قطاع الأمن؛ (ج) وزيادة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الفئات الضعيفة والنساء والأطفال؛ (د) وإقامة نظام قضائي يتسم بالشفافية والإنصاف، (هـ) وإحراز المزيد من التقدم نحو مكافحة الإفلات من العقاب، ونحو تنفيذ آليات العدالة الانتقالية؛ (و) جعل الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة أكثر تكاملاً وتنسيقاً، وكذلك تعزيز التنسيق والشراكة بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في بوروندي والشركاء الدوليين من أجل النهوض بعملية بناء السلام وتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي.

١٤١ - ولم يتم بعد بلوغ غالبية النقاط المرجعية التي حددت للمكتب في الإضافة إلى تقرير الأمين العام (S/2006/429/Add.1). وستتوقف توقيت أي استراتيجية للانسحاب وتفصيلها على التقدم المحرز في عام ٢٠٠٩ في التصدي للتحديات الجوهرية المبينة في النقاط المرجعية، بما في ذلك على الخصوص تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، والمفاوضات التي استؤنفت في أيار/مايو ٢٠٠٨. ومن السابق لأوانه الحديث عن الإطار الزمني الذي سيتحقق فيه استقرار كاف للأوضاع بحيث تنسحب البعثة دون تقويض ما أُحرز من مكاسب هشة للسلام. وطالما بقيت عملية السلام مهددة بالانتكاس، بوسع المكتب أن يقدم دعماً ذا قيمة مضافة هامة للجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية المشاركة في جهود توطيد السلام في بوروندي، وكذلك للعمل ذي الصلة الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة القطري. ومنذ البداية، صُمم التخطيط المتكامل لتوطيد السلام داخل الفريق القطري بهدف أن يسلم المكتب المهمة إلى الفريق القطري، الذي سيواصل مرافقة البورونديين أثناء انتقالهم من مرحلة إعادة التعمير

وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع إلى مرحلة التنمية على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، أُعيد تصميم أنشطة المكتب منذ البداية لتمكين الجهات الفاعلة البوروندية نفسها.

١٤٢ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: توطيد السلام والاستقرار في بوروندي.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	(أ) '١' التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الميسر مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: عودة قيادة حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية إلى بوروندي؛ واستئناف أنشطة الآلية المشتركة للتحقق والرصد وأفرقة الاتصال المشتركة؛ والانتهاء من نزع سلاح قوات حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية وتسريح مقاتليه وإعادة إدماجهم.
	الهدف لعام ٢٠٠٩: إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي لحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية وتكامله سياسيا.
	'٢' النسبة المئوية من المسائل السياسية الواردة في اتفاق المبادئ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ التي تتم تسويتها، مما يشير إلى أداء المديرية السياسية لمهمتها
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٢٥ في المائة
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٧٥ في المائة

النواتج

- المشاركة في الاجتماعات العادية والاستثنائية التي تعقدها آليات التنفيذ، بما في ذلك في آلية التحقق والرصد المشتركة وأجهزتها الفرعية
- القيام، بوصفها عضوا في المديرية السياسية، بتيسير الحوار بين الطرفين لإزالة أية عقبات تعوق التنفيذ الناجح لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) تحسين الحكم الديمقراطي والخاضع للمساءلة	(ب) '١' زيادة عدد الجلسات البرلمانية التي تعقد وزيادة النسبة المئوية لما يتم إقراره من جدول الأعمال التشريعي
	مقاييس الأداء
	الفعلي لعام ٢٠٠٧: جلستان و ١١ في المائة
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: جلستان و ١٥ في المائة
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٣ جلسات و ٥٠ في المائة
	'٢' عدد حالات الاحتيال التي تحقق فيها المحكمة والفرقة المختصتان بمكافحة الفساد
	مقاييس الأداء
	الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٨
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٤٠
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٤٠
	'٣' وضع الإطار القانوني لانتخابات عام ٢٠١٠
	مقاييس الأداء
	الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠٠٩: تشكيل لجنة انتخابية مستقلة وطنية وتنقيح الإطار القانوني
	'٤' زيادة نسبة مشاركة المرأة في الحكومة وفي المؤسسات البرلمانية وفي عملية توطيد السلام
	مقاييس الأداء
	الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢٦ في المائة
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٢٦ في المائة
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٣٠ في المائة

٥' تحسين قدرة الإطار التنظيمي لوسائل الإعلام

مقاييس الأداء

- الفعلي لعام ٢٠٠٧: صدور القانون المتعلق بمهام المجلس الوطني للاتصال وتكوينه وتنظيمه وأدائه لعمله
- التقديرات لعام ٢٠٠٨: التطبيق الكامل للقانون المتعلق بالمجلس الوطني للاتصال واللوائح المتعلقة بوسائل الإعلام
- المهدف لعام ٢٠٠٩: مواصلة المجلس الوطني للاتصال قيامه بمهامه وتحسين الوضع القانوني للصحفيين

النواتج

- عقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين لتعزيز المصالحة الوطنية عن طريق الحوار
- تيسير أنشطة بناء القدرات (حلقات العمل والحلقات الدراسية) التي تستهدف على وجه التحديد المعنيين من أعضاء البرلمان والموظفين المدنيين البرلمانين والمسؤولين الحكوميين لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى احترام الترتيبات الدستورية واستئناف عمل البرلمان
- الدعوة لدى المؤسسات الوطنية من أجل إشراك المرأة في عمليات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والكيانات اللامركزية الرئيسية
- دعم إنشاء تجمع للنساء البرلمانيات
- إشراك ودعم الحكومة والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، والشركاء الدوليين، بشأن إقامة الآليات الانتخابية
- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة بشأن تنفيذ سياسة وخطة اللامركزية
- تيسير توافر الخبرة الدولية لدعم المؤسسات الديمقراطية، ولا سيما البرلمان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- إجراء مشاورات على الصعيد الوطني مع المسؤولين على المستويين الوطني والمحلي من أجل إنشاء برلمان للشباب
- التفاعل المنتظم مع المؤسسات والآليات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد
- تنظيم حلقات دراسية/حلقات عمل لتدريب الصحفيين بشأن أخلاقيات الصحافة وآدابها وإطارها التنظيمي
- تنظيم حلقات دراسية/حلقات عمل لتدريب الصحفيين على الجوانب التقنية للمهنة

- تنظيم حلقات دراسية/حلقات عمل للتدريب بشأن الاتصال وحرية الصحافة/حقوق وسائط الإعلام لموظفي الإعلام العاملين في المؤسسات العامة
- عقد اجتماعات مع الحكومة لإسداء المشورة بشأن تحسين الأطر القانونية والتنظيمية لوسائط الإعلام
- إسداء المشورة التقنية إلى الحكومة بشأن دراسات الجدوى المتعلقة بإقامة نظام للتدريب الأولي للمقبلين على ولوج مهنة الصحافة
- التواصل مع الحكومة من أجل اعتماد لائحة تنظم وضع الصحفيين

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة في قطاع الأمن إضافة	(ج) '١' اعتماد وتنفيذ خطط قطاعية لقوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية ودائرة الاستخبارات الوطنية إلى السلامة العامة
	مقاييس الأداء
	الفعلي لعام ٢٠٠٧: اعتماد الخطة القطاعية لقوات الدفاع الوطني وبدء تنفيذها
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: اعتماد وتنفيذ الخطتين القطاعيتين للشرطة الوطنية البوروندية ودائرة الاستخبارات الوطنية. ومواصلة تنفيذ الخطة القطاعية لقوات الدفاع الوطني
	الهدف لعام ٢٠٠٩: التنفيذ الشامل لخطط إصلاح القطاع الأمني
	'٢' إنشاء مجلس الأمن القومي
	مقاييس الأداء
	الفعلي لعام ٢٠٠٧: توعية الحكومة والجمعية الوطنية بإنشاء مجلس الأمن القومي
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: إقرار وإصدار القانون الأساسي الخاص بإنشاء مجلس الأمن القومي
	الهدف لعام ٢٠٠٩: إنشاء مجلس الأمن القومي
	'٣' انخفاض تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وفقا لبروتوكول نيروبي

مقاييس الأداء

الفعلي لعام ٢٠٠٧: تنظيم تدريب لوجستي لقوات الأمن حول طرق تخزين الأسلحة وتعقبها وتدميرها

التقديرات لعام ٢٠٠٨: تدمير قوات الأمن الوطني ٣ ٠٠٠ من الأسلحة المتقدمة وتنفيذ برنامج نزع السلاح المدني الطوعي. وإصلاح مستودعات الأسلحة، وبناء مواقع للتخلص من الأسلحة لقوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية

المهدف لعام ٢٠٠٩: خفض الأسلحة الصغيرة الموجودة في حيازة المدنيين والبالغ عددها ١٠٠ ٠٠٠ قطعة سلاح بنسبة ١٠ في المائة

النواتج

- إسداء المشورة إلى الرئاسة ووزاري الدفاع وشؤون المحاربين القدامى، والداخلية والأمن العام، بشأن تنفيذ الخطط القطاعية الخاصة بقوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية ودائرة الاستخبارات الوطنية
- توجيه وتدريب ضباط وعناصر من قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية ودائرة الاستخبارات الوطنية في مواضيع متخصصة وعامة على يد خبراء في ميادين الشرطة والدفاع والمخابرات، على مستوى الخطة القطاعية والقطاعية الفرعية
- تنظيم دورات تدريب وتوعية لقوات الأمن والدفاع حول القيادة المستمرة والقواعد والقيم العسكرية الدولية، وحقوق الإنسان، والأخلاقيات، ومدونة قواعد السلوك؛
- تعزيز آليات الرقابة الداخلية لكل من المفتش العام للشرطة الوطنية البوروندية والمفتش العام لقوات الدفاع الوطني
- تقديم المساعدة التقنية والمادية لشركاء قطاع الأمن الوطني. وتحسين الاتصالات وأصول النقل ومرافق الإيواء لدى قوات الأمن
- تعزيز قدرة وزارة الأمن العام على التعامل مع قضاء الأحداث والعنف القائم على نوع الجنس، عن طريق تنظيم دورات تدريبية محددة الأهداف للشرطة الوطنية البوروندية، وإنشاء وحدات خاصة في الشرطة الوطنية البوروندية في أربع مقاطعات لتضطلع بمهمتي الإدارة والمتابعة
- ضمان إدراج المعايير الدولية لقضاء الأحداث في إصلاح النظام القضائي والإصلاحات
- تدريب البرلمانيين على دورهم في ضمان الرقابة على قطاع الأمن

- تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة التقنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومركز التنسيق الوطني المعني بإزالة الألغام لأغراض إنسانية، بما في ذلك التوعية وإصلاح مستودعات الأسلحة وبناء مواقع التخلص من الأسلحة لقوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية. ودعم قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية من أجل التنسيق مع كلا الهيئتين
- دعم عملية تنفيذ برنامج جمع الأسلحة الطوعي، بما في ذلك بدء العمل بمشاريع الأسلحة مقابل التنمية
- تقديم الدعم التقني للآلية المشتركة للتحقق والرصد، والاتحاد الأفريقي، والأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج من أجل تسريح جميع المؤهلين من أعضاء حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية وإعادة إدماجهم
- رصد عملية إدماج جميع المؤهلين من مقاتلي حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية السابقين في قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية والتحقق من ذلك، وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل ووفقا لنظام الحصص المنصوص عليه في اتفاق أروشا
- تقديم خدمات الرصد وإسداء المشورة إلى الحكومة والاتحاد الأفريقي وبرنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان المانحة التابع للبنك الدولي بشأن الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج، بما في ذلك تحديد هوية الأطفال المرتبطين بقوات وجماعات مسلحة وتسريحهم وتقديم الدعم لهم

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(د) تعزيز احترام حقوق الإنسان في بوروندي، ولا سيما (د) '١' زيادة عدد الحالات المتعلقة بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان المقدمة إلى الحكومة ليحقق فيها الجهاز القضائي الوطني، بما فيها الحالات المقدمة من الفئات الضعيفة	حقوق الفئات الضعيفة، والنساء والأطفال
مقاييس الأداء	
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢٠٠	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٤٠٠	
المهدف لعام ٢٠٠٩: ٦٠٠	
'٢' إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان	
مقاييس الأداء	
الفعلي لعام ٢٠٠٧: القيام بأعمال تحضيرية وإجراء مشاورات موسعة بشأن إنشاء لجنة	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: اعتماد القانون المتعلق بإنشاء اللجنة	

الهدف لعام ٢٠٠٩: وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان
 '٣' تعزيز وعي المجتمع المحلي بحقوق الإنسان عن طريق أنشطة
 تشجيعية
 مقاييس الأداء: عدد قادة المجتمع المحلي وأعضاء المجتمع المدني الذين
 تلقوا تدريباً
 الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٥٠٠
 التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١ ٠٠٠
 الهدف لعام ٢٠٠٩: ١ ٥٠٠

النواتج

- تقديم المعونة التقنية للحكومة لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان (التدريب والتوعية، والخبرة في صياغة الإطار القانوني، والمعدات اللوجستية، ومتابعة عمل اللجنة خلال مراحلها الأولى)
- عقد اجتماعات مع الحكومة لإسداء المشورة بشأن وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان
- التحقق من جميع انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في سائر أنحاء الإقليم الوطني ومتابعتها مع السلطات على الصعيدين الوطني والإقليمي
- إسداء المشورة إلى الحكومة، عن طريق الاجتماعات، بشأن تنفيذ تشريع وطني يتماشى مع الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني وحقوق الطفل
- تقديم الدعم إلى الحكومة لتعميم مبادئ حقوق الإنسان على السكان كافة، ويشمل ذلك المسؤولين الإداريين، وهيئات إنفاذ القانون، وقوات الدفاع، والمجتمع المدني، ومجموعات الشباب والمرأة، ووسائل الإعلام
- عقد اجتماعات مع الحكومة لتقديم الدعم التقني فيما يتعلق بتنفيذ آليات الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق المرأة والطفل، حسبما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)
- عقد اجتماعات مع الحكومة لتقديم الدعم التقني لوضع وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس
- مواصلة الدعوة مع الحكومة، عن طريق عقد اجتماعات بشأن سياسة حماية الضحايا والشهود في إطار إنشاء آليتي العدالة الانتقالية
- تنظيم حلقة دراسية عن حماية الضحايا والشهود في إطار آليتي العدالة الانتقالية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال وضحايا العنف الجنسي
- الدعوة لاعتماد ودعم نشر قوانين منقحة، بما في ذلك قانون ميراث المرأة والقانون الجنائي، عن طريق عقد اجتماعات مع الحكومة

- الدعوة مع الحكومة لاستحداث وتنفيذ مشروع شامل في مجال حماية حقوق الإنسان، والبرامج والأنشطة الدفاعية، التي تستهدف المجموعات الضعيفة على وجه الخصوص، وذلك عن طريق عقد اجتماعات مع الحكومة
- تنظيم حملة لنشر الوعي لإنفاذ القوانين السارية على حقوق المرأة والطفل، وعلى وجه الخصوص قانون الميراث الخاص بالمرأة
- الدعوة مع الحكومة من أجل المزيد من التعزيز لحرية التعبير والاستقلالية لوسائل الإعلام، وكذلك لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي تتصدى لمسائل حقوق الإنسان، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة، وذلك عن طريق عقد اجتماعات مع الحكومة
- عقد اجتماعات مع الحكومة لتقديم المعونة التقنية في وضع برنامج تعليمي لحقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية

الإإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تحسين أداء قطاع العدل، وتعزيز القدرات وتنفيذ إصلاحات النظام القضائي من أجل ضمان استقلاله وتقيدته بالمعايير الدولية	(هـ) '١' زيادة عدد قضايا الفئات المهمشة، بما فيها النساء والأطفال، المدعومة من خلال برنامج المساعدة القانونية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢٧٢ التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٦٠٠ الهدف لعام ٢٠٠٩: ٩٠٠
'٢' زيادة عدد قضايا الأحداث التي عولجت امتثالا للمعايير الدنيا المطبقة على قضاء الأحداث	مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: غير متوفر التقديرات لعام ٢٠٠٨: ١٥٠ الهدف لعام ٢٠٠٩: ٣٠٠
'٣' زيادة عدد موظفي القضاء والمؤسسات الإصلاحية المدرّبين، بمن فيهم الموظفون في مكتب المدعي العام، والمحضرون، وكتبة المحكمة، مع التشديد على قضاء الأحداث، وإدارة المحاكم، والعنف الجنساني وتعزيز الأخلاقيات المهنية	

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣٠٠

التقديرات لعام ٢٠٠٨: ٨٠٠

الهدف لعام ٢٠٠٩: ١ ٥٠٠

٤' اعتماد وتنفيذ الأحكام المبتكرة من القانون الجنائي
وقانون الإجراءات الجنائية بصيغتهما المنقحة

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: تنقيح القانون الجنائي وقانون الأحكام
الجنائية

التقديرات لعام ٢٠٠٨: اعتماد القانون الجنائي وقانون الإجراءات
الجنائية بصيغتهما المنقحة وإصدارهما

الهدف لعام ٢٠٠٩: تنفيذ الإجراءات والآليات المبتكرة للقانون
الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية بصيغتهما المنقحة

النواتج

- تقديم المساعدة التقنية لوزارة العدل في وضع تقييم شامل للاحتياجات من أجل إصلاح قطاع العدل يغطي التشريعات، والإجراءات، والهياكل الأساسية، وكذلك إجراء تخطيط استراتيجي بناء على تقييم الاحتياجات
- إسداء المشورة التقنية والفنية للحكومة لكي تضع تشريعاتها بحيث تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بإقامة العدل ومعاملة السجناء، وكذلك ضمان مواءمة تشريعاتها المتعلقة بحقوق الإنسان مع جميع التشريعات الداخلية ذات الصلة
- تقديم الدعم التقني للحكومة لتعزيز القدرات، عن طريق تدريب موظفي القضاء والمؤسسات الإصلاحية، بما فيها مكتب المدعي العام، والمحضرين، وكتبة المحاكم، مع التشديد على قضاء الأحداث، وإدارة المحاكم، وتعزيز أخلاقيات المهنة، وإجراءات الدعاوى الخاصة
- بذل جهود الدعوة وتقديم الدعم التقني للحكومة لتتجهل بالإجراءات القضائية، بغية إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحاكم والحد من عدد القضايا التي يُنتظر أن تبت المحاكم فيها
- تقديم المساعدة التقنية للحكومة في وضع استراتيجيات وهياكل أساسية لتنفيذ أحكام قضاء الأحداث الواردة في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية بصيغتهما المنقحة وأثرها على المحاكم، والسجون، ومهام الشرطة،

والآليات البديلة لإصدار الأحكام، ومركز التأهيل، والخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية، بما في ذلك توفير الاحتياجات الخاصة للفتيات في نظام قضاء الأحداث

- تقديم الدعم للحكومة في تعبئة الأموال اللازمة لتنفيذ الإصلاحات وفي ترميم البنية الأساسية للمحاكم، ومنابر القضاء، والسجون لتتمكن من أداء مهامها بفعالية ومع الامتثال للمعايير الدولية
- تقديم الدعم للحكومة لرصد الاحتجاز قبل المحاكمة، وتقييم الحالة والاتصال بالسلطة القضائية للحد من اكتظاظ السجون، والاحتجاز قبل المحاكمة، وتعزيز استخدام بدائل السجن
- دعم الحكومة في إقامة نظام قانوني مساعد لضمان الاستفادة بشكل أفضل من خدمات القضاء وتعزيز الاستفادة من المساعدة القانونية لمعظم الفئات الضعيفة من خلال خطة وطنية لتقديم المساعدة القانونية العامة، بما في ذلك معايير الأهلية والميزانية مع إطار لحشد الموارد، يصوغها ويعتمدها أصحاب المصلحة بما فيهم وزارة العدل ونقابة المحامين البورونديين
- دعم نقابة المحامين لتحسين المهام والقدرات التنظيمية وكذلك لتطوير مساهمتها في استراتيجية وطنية للمعونة القانونية
- تقديم المساعدة لوزارة العدل وأصحاب المصلحة الوطنيين ذوي الصلة لوضع استراتيجية وخطة وطنية لنهج أكثر فعالية وتنسيقاً وتكاملاً لصالح ضحايا الاعتداء الجنسي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب والاتجاه نحو المصالحة الوطنية	(و) '١' إجراء مشاورات بين حكومة بوروندي والأمم المتحدة بشأن الطرائق والأطر الزمنية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والمحاكمة الخاصة وفقاً لأرفع معايير العدالة وحقوق الإنسان الدولية
	مقاييس الأداء
	الفعلي لعام ٢٠٠٧: أنشئت اللجنة التوجيهية المشتركة الثلاثية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وتضم ٦ أعضاء معينين
	التقديرات لعام ٢٠٠٨: بدء أعمال اللجنة التوجيهية المشتركة والانتهااء من صياغة اختصاصات اللجنة التوجيهية الثلاثية
	الهدف لعام ٢٠٠٩: وضع الصيغة النهائية للاتفاق الإطار بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن طرائق إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة
	'٢' إجراء مشاورات موسعة لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة بما في ذلك الإطار القانوني
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

التقديرات لعام ٢٠٠٨: تحديد طرائق وتخطيط المشاورات الموسعة
بالاشتراك مع الحكومة

الهدف لعام ٢٠٠٩: إنجاز جميع الأعمال التحضيرية، بما في ذلك العملية
التشاورية الوطنية، لإنشاء آليات العدالة الانتقالية

النواتج

- تقديم المساعدة التقنية والدعم من الأمم المتحدة للحكومة والمجتمع المدني في تنظيم وإجراء مشاورات موسعة وأنشطة توعية بشأن آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك عقد لقاءات عامة وإجراء مناقشات لفريق التركيز
- تقديم الدعم التقني من أجل استكمال العملية التشاورية الوطنية بشأن إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، بما في ذلك الدعم لتخطيط حشد الموارد فضلا عن عملية المسح التي من المقرر توسيعها في عام ٢٠٠٩ من أجل تقييم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي
- إسداء المشورة للحكومة بشأن كيفية وضع إطار قانوني لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة وهياكلها التشغيلية طبقا للمعايير الدولية
- الدعوة لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة بوصفهما أداتين لمكافحة الإفلات من العقاب
- دعم تدريب أصحاب المصلحة المعنيين بالعدالة الانتقالية على المستوى الوطني (الجهاز القضائي، ونظام المحلفين، والمجتمع المدني، ونقابة المحامين المحلية) بشأن المسائل المتعلقة بالعدالة الانتقالية
- تقديم المساعدة إلى الحكومة في إنشاء مركز وطني عامل للوثائق المتعلقة بالمصالحة، بما في ذلك قاعدة بيانات عن الانتهاكات
- عقد اجتماعات دورية مع الحكومة من أجل تقديم المشورة بشأن إنشاء المحكمة الخاصة في بوروندي وتشغيلها على أرض الواقع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ز) '١' تحسين قدرة الحكومة على التنسيق مع الشركاء وعلى رصد وتقييم ورقة استراتيجية الحد من الفقر والإطار الاستراتيجي لبناء السلام	(ز) تعزيز التنسيق والشراكة بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في بوروندي والشركاء الدوليين لتوطيد السلام وتحقيق الانتعاش الاقتصادي
مقاييس الأداء	
الفعلي لعام ٢٠٠٧: تحديد صلاحيات فريق التنسيق التابع للشركاء وأجهزته الفرعية	
التقديرات لعام ٢٠٠٨: إنشاء فريق التنسيق التابع للشركاء رسميا وعقد اجتماعين لأجهزته	

المهدف لعام ٢٠٠٩: عقد ٤ اجتماعات لفريق التنسيق التابع للشركاء على الصعيدين الاستراتيجي والسياسي

٢' زيادة استخدام الإطار الاستراتيجي لبناء السلام لتعزيز الحوار السياسي بين الحكومة وشركائها بشأن التحديات التي تواجه بناء السلام

مقاييس الأداء

الفعلي لعام ٢٠٠٧: اعتمدت لجنة بناء السلام الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في حزيران/يونيه واعتمدت آلية الرصد والتعقب في كانون الأول/ديسمبر

التقديرات لعام ٢٠٠٨: إنشاء فريق الرصد والتقييم للإطار الاستراتيجي لبناء السلام. وإنجاز أول تقريرين مرحليين بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. وعقد اجتماعين للجنة بناء السلام مع المحفل السياسي لفريق التنسيق التابع للشركاء

المهدف لعام ٢٠٠٩: تقريران مرحليان بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. وعقد اجتماعين للجنة بناء السلام مع المحفل السياسي. و استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لبناء السلام

النواتج

- المساعدة في استحداث وإنشاء آلية وطنية لتنسيق المساعدة الدولية ورصدها وتقييمها وتنفيذ خطة عمل ورقة استراتيجية الحد من الفقر فضلا عن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام
- توفير الدعم التقني والاستراتيجي للجنة التوجيهية الحكومية المشتركة مع الأمم المتحدة لبناء السلام من أجل كفالة نجاح المشروع الذي يموله صندوق بناء السلام في تحقيق فوائد السلام المتوخاة
- تيسير هياكل التشاور والتنسيق الفني والقطاعي بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة بحيث يتسنى عقد ما لا يقل عن ١٢ اجتماعا مشتركا تركز على الإدماج المستدام للشرائح الضعيفة من السكان (العائدون والمشردون والنساء والشباب وما إلى ذلك)
- تنسيق تنفيذ ثلاثة برامج مشتركة في مجالات '١' السلام والحكم؛ وحقوق الإنسان والعدالة؛ وإصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة

العوامل الخارجية

١٤٣ - من المتوقع تحقيق المهدف والإنجازات المتوخاة شريطة تحقق ما يلي: (أ) أن تبقى الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية على التزامهما بعملية توطيد

السلام؛ و (ب) ألا يندلع القتال مجددا؛ و (ج) أن يبقى المجتمع الدولي على التزامه بإزاء بوروندي وأن يقدم الدعم السياسي والمالي اللازم لبناء القدرات من أجل برامج الإصلاح والمبادرات الحيوية لتوطيد السلام؛ و (د) أن تفضي الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات عام ٢٠١٠، إلى تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي؛ و (هـ) ألا تتدهور الحالة السياسية والأمنية الإقليمية.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر						
٢٠٠٨						
فئة الإنفاق	الاعتمادات		النفقة		مجموع	
	التقديرية	الفرق	الاحتياجات	صافي الاحتياجات	تحويل الفرق	٢٠٠٩-٢٠٠٨
(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤)	(٥) = (٣) - (٤)	(٦)	(٧) = (٤) - (٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٩٨٤,٨	٨٠٦,٩	١٧٧,٩	١٠٠٢,٧	٨٢٤,٨	١٧,٩
تكاليف الموظفين المدنيين	١٩٨٢١,٦	٢١٥٧٤,٤	(١٧٥٢,٨)	٢٣٦٤٢,٤	٢٥٣٩٥,٢	٣٨٢٠,٨
التكاليف التشغيلية	١٠٣١٨,٢	٩٨٧٠,٣	٤٤٧,٩	١٣٢٥٣,٣	١٢٨٠٥,٤	٢٩٣٥,١
مجموع الاحتياجات	٣١١٢٤,٦	٣٢٢٥١,٦	(١١٢٧,٠)	٣٧٨٩٨,٤	٣٩٠٢٥,٤	٦٧٧٣,٨

١٤٤ - تبلغ الاحتياجات من الموارد اللازمة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مبلغا صافيه ٤٠٠ ٣٧ ٨٩٨ دولار (إجماليه ٤٠٠ ٧٢٠ ٥٠٠ دولار) يتعلق بالاحتياجات لـ ٧ مستشارين عسكريين (٦٠٠ ٣٦٤ دولار)، و ١٤ من مستشاري الشرطة (١٠٠ ٦٣٨ دولار)، والمرتبات، والتكاليف العامة للموظفين والبدلات (٤٠٠ ٢٣ ٦٤٢ دولار) لملاك الوظائف التكميلية البالغ عددها ٤٥٢ وظيفة، وتكاليف الاستشاريين (٩٠٠ ١٥٠ دولار)، والسفر الرسمي (٤٠٠ ٧٢٢ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى، من قبيل المرافق والهياكل الأساسية (٤٩٣ ٥٠٠ دولار)، والنقل البري (٩٠٠ ١ ٢٨٧ دولار)، والنقل الجوي (٣٠٠ ٢ ٨١٩ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ١ ٥١٣ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٦٢١ دولار)، والخدمات الطبية (١٠٠ ٣٣٨ دولار) وغير ذلك من اللوازم والخدمات والمعدات (١٠٠ ٣٠٧ دولار). وتتعلق الزيادة لعام ٢٠٠٩ أساسا بالوظائف الإضافية على النحو المبين أدناه وبالزيادة في سعر الوقود اللازم لمولدات الكهرباء، وزيادة تكلفة الخدمات الأمنية وصيانة الأماكن المخصصة للمكاتب فضلا عن التكاليف

الإضافية المتعلقة باستتجار وتشغيل طائرة واحدة ثابتة الجناحين قدّمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، قابله جزئياً انخفاض الاحتياجات في إطار النفقات التشغيلية بسبب تحويل المتعاقدين الفرديين إلى موظفين من الرتبة المحلية.

١٤٥ - ونجحت زيادة النفقات المقدرة لعام ٢٠٠٨ أساساً عن زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في جدول المرتبات للموظفين الوطنيين وعن انخفاض متوقع في معدلات الشواغر الفعلية للموظفين الدوليين والوطنيين بالمقارنة مع المعدلات المدرجة في الميزانية (١٥ في المائة بالمقارنة مع ٣٠ في المائة للموظفين الدوليين و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ٣ في المائة للوظائف من الرتبة المحلية بالمقارنة مع معدلات الشواغر المدرجة في الميزانية والبالغة ١٠ في المائة).

الاحتياجات من الموظفين

التغيير	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	أمين وكيل أمين عام	مساعد عام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمات الأمن	الخدمات الميدانية/الأمن	مجموع الموظفين الدوليين	مجموع الوظائف الفنية	الوظائف الوطنية	المتطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	-	١	١	٤	٧	٢٧	٣١	٤	٧٥	٦٨	-	١٤٣	١٨	٢١٨	٥١	٤٣٠	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	-	١	١	٤	٧	٣٠	٣١	٤	٧٨	٦٨	-	١٤٦	١٨	٢٣٧	٥١	٤٥٢	
التغيير	-	-	-	-	-	٣	-	-	٣	-	-	٣	-	١٩	-	٢٢	

١٤٦ - يُقترح إنشاء وظيفة موظف للشؤون الإنسانية برتبة (ف-٤) يتولى تقديم الدعم إلى الممثلة التنفيذية للأمين العام لبوروندي بصفتها منسقة الشؤون الإنسانية والمنسقة المقيمة، وذلك في أعقاب تخفيض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لأنشطته في بوروندي، وإنشاء وظيفة مترجم فوري (ف-٤) لتغطية الزيادة الكبيرة في الطلب على المترجمين الفوريين التي طرأت منذ استئناف عملية السلام في بوروندي، والتي لا يستطيع الموظفون الحاليون استيعابها. كما يُقترح إنشاء وظيفة موظف إصلاحي (ف-٤) لتغطية جانب الولاية المنصوص عليه في الفقرة ٢ (د) من قرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦)، الذي بموجبه سيدعم المكتب المتكامل جهود حكومة بوروندي في توطيد سيادة القانون، بطرق منها على الأخص تعزيز نظام القضاء والإصلاحات، الذي أعقبه طلب وجهه وزير العدل لدعم المكتب المتكامل بشأن المسائل الخاصة بالإصلاحات.

١٤٧ - وأخيراً، يُقترح تحويل مهام مساعد مصور تلفزيوني، التي كان يضطلع بها سابقاً أحد المقاولين إلى الرتبة المحلية، ونتيجة استعراض شامل أجري للمهام الإدارية والمكتبية والتقنية التي يضطلع بها حالياً أفراد متعاقدون، مثل مهام الميكانيكيين والسائقين والأعمال العامة وخدمات دعم زبائن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والبناء، تقرر أن لهذه المهام طابع الاستمرار ولهذا يقترح أيضاً تحويل هذه المهام إلى ١٨ وظيفة من الرتبة المحلية.

ياء - بعثة الأمم المتحدة في نيبال

(٦٠٠ ٩٣٢ ٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٤٨ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، بعثة الأمم المتحدة في نيبال لفترة ١٢ شهراً تحت قيادة ممثل خاص للأمين العام. وقد أنشئت هذه البعثة استجابة لطلبات من حكومة تحالف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) للحصول على المساعدة لدعم عملية السلام في نيبال (S/2006/920) وبالنظر إلى صلتها بالتوقيع اللاحق لاتفاق السلام الشامل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واستناداً إلى الطلبات المقدمة من طرفي تلك الاتفاقية، تضمنت ولاية البعثة المهام التالية:

- (أ) رصد إدارة أسلحة الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛
- (ب) مساعدة الطرفين عن طريق لجنة مشتركة لتنسيق الرصد في تنفيذ الاتفاق المتعلق برصد وإدارة أسلحة كل من الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛
- (ج) المساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار؛
- (د) تقديم الدعم التقني للجنة الانتخابات في التخطيط لانتخاب جمعية تأسيسية والإعداد لها وإجرائها في جو من الحرية والنزاهة.

١٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تولى فريق مستقل من مراقبي الانتخابات، عينه الأمين العام وهو المسؤول المباشر عنه، استعراض جميع الجوانب التقنية للعملية الانتخابية وسير هذه الانتخابات.

١٥٠ - وساعدت البعثة في عدد من التطورات الهامة في عام ٢٠٠٨ وفقاً للمهام الموكلة إليها. وأنجزت البعثة عنصر المساعدة الانتخابية في ولايتها بعقد الجمعية التأسيسية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. كما أنجز فريق خبراء رصد الانتخابات مهمته. وألغى تدريجياً

الفريق الاستشاري للشرطة الذي كان يسدي المشورة بشأن أمن الانتخابات. وأصدرت الجمعية التأسيسية، في اجتماعها الأول المعقود في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، قراراً بإعلان نيبال جمهورية ديمقراطية فيدرالية.

١٥١ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بطلب من حكومة نيبال (S/2008/476) تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، بدون عنصر المساعدة الانتخابية، اعتباراً من ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقرر المجلس، بموجب قراره ١٨٢٥ (٢٠٠٨) تمديد الولاية لستة أشهر تنتهي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وذلك لتمكين البعثة من الاضطلاع بالمهام التالية مع مراعاة استكمال بعض عناصر الولاية التي أنشأها المجلس بمقتضى قراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧):

(أ) مواصلة رصد وإدارة أسلحة كل من الجيش الماوي وجيش نيبال وأفرادهما المسلحين تمشياً مع اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه المبرم بين الطرفين السياسيين، الأمر الذي سيعدم العملية السلمية؛

(ب) مساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين ضمن إطار مهمة سياسية خاصة.

١٥٢ - وتتولى البعثة تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة التي تتصل بعملية السلام انطلاقاً من روح النهج المتكامل المعتمد منذ افتتاح البعثة، مثل التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في مجالي رصد الأسلحة والشؤون المدنية. وسيفضي تخفيض حجم البعثة إلى تحويل معظم عناصرها، مثل إجراءات مكافحة الألغام وحماية الأطفال ونوع الجنس والاندماج في المجتمع وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وستستمر البعثة في دعم صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال، الذي أنشئ في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ ليكمل الصندوق الاستئماني للسلام في نيبال، الذي يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعمل هذان الصندوقان تحت إشراف الهيكل الإداري ذاته.

١٥٣ - وستواصل البعثة تلقي التوجيه الموضوعي والدعم التنفيذي من الأمانة العامة، ولا سيما من إدارة الشؤون السياسية، وكذلك من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

١٥٤ - ونجح مكتب رصد الأسلحة التابع للبعثة في رصد أسلحة وجيش الجانبيين (الجيش الماوي وجيش نيبال)، بما في ذلك القيام على مدار الساعة بمراقبة جميع مناطق تخزين الأسلحة في مواقع التخزين السبعة الرئيسية التابعة للجيش الماوي وفي المواقع المخصصة للجيش النيبالي

في كاتماندو. ولا تزال اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد، التي ترأسها البعثة، تمثل وسيلة رئيسية لتسوية أية منازعات ولبناء الثقة بوجه عام. وسيتمثل التحدي القادم في تسريح وإعادة إدماج الأفراد الماويين غير المؤهلين (القصر منهم أو المجندون في وقت متأخر)، وهو أمر تتشاور البعثة بشأنه مع الطرفين ووكالات الأمم المتحدة لتحديد الخيارات في السياق الأوسع لعملية إدماج المقاتلين الماويين وإعادة تأهيلهم المقرريتين في إطار مستقبل القطاع الأمني ككل في البلد.

١٥٥ - وقد أغلقت البعثة جميع مكاتبها الإقليمية. غير أنه سيجري الإبقاء على عدد محدود من ضباط الاتصال المتنقلين للاتصال بالحكومات المحلية وبغيرها من أصحاب المصلحة في العملية السلمية ولإقامة الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة بالنظر إلى تحويل المهام إلى فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان.

١٥٦ - ورغم الإنجاز البارز المتمثل في انتخاب الجمعية التأسيسية بوصفها محور التحول السياسي في نيبال، ستواجه عملية السلام تحديات كثيرة، تشمل مسألة وجود جيشين. وقد وضع اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه إطاراً جديداً وجدولاً زمنياً لمعالجة هذه المسألة، غير أنه لم يحل بعد الخلافات المتعلقة بمدى وطريقة إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم وبخطة العمل لإضفاء الطابع الديمقراطي على جيش نيبال. والهدف من تمديد ولاية البعثة لستة أشهر هو ضمان الدعم اللازم لعملية بناء السلام في مجالات من بينها رصد الأسلحة. وسيستتبع ذلك تخفيضاً تدريجياً لترتيبات رصد الأسلحة عن طريق إعادة تشكيل اللجنة الخاصة. وسيقدم تقرير إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لتقييم التقدم المحرز في هذا المضمار.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨							الاحتياجات لعام ٢٠٠٩		
فئة الإنفاق	الاعتمادات		التفقات	الفرق	مجموع		الاحتياجات		تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠٠٨
	(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)		(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦)	(٧) = (٤) - (٦)	
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٣ ٠٩٢,٠	٤ ٢٦٣,٤	(١ ١٧١,٤)	٤١٢,٧	١ ٥٨٤,١	-	(٢ ٦٧٩,٣)		
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٥ ٣٢٢,٤	٢٦ ٢٥٦,٢	(٩٣٣,٧)	٢ ٨٣٢,٥	٣ ٧٦٦,٢	-	(٢٢ ٤٨٩,٩)		
التكاليف التشغيلية	٢٦ ٧٠٧,١	٢٤ ٥٦٤,٩	٢ ١٤٢,٢	٣ ٦٨٧,٤	١ ٥٤٥,٢	-	(٢٣ ٠١٩,٧)		
مجموع الاحتياجات	٥٥ ١٢١,٥	٥٥ ٠٨٤,٤	٣٧,١	٦ ٩٣٢,٦	٦ ٨٩٥,٥	-	(٤٨ ١٨٨,٩)		

١٥٧ - تمثل الغرض من الاعتماد المرصود عام ٢٠٠٨ للبعثة، البالغ ٥٠٠ ١٢١ ٥٥ دولار، في تغطية احتياجات الاضطلاع بالأنشطة المقررة لغاية تموز/يوليه ٢٠٠٨ ولتصفية البعثة في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. غير أن مجلس الأمن، في الفقرة ١ من قراره ١٨٢٥ (٢٠٠٨)، مدد ولاية البعثة لغاية ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٥٨ - ووفقاً لأحكام ذلك القرار، واصلت البعثة عملها بقوام أقل، يتكون من ٧٢ مستشاراً عسكرياً واحتياجات من الموظفين على النحو الذي يبينه الجدول أدناه، مستخدمة الموارد التي سبق اعتمادها لعام ٢٠٠٨ لاستيعاب الاحتياجات التشغيلية بما يتمشى مع تمديد ولاية البعثة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١٥٩ - ولهذا يُقدر أن البعثة لن تحتاج إلى أية موارد إضافية لعام ٢٠٠٨، نظراً لأن قرار إعادة متطوعي الأمم المتحدة إلى وطنهم عقب الانتخابات وقبل الموعد الذي تقرر في بادئ الأمر والوفورات الناجمة تحت بند التكاليف التشغيلية قد أفضت إلى أرصدة حرة تستطيع استيعاب استمرار العمليات المذكورة أعلاه على نطاق أضيق.

١٦٠ - وستغطي الاحتياجات التقديرية لعام ٢٠٠٩ التي يبلغ صافيها ٦٠٠ ٩٣٢ ٦ دولار (إجماليها ٧ ٣٨٤ ٠٠٠ دولار) احتياجات تنفيذ الأنشطة المقررة لغاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ولمرحلة تصفية البعثة من شباط/فبراير وحتى أيار/مايو ٢٠٠٩. وهي تشمل الاحتياجات المتعلقة بالمستشارين العسكريين (٧٠٠ ٤١٢ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٢ ٨٣٢ ٥٠٠ دولار) التي تغطي الاحتياجات من الموظفين أثناء السحب التدريجي المبين أدناه والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المستشارين والخبراء (١٠ ٤٠٠ دولار) والسفر الرسمي (٨٠ ١٠٠ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٥٥٢ ٥٠٠ دولار) والنقل البري (١٣٦ ٠٠٠ دولار) والنقل الجوي (١ ٨١١ ٠٠٠ دولار) والاتصالات (٣٥٦ ٠٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٢٣٩ ٦٠٠ دولار) والخدمات الطبية (١٠٤ ٩٠٠ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٩٦ ٩٠٠ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية وما فوقها													
	مطلوع الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	مجموع الموظفين الدوليين	الخدمة الميدانية/ فئـة خدمات الخدمات العامة الأمن	مجموع الفرعي	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أمين عام مساعد	أمين عام	وكيل أمين عام		
٨٨٣	٢٣٩	٣٢٤	٦٠	٢٦٠	-	٩٩١٦١	١٢	٨٢	٤٢	١٦	٧	-	١	١	الوظائف المعتمدة في كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨	
٣٣٢	٥٤١٦٩	-	١٠٩	-	٦٧٤٢	١	٢٥	١٣	٢		١	-	-	-	الوظائف المعتمدة في آب/أغسطس ٢٠٠٨	
٣٢٤	٣٢	١٤٩	٢١	١٢٢	-	٥٤	٦٨	١	٤٢	١٦	٤	٣	١	-	١	الوظائف المنقحة في آب/أغسطس ٢٠٠٨
(٨)	(٢٢)	(٢٠)	٢١	١٣	-	(١٣)	٢٦	-	١٧	٣	٢	٢	١	-	١	التغيير
٣١٦	٥٢	١٥٦	-	١٠٨	-	٦٦	٤٢	١	٢٥	١٣	٢	١	-	-	-	الوظائف المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
٣٢٤	٣٢	١٤٩	٢١	١٢٢	-	٥٤	٦٨	١	٤٢	١٦	٤	٣	١	-	١	الوظائف المنقحة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
٨	(٢٠)	(٧)	٢١	١٤	-	(١٢)	٢٦	-	١٧	٣	٢	٢	١	-	١	التغيير
٢٥٩	٣١	١٣١	-	٩٧	-	٥٧	٤٠	١	٢٤	١٢	٢	١	-	-	-	الوظائف المعتمدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
٣٢٤	٣٢	١٤٩	٢١	١٢٢	-	٥٤	٦٨	١	٤٢	١٦	٤	٣	١	-	١	الوظائف المنقحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
٦٥	١	١٨	٢١	٢٥	-	(٣)	٢٨	-	١٨	٤	٢	٢	١	-	١	التغيير
١٨٣	٢٠	٨٨	-	٧٥	-	٤٥	٣٠	١	١٥	١١	٢	١	-	-	-	الوظائف المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
٣٢٤	٣٢	١٤٩	٢١	١٢٢	-	٥٤	٦٨	١	٤٢	١٦	٤	٣	١	-	١	الوظائف المنقحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
١٤١	١٢	٦١	٢١	٤٧	-	٩	٣٨	-	٢٧	٥	٢	٢	١	-	١	التغيير
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٣٢٤	٣٢	١٤٩	٢١	١٢٢	-	٥٤	٦٨	١	٤٢	١٦	٤	٣	١	-	١	الوظائف المنقحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٣٢٤	٣٢	١٤٩	٢١	١٢٢	-	٥٤	٦٨	١	٤٢	١٦	٤	٣	١	-	١	التغيير

ملاحظة: تبين التغييرات التي تميز بأنها احتياجات منقحة ما يرتبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال من آثار على اعتمادات عام ٢٠٠٨ الموافق عليها.

فئة الفنية وما فوقها															فئة الخدمات العامة والفتات المتصلة بها				الموظفون الوطنيون																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																		
أمين وكييل أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	ف-٦	ف-٧	ف-٨	ف-٩	ف-١٠	ف-١١	ف-١٢	ف-١٣	ف-١٤	ف-١٥	ف-١٦	ف-١٧	ف-١٨	ف-١٩	ف-٢٠	ف-٢١	ف-٢٢	ف-٢٣	ف-٢٤	ف-٢٥	ف-٢٦	ف-٢٧	ف-٢٨	ف-٢٩	ف-٣٠	ف-٣١	ف-٣٢	ف-٣٣	ف-٣٤	ف-٣٥	ف-٣٦	ف-٣٧	ف-٣٨	ف-٣٩	ف-٤٠	ف-٤١	ف-٤٢	ف-٤٣	ف-٤٤	ف-٤٥	ف-٤٦	ف-٤٧	ف-٤٨	ف-٤٩	ف-٥٠	ف-٥١	ف-٥٢	ف-٥٣	ف-٥٤	ف-٥٥	ف-٥٦	ف-٥٧	ف-٥٨	ف-٥٩	ف-٦٠	ف-٦١	ف-٦٢	ف-٦٣	ف-٦٤	ف-٦٥	ف-٦٦	ف-٦٧	ف-٦٨	ف-٦٩	ف-٧٠	ف-٧١	ف-٧٢	ف-٧٣	ف-٧٤	ف-٧٥	ف-٧٦	ف-٧٧	ف-٧٨	ف-٧٩	ف-٨٠	ف-٨١	ف-٨٢	ف-٨٣	ف-٨٤	ف-٨٥	ف-٨٦	ف-٨٧	ف-٨٨	ف-٨٩	ف-٩٠	ف-٩١	ف-٩٢	ف-٩٣	ف-٩٤	ف-٩٥	ف-٩٦	ف-٩٧	ف-٩٨	ف-٩٩	ف-١٠٠	ف-١٠١	ف-١٠٢	ف-١٠٣	ف-١٠٤	ف-١٠٥	ف-١٠٦	ف-١٠٧	ف-١٠٨	ف-١٠٩	ف-١١٠	ف-١١١	ف-١١٢	ف-١١٣	ف-١١٤	ف-١١٥	ف-١١٦	ف-١١٧	ف-١١٨	ف-١١٩	ف-١٢٠	ف-١٢١	ف-١٢٢	ف-١٢٣	ف-١٢٤	ف-١٢٥	ف-١٢٦	ف-١٢٧	ف-١٢٨	ف-١٢٩	ف-١٣٠	ف-١٣١	ف-١٣٢	ف-١٣٣	ف-١٣٤	ف-١٣٥	ف-١٣٦	ف-١٣٧	ف-١٣٨	ف-١٣٩	ف-١٤٠	ف-١٤١	ف-١٤٢	ف-١٤٣	ف-١٤٤	ف-١٤٥	ف-١٤٦	ف-١٤٧	ف-١٤٨	ف-١٤٩	ف-١٥٠	ف-١٥١	ف-١٥٢	ف-١٥٣	ف-١٥٤	ف-١٥٥	ف-١٥٦	ف-١٥٧	ف-١٥٨	ف-١٥٩	ف-١٦٠	ف-١٦١	ف-١٦٢	ف-١٦٣	ف-١٦٤	ف-١٦٥	ف-١٦٦	ف-١٦٧	ف-١٦٨	ف-١٦٩	ف-١٧٠	ف-١٧١	ف-١٧٢	ف-١٧٣	ف-١٧٤	ف-١٧٥	ف-١٧٦	ف-١٧٧	ف-١٧٨	ف-١٧٩	ف-١٨٠	ف-١٨١	ف-١٨٢	ف-١٨٣	ف-١٨٤	ف-١٨٥	ف-١٨٦	ف-١٨٧	ف-١٨٨	ف-١٨٩	ف-١٩٠	ف-١٩١	ف-١٩٢	ف-١٩٣	ف-١٩٤	ف-١٩٥	ف-١٩٦	ف-١٩٧	ف-١٩٨	ف-١٩٩	ف-٢٠٠	ف-٢٠١	ف-٢٠٢	ف-٢٠٣	ف-٢٠٤	ف-٢٠٥	ف-٢٠٦	ف-٢٠٧	ف-٢٠٨	ف-٢٠٩	ف-٢١٠	ف-٢١١	ف-٢١٢	ف-٢١٣	ف-٢١٤	ف-٢١٥	ف-٢١٦	ف-٢١٧	ف-٢١٨	ف-٢١٩	ف-٢٢٠	ف-٢٢١	ف-٢٢٢	ف-٢٢٣	ف-٢٢٤	ف-٢٢٥	ف-٢٢٦	ف-٢٢٧	ف-٢٢٨	ف-٢٢٩	ف-٢٣٠	ف-٢٣١	ف-٢٣٢	ف-٢٣٣	ف-٢٣٤	ف-٢٣٥	ف-٢٣٦	ف-٢٣٧	ف-٢٣٨	ف-٢٣٩	ف-٢٤٠	ف-٢٤١	ف-٢٤٢	ف-٢٤٣	ف-٢٤٤	ف-٢٤٥	ف-٢٤٦	ف-٢٤٧	ف-٢٤٨	ف-٢٤٩	ف-٢٥٠	ف-٢٥١	ف-٢٥٢	ف-٢٥٣	ف-٢٥٤	ف-٢٥٥	ف-٢٥٦	ف-٢٥٧	ف-٢٥٨	ف-٢٥٩	ف-٢٦٠	ف-٢٦١	ف-٢٦٢	ف-٢٦٣	ف-٢٦٤	ف-٢٦٥	ف-٢٦٦	ف-٢٦٧	ف-٢٦٨	ف-٢٦٩	ف-٢٧٠	ف-٢٧١	ف-٢٧٢	ف-٢٧٣	ف-٢٧٤	ف-٢٧٥	ف-٢٧٦	ف-٢٧٧	ف-٢٧٨	ف-٢٧٩	ف-٢٨٠	ف-٢٨١	ف-٢٨٢	ف-٢٨٣	ف-٢٨٤	ف-٢٨٥	ف-٢٨٦	ف-٢٨٧	ف-٢٨٨	ف-٢٨٩	ف-٢٩٠	ف-٢٩١	ف-٢٩٢	ف-٢٩٣	ف-٢٩٤	ف-٢٩٥	ف-٢٩٦	ف-٢٩٧	ف-٢٩٨	ف-٢٩٩	ف-٣٠٠	ف-٣٠١	ف-٣٠٢	ف-٣٠٣	ف-٣٠٤	ف-٣٠٥	ف-٣٠٦	ف-٣٠٧	ف-٣٠٨	ف-٣٠٩	ف-٣١٠	ف-٣١١	ف-٣١٢	ف-٣١٣	ف-٣١٤	ف-٣١٥	ف-٣١٦	ف-٣١٧	ف-٣١٨	ف-٣١٩	ف-٣٢٠	ف-٣٢١	ف-٣٢٢	ف-٣٢٣	ف-٣٢٤	ف-٣٢٥	ف-٣٢٦	ف-٣٢٧	ف-٣٢٨	ف-٣٢٩	ف-٣٣٠	ف-٣٣١	ف-٣٣٢	ف-٣٣٣	ف-٣٣٤	ف-٣٣٥	ف-٣٣٦	ف-٣٣٧	ف-٣٣٨	ف-٣٣٩	ف-٣٤٠	ف-٣٤١	ف-٣٤٢	ف-٣٤٣	ف-٣٤٤	ف-٣٤٥	ف-٣٤٦	ف-٣٤٧	ف-٣٤٨	ف-٣٤٩	ف-٣٥٠	ف-٣٥١	ف-٣٥٢	ف-٣٥٣	ف-٣٥٤	ف-٣٥٥	ف-٣٥٦	ف-٣٥٧	ف-٣٥٨	ف-٣٥٩	ف-٣٦٠	ف-٣٦١	ف-٣٦٢	ف-٣٦٣	ف-٣٦٤	ف-٣٦٥	ف-٣٦٦	ف-٣٦٧	ف-٣٦٨	ف-٣٦٩	ف-٣٧٠	ف-٣٧١	ف-٣٧٢	ف-٣٧٣	ف-٣٧٤	ف-٣٧٥	ف-٣٧٦	ف-٣٧٧	ف-٣٧٨	ف-٣٧٩	ف-٣٨٠	ف-٣٨١	ف-٣٨٢	ف-٣٨٣	ف-٣٨٤	ف-٣٨٥	ف-٣٨٦	ف-٣٨٧	ف-٣٨٨	ف-٣٨٩	ف-٣٩٠	ف-٣٩١	ف-٣٩٢	ف-٣٩٣	ف-٣٩٤	ف-٣٩٥	ف-٣٩٦	ف-٣٩٧	ف-٣٩٨	ف-٣٩٩	ف-٤٠٠	ف-٤٠١	ف-٤٠٢	ف-٤٠٣	ف-٤٠٤	ف-٤٠٥	ف-٤٠٦	ف-٤٠٧	ف-٤٠٨	ف-٤٠٩	ف-٤١٠	ف-٤١١	ف-٤١٢	ف-٤١٣	ف-٤١٤	ف-٤١٥	ف-٤١٦	ف-٤١٧	ف-٤١٨	ف-٤١٩	ف-٤٢٠	ف-٤٢١	ف-٤٢٢	ف-٤٢٣	ف-٤٢٤	ف-٤٢٥	ف-٤٢٦	ف-٤٢٧	ف-٤٢٨	ف-٤٢٩	ف-٤٣٠	ف-٤٣١	ف-٤٣٢	ف-٤٣٣	ف-٤٣٤	ف-٤٣٥	ف-٤٣٦	ف-٤٣٧	ف-٤٣٨	ف-٤٣٩	ف-٤٤٠	ف-٤٤١	ف-٤٤٢	ف-٤٤٣	ف-٤٤٤	ف-٤٤٥	ف-٤٤٦	ف-٤٤٧	ف-٤٤٨	ف-٤٤٩	ف-٤٥٠	ف-٤٥١	ف-٤٥٢	ف-٤٥٣	ف-٤٥٤	ف-٤٥٥	ف-٤٥٦	ف-٤٥٧	ف-٤٥٨	ف-٤٥٩	ف-٤٦٠	ف-٤٦١	ف-٤٦٢	ف-٤٦٣	ف-٤٦٤	ف-٤٦٥	ف-٤٦٦	ف-٤٦٧	ف-٤٦٨	ف-٤٦٩	ف-٤٧٠	ف-٤٧١	ف-٤٧٢	ف-٤٧٣	ف-٤٧٤	ف-٤٧٥	ف-٤٧٦	ف-٤٧٧	ف-٤٧٨	ف-٤٧٩	ف-٤٨٠	ف-٤٨١	ف-٤٨٢	ف-٤٨٣	ف-٤٨٤	ف-٤٨٥	ف-٤٨٦	ف-٤٨٧	ف-٤٨٨	ف-٤٨٩	ف-٤٩٠	ف-٤٩١	ف-٤٩٢	ف-٤٩٣	ف-٤٩٤	ف-٤٩٥	ف-٤٩٦	ف-٤٩٧	ف-٤٩٨	ف-٤٩٩	ف-٥٠٠	ف-٥٠١	ف-٥٠٢	ف-٥٠٣	ف-٥٠٤	ف-٥٠٥	ف-٥٠٦	ف-٥٠٧	ف-٥٠٨	ف-٥٠٩	ف-٥١٠	ف-٥١١	ف-٥١٢	ف-٥١٣	ف-٥١٤	ف-٥١٥	ف-٥١٦	ف-٥١٧	ف-٥١٨	ف-٥١٩	ف-٥٢٠	ف-٥٢١	ف-٥٢٢	ف-٥٢٣	ف-٥٢٤	ف-٥٢٥	ف-٥٢٦	ف-٥٢٧	ف-٥٢٨	ف-٥٢٩	ف-٥٣٠	ف-٥٣١	ف-٥٣٢	ف-٥٣٣	ف-٥٣٤	ف-٥٣٥	ف-٥٣٦	ف-٥٣٧	ف-٥٣٨	ف-٥٣٩	ف-٥٤٠	ف-٥٤١	ف-٥٤٢	ف-٥٤٣	ف-٥٤٤	ف-٥٤٥	ف-٥٤٦	ف-٥٤٧	ف-٥٤٨	ف-٥٤٩	ف-٥٥٠	ف-٥٥١	ف-٥٥٢	ف-٥٥٣	ف-٥٥٤	ف-٥٥٥	ف-٥٥٦	ف-٥٥٧	ف-٥٥٨	ف-٥٥٩	ف-٥٦٠	ف-٥٦١	ف-٥٦٢	ف-٥٦٣	ف-٥٦٤	ف-٥٦٥	ف-٥٦٦	ف-٥٦٧	ف-٥٦٨	ف-٥٦٩	ف-٥٧٠	ف-٥٧١	ف-٥٧٢	ف-٥٧٣	ف-٥٧٤	ف-٥٧٥	ف-٥٧٦	ف-٥٧٧	ف-٥٧٨	ف-٥٧٩	ف-٥٨٠	ف-٥٨١	ف-٥٨٢	ف-٥٨٣	ف-٥٨٤	ف-٥٨٥	ف-٥٨٦	ف-٥٨٧	ف-٥٨٨	ف-٥٨٩	ف-٥٩٠	ف-٥٩١	ف-٥٩٢	ف-٥٩٣	ف-٥٩٤	ف-٥٩٥	ف-٥٩٦	ف-٥٩٧	ف-٥٩٨	ف-٥٩٩	ف-٦٠٠	ف-٦٠١	ف-٦٠٢	ف-٦٠٣	ف-٦٠٤	ف-٦٠٥	ف-٦٠٦	ف-٦٠٧	ف-٦٠٨	ف-٦٠٩	ف-٦١٠	ف-٦١١	ف-٦١٢	ف-٦١٣	ف-٦١٤	ف-٦١٥	ف-٦١٦	ف-٦١٧	ف-٦١٨	ف-٦١٩	ف-٦٢٠	ف-٦٢١	ف-٦٢٢	ف-٦٢٣	ف-٦٢٤	ف-٦٢٥	ف-٦٢٦	ف-٦٢٧	ف-٦٢٨	ف-٦٢٩	ف-٦٣٠	ف-٦٣١	ف-٦٣٢	ف-٦٣٣	ف-٦٣٤	ف-٦٣٥	ف-٦٣٦	ف-٦٣٧	ف-٦٣٨	ف-٦٣٩	ف-٦٤٠	ف-٦٤١	ف-٦٤٢	ف-٦٤٣	ف-٦٤٤	ف-٦٤٥	ف-٦٤٦	ف-٦٤٧	ف-٦٤٨	ف-٦٤٩	ف-٦٥٠	ف-٦٥١	ف-٦٥٢	ف-٦٥٣	ف-٦٥٤	ف-٦٥٥	ف-٦٥٦	ف-٦٥٧	ف-٦٥٨	ف-٦٥٩	ف-٦٦٠	ف-٦٦١	ف-٦٦٢	ف-٦٦٣	ف-٦٦٤	ف-٦٦٥	ف-٦٦٦	ف-٦٦٧	ف-٦٦٨	ف-٦٦٩	ف-٦٧٠	ف-٦٧١	ف-٦٧٢	ف-٦٧٣	ف-٦٧٤	ف-٦٧٥	ف-٦٧٦	ف-٦٧٧	ف-٦٧٨	ف-٦٧٩	ف-٦٨٠	ف-٦٨١	ف-٦٨٢	ف-٦٨٣	ف-٦٨٤	ف-٦٨٥	ف-٦٨٦	ف-٦٨٧	ف-٦٨٨	ف-٦٨٩	ف-٦٩٠	ف-٦٩١	ف-٦٩٢	ف-٦٩٣	ف-٦٩٤	ف-٦٩٥	ف-٦٩٦	ف-٦٩٧	ف-٦٩٨	ف-٦٩٩	ف-٧٠٠	ف-٧٠١	ف-٧٠٢	ف-٧٠٣	ف-٧٠٤	ف-٧٠٥	ف-٧٠٦	ف-٧٠٧	ف-٧٠٨	ف-٧٠٩	ف-٧١٠	ف-٧١١	ف-٧١٢	ف-٧١٣	ف-٧١٤	ف-٧١٥	ف-٧١٦	ف-٧١٧	ف-٧١٨	ف-٧١٩	ف-٧٢٠	ف-٧٢١	ف-٧٢٢	ف-٧٢٣	ف-٧٢٤	ف-٧٢٥	ف-٧٢٦	ف-٧٢٧	ف-٧٢٨	ف-٧٢٩	ف-٧٣٠	ف-٧٣١	ف-٧٣٢	ف-٧٣٣	ف-٧٣٤	ف-٧٣٥	ف-٧٣٦	ف-٧٣٧	ف-٧٣٨	ف-٧٣٩	ف-٧٤٠	ف-٧٤١	ف-٧٤٢	ف-٧٤٣	ف-٧٤٤	ف-٧٤٥	ف-٧٤٦	ف-٧٤٧	ف-٧٤٨	ف-٧٤٩	ف-٧٥٠	ف-٧٥١	ف-٧٥٢	ف-٧٥٣	ف-٧٥٤	ف-٧٥٥	ف-٧٥٦	ف-٧٥٧	ف-٧٥٨	ف-٧٥٩	ف-٧٦٠	ف-٧٦١	ف-٧٦٢	ف-٧٦٣	ف-٧٦٤	ف-٧٦٥	ف-٧٦٦	ف-٧٦٧	ف-٧٦٨	ف-٧٦٩	ف-٧٧٠	ف-٧٧١	ف-٧٧٢	ف-٧٧٣	ف-٧٧٤	ف-٧٧٥	ف-٧٧٦	ف-٧٧٧	ف-٧٧٨	ف-٧٧٩	ف-٧٨٠	ف-٧٨١	ف-٧٨٢	ف-٧٨٣	ف-٧٨٤	ف-٧٨٥	ف-٧٨٦	ف-٧٨٧	ف-٧٨٨	ف-٧٨٩	ف-٧٩٠	ف-٧٩١	ف-٧٩٢	ف-٧٩٣	ف-٧٩٤	ف-٧٩٥	ف-٧٩٦	ف-٧٩٧	ف-٧٩٨	ف-٧٩٩	ف-٨٠٠	ف-٨٠١	ف-٨٠٢	ف-٨٠٣	ف-٨٠٤	ف-٨٠٥	ف-٨٠٦	ف-٨٠٧	ف-٨٠٨	ف-٨٠٩	ف-٨١٠	ف-٨١١	ف-٨١٢	ف-٨١٣	ف-٨١٤	ف-٨١٥	ف-٨١٦	ف-٨١٧	ف-٨١٨	ف-٨١٩	ف-٨٢٠	ف-٨٢١	ف-٨٢٢	ف-٨٢٣	ف-٨٢٤	ف-٨٢٥	ف-٨٢٦	ف-٨٢٧	ف-٨٢٨	ف-٨٢٩	ف-٨٣٠	ف-٨٣١	ف-٨٣٢	ف-٨٣٣	ف-٨٣٤	ف-٨٣٥	ف-٨٣٦	ف-٨٣٧	ف-٨٣٨	ف-٨٣٩	ف-٨٤٠	ف-٨٤١	ف-٨٤٢	ف-٨٤٣	ف-٨٤٤	ف-٨٤٥	ف-٨٤٦	ف-٨٤٧	ف-٨٤٨	ف-٨٤٩	ف-٨٥٠	ف-٨٥١	ف-٨٥٢	ف-٨٥٣	ف-٨٥٤	ف-٨٥٥	ف-٨٥٦	ف-٨٥٧	ف-٨٥٨	ف-٨٥٩	ف-٨٦٠	ف-٨٦١	ف-٨٦٢	ف-٨٦٣	ف-٨٦٤	ف-٨٦٥	ف-٨٦٦	ف-٨٦٧	ف-٨٦٨	ف-٨٦٩	ف-٨٧٠	ف-٨٧١	ف-٨٧٢	ف-٨٧٣	ف-٨٧٤	ف-٨٧٥	ف-٨٧٦	ف-٨٧٧	ف-٨٧٨	ف-٨٧٩	ف-٨٨٠	ف-٨٨١	ف-٨٨٢	ف-٨٨٣	ف-٨٨٤	ف-٨٨٥	ف-٨٨٦	ف-٨٨٧	ف-٨٨٨	ف-٨٨٩	ف-٨٩٠	ف-٨٩١	ف-٨٩٢	ف-٨٩٣	ف-٨٩٤	ف-٨٩٥	ف-٨٩٦	ف-٨٩٧	ف-٨٩٨	ف-٨٩٩	ف-٩٠٠	ف-٩٠١	ف-٩٠٢	ف-٩٠٣	ف-٩٠٤	ف-٩٠٥	ف-٩٠٦	ف-٩٠٧	ف-٩٠٨	ف-٩٠٩	ف-٩١٠	ف-٩١١	ف-٩١٢	ف-٩١٣	ف-٩١٤	ف-٩١٥	ف-٩١٦	ف-٩١٧	ف-٩١٨	ف-٩١٩	ف-٩٢٠	ف-٩٢١	ف-٩٢٢	ف-٩٢٣	ف-٩٢٤	ف-٩٢٥	ف-٩٢٦	ف-٩٢٧	ف-٩٢٨	ف-٩٢٩	ف-٩٣٠	ف-٩٣١	ف-٩٣٢	ف-٩٣٣	ف-٩٣٤	ف-٩٣٥	ف-٩٣٦	ف-٩٣٧	ف-٩٣٨	ف-٩٣٩	ف-٩٤٠	ف-٩٤١	ف-٩٤٢	ف-٩٤٣	ف-٩٤٤	ف-٩٤٥	ف-٩٤٦	ف-٩٤٧	ف-٩٤٨	ف-٩٤٩	ف-٩٥٠	ف-٩٥١	ف-٩٥٢	ف-٩٥٣	ف-٩٥٤	ف-٩٥٥	ف-٩٥٦	ف-٩٥٧	ف-٩٥٨	ف-٩٥٩	ف-٩٦٠	ف-٩٦١	ف-٩٦٢	ف-٩٦

١٦١ - يراعى مستوى ملاك الوظائف المقترحة لمرحلة التصفية الاحتياجات الإدارية والتقنية واحتياجات الدعم اللوجستي أثناء عملية التصفية، كما يراعى حجم العمل المتوقع الذي يعزى إلى إعادة الأصول وتفتيشها وخدمتها بما في ذلك المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحضيراً لشحنها وشطبها و/أو التصرف فيها؛ وإدارة الموظفين خلال فترة التقليل، بما في ذلك إنهاء خدمة الموظفين الدوليين أو إعادة تعيينهم، وإسداء المشورة بشأن إدارة الحياة الوظيفية، وإنهاء خدمة الموظفين الوطنيين وبرامج تدريب بناء قدرات الموظفين الوطنيين؛ والعودة إلى الوضع الأصلي وتسليم الأماكن والمرافق لأصحابها؛ وتفكيك المخيمات العسكرية.